قاسيون

العدد 357
السبت 24 أيار 2008
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (5.660.075) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص . ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

ذبح المدنيين العراقيين يتم برعاية قوات الاحتلال الأمريكية

• تحاول المقاومة العراقية الآن معرفة هوية السفاحين العاملين تحت إمرة قوات الاحتلال، الذين يقومون بذبح العراقيين على اختلاف أطيافهم، وقد نوهت المقاومة للملاحظة، وهي أن الملثمين في نهاية الممر أحدهما يرتدي ملابس بيضاء، والآخر يرتدي الزي الأسود، وذلك لتصيد الجميع دون استثناء، سعياً لدفع الأمور باتجاه تكريس الفتنة الطائفية..

فلاحو الغاب:
ارتفاع أسعار المحروقات أحرق الزراعة ص..7

مشفى «طفس» الوطني..
البعض يفعل المستحيل لضرب القطاع العام الصحي ص..4

الحرب مع إيران أقرب مما نعتقد..

تحت هذا العنوان أكد الكاتب الفرنسي فيليب جيرالدي أن هناك تخميناً كبيراً وإشاعات في واشنطن اليوم تفترض أن مجلس الأمن القومي وافق من حيث المبدأ على متابعة الخطط لمهاجمة «معسكر القدس» بالقرب من طهران، والذي يعتقد أنه يستخدم لتدريب المقاتلين العراقيين.

ويرى الكاتب أن قرار التقدم في الخطط لمهاجمة إيران، هو نتيجة مباشرة للقلق الأمريكي من تدهور الوضع في لبنان، في ضوء ظهور قدرة حزب الله على السيطرة على الوضع السياسي، ولذلك قررت واشنطن حسب الكاتب ذاته أنه ينبغي إرسال نوع ما من الإشارات الواضحة إلى القيادة الإيرانية، «بشكل محتمل على شكل صواريخ كروز» تكون افتراضاً «بالغة الدقة»، و«محدودة الأثر بقدر الإمكان». ويشير إلى أن هذا القرار بات قريباً من النهاية، حيث لا يزال بوش ينتظر إعطاء الأمر بشن الهجوم بعد القيام بكل الترتيبات.

بدوره أكد المحلل السياسي الأمريكي جاستين رايموندو في مادة حملت عنوان «هل الحرب مع إيران وشيكة الحدوث؟ في هذا الوقت إنها أكثر من إشاعة..»، أكد أن واشنطن ولندن تحاولان بشكل واضح التحريض على صراع مع إيران باستخدام أكثر الاستفزازات وقاحة.

ويضيف أن دلالات ذلك عديدة بينها تبادل إطلاق النار بين قطع بحرية أمريكية وإيرانية في مياه الخليج، والتدفق المستمر للاتهامات الأمريكية حول التأثير الإيراني في العراق، والمشكلة النووية، وهي تطورات اتخذت فجأة منحى مشؤوماً، ينتقص من فرضية أن الولايات المتحدة هي جمهورية وليست قيصرية عسكرية، مع تصريح للأدميرال مايكل مالين رئيس هيئات الأركان المشتركة قال فيه إن الولايات المتحدة تفكر ملياً في عمل عسكري ضد إيران من ضمن خيارات أخرى.

ويلحظ رايموندو أنه مع اقتراب حكم بوش من نهاية غير مجيدة، يبقى هناك بشكل واضح عمل خيانة أخير سيتركه المحافظون الجدد كإرث لهم، متسائلاً أنه إذا كان إطلاق عدة رصاصات على الزوارق النفاثة السريعة جعل سعر النفط يرتفع إلى حدود قياسية في حينه، فما يمكن أن تفعله حرب على نطاق واسع لسعر كل شيء تقريباً؟

ويخلص إلى أن ما يأمله حزب الحرب في الولايات المتحدة هو حرف غضب الشعب الأمريكي باتجاه ما وراء البحار على «أعداء» مزعومين في طهران وليس في الداخل الأمريكي وفي اتجاه واشنطن حيث ينبغي توجيه التوبيخ الملائم.

ترجمة وإعداد قاسيون

لِمَ الاستخفاف بسلامة الناس؟

رفع أهالي قرية «بصير» في محافظة درعا عريضة للمحافظ موقعة من عدد كبير من سكان القرية، وفي مقدمتهم رئيس البلدية أيهم فهد المهنا، تتضمن اعتراضهم على تركيب برج لتقوية بث الهاتف الخليوي (سيرياتيل) على خزان المياه الرئيسي القائم وسط البلدة!

شركة (سيرياتيل) حاولت تركيب هذا البرج بموجب عقد وقعته مع مؤسسة المياه، لكنها ووجهت بممانعة الناس الذين ما يزالون حتى الآن يعيقون تنفيذ ذلك، ولا نعلم كيف أعطت مؤسسة المياه نفسها هذا الحق، وهي تدرك أخطار هذه الأبراج على السلامة العامة، وعلى الحاجات الأساسية للناس من ماء ومزروعات وسواها ..

إن تركيب هذه الأبراج في كل بلدان الأرض يتم في أماكن مخصصة لهذا الغرض، ولا يتم تجاوز ذلك بهذه الصورة السافرة إلا في بلدنا، في قرانا ومدننا وعاصمتنا .. فلماذا؟؟!

اعتراض أهالي قرية بصير التي تعد أول قرية محت أميتها في سورية، ينطلق من الاعتبارات التالية:

1 ـ إن المكان الذي ستوضع فيه غرفة التخديم يمنع دخول أي آلية لصيانة البئر في حال حصول أي عطل.

2 ـ التخوف من الأضرار الصحية والبيئية المترتبة على ذلك، والتي سيطال تأثيرها السلبي كل مظاهر الحياة في القرية.

مع العلم أن أهالي القرية ليسوا ضد تركيب البرج على أن يوضع خارج المنطقة المأهولة للأسباب المذكورة أعلاه.

إن موضوع وجود أبراج تقوية البث الخليوي في وسط الأماكن المأهولة هو أمر بغاية الخطورة، وسيكون لقاسيون في أعدادها القادمة وقفة مطولة معه.. ■■

الافتتاحية

الخارجون عن... الدستور!

يقول الدستور السوري في مادته الرابعة عشر (فقرة 1):

«**ملكية الشعب: وتشمل الثروات الطبيعية والمرافق العامة والمنشآت والمؤسسات المؤممة أو التي تقيمها الدولة وتتولى الدولة استثمارها والإشراف على إدارتها لصالح مجموع الشعب. وواجب المواطنين حمايتها**».

خلافاً لهذه المادة، تحاول الحكومة وخاصة فريقها الاقتصادي، التفريط بهذه الملكية بأشكال مختلفة. ومؤخراً عندما لم توافق اللجنة المختصة في مجلس الشعب على مشروع إصلاح القطاع العام الذي قدمته الحكومة، وعبرت عن اعتراضها على ما جاء فيه بخصوص إمكانية تأجير بعض منشآته لمدة 99 عاما، وضعت الحكومة هذا المشروع في الدرج انتظاراً على ما يبدو، لفرصة أخرى، ولم تكلف نفسها عناء مراجعته على أساس الاعتراضات التي أبديت عليه. بل إنها بدأت بمحاولات جدية للالتفاف على الدستور كما فعلت في الماضي بحجة طرح مؤسسات القطاع العام للاستثمار.. وتقدمت ببدعة جديدة، وهي بيع بعض الأصول الثابتة للقطاع العام، والمتمثلة بالدرجة الأولى بالأراضي التي يملكها بحجة تمويل عملية إصلاحه لعدم توفر الموارد، البالغة حسب تقديرها في هذه الحالة 105 مليارات ل.س..

قبل أن نخوض في تفاصيل المواد .. فلنلق نظرة على شرعية هذا الطرح.. كما تقول مادة الدستور المذكورة أعلاه، والتي لم يعلق أحد عملها حسب معلوماتنا، وما زالت سارية المفعول:

«**للدولة حق الاستثمار والإشراف على الإدارة**». ولم تقل هذه المادة بحق الدولة بالتصرف بملكية الشعب، فالشعب هو المالك، وهي تقوم بدور المدير فقط لا غير... والسعي إلى طرح أراضي تابعة للشركات العامة للبيع هو خرق صريح للدستور، يستوجب المحاسبة والمحاكمة أمام القانون إذا ما حدث.. كما تقول هذه المادة بشكل صريح إن من **واجب المواطنين حماية هذه الملكية**... أي أن تخلف المواطنين عن القيام بهذا الواجب بحال تعرضت هذه الملكية للخطر، هو تخلف عن القيام بواجب لا يختلف عن الواجبات الأخرى من الناحية القانونية المبدئية، كواجب الدفاع عن الوطن مثلاً ...

أي أن الحكومة بخرقها للدستور تضع نفسها في مواجهة المجتمع الذي هو مجموع المواطنين، وتخلق احتمال صراع وصدام بين من يخرق الدستور وبين من يدافع عنه..

ونعرف مسبقاً أن حجة البعض في الحكومة للقيام بهذه الخطوة أن الدستور غير منزل.. صحيح.. ولكن القيام بأية خطوة خلافه غير منزهة عن الشبهات المختلفة، وإذا كنا نريد الكلام عن الشكل وحرفية القانون، فعلى هذه الحكومة أن تقترح تعديل الدستور قبل القيام بأية خطوة في هذا الاتجاه. وليجر حوار وطني واسع حول هذه النقطة بكل وضوح وشفافية، كي توضع الأمور في نصابها ..

هذا من حيث الشكل، أما من حيث المضمون، فهل يشكل عدم توفر 105 مليارات حجة مقبولة ومقنعة؟ هل يعقل أن تباع البلاد من أجل تأمين 100 مليار ل.س؟!.. إن ما كدسته الدولة خلال عشرات السنين على حساب عرق وتضحيات الملايين من الناس، يريد البعض نقل ملكيته بشطبة قلم..

لقد رفعوا الدعم بحجة عدم توفر الموارد، وزعموا أن خزينة الدولة تتكبد أكثر من 300 مليار ل.س سنوياً نتيجة ذلك، وأوضحوا أنهم وفروا نصف هذا المبلغ نتيجة الإجراءات الأخيرة التي أرادوا منها «إعادة توزيع الدعم على مستحقيه» حسب تعبيرهم، هؤلاء المستحقون الذين لم يلمسوا منها إلا أكثر من خمسين ملياراً بقليل زيادةً في كتلة الأجور حسب تصريحات الحكومة نفسها، أي أننا إذا ناقشناهم انطلاقاً من منطقهم، يتبين أن هنالك فوائض إضافية جنيت بأيديهم تكفي لإصلاح القطاع العام خلال عام واحد، مع أن عملية إصلاح لن تتم خلال فترة قصيرة كهذه..

ونكرر ما يقوله جميع الاختصاصيين الوطنيين: إن الموارد في البلاد متوفرة إذا ما توفرت الإرادة السياسية لإيجادها .. إذ يكفي مئات المليارات التي تتسرب عبر التهرب الضريبي والفساد الكبير والهدر لتأمين موارد كبرى كافية لرفع مستوى معيشة الشعب وإصلاح القطاع العام والحفاظ على الإنتاج الصناعي والزراعي من التردي الجاري فيهما، وتأمين وتائر نمو عالية للاقتصاد الوطني كفيلة بحل كل المشاكل المنتصبة أمام البلاد من فقر وبطالة وأزمات مختلفة تضغط على المواطن ليل نهار..

لقد أصبحت مناورة الفريق الاقتصادي واضحة.. إنه يستهدف القطاع العام.. بدأ بالخصخصة المفتوحة ففشل.. انتقل إلى الخصخصة المستترة والمخففة عبر التأجير والاستثمار ففشل أيضاً.. والآن ينتقل إلى محاولة بيع أراضي مؤسسات قطاع الدولة التي تعتبر من أصوله الثابتة، وكل ظنّه أنه بربط هذا الموضوع بتمويل إصلاح القطاع العام فإنه قد «كمشنا» من يدنا التي توجعنا .. ولكن كما فشلت المحاولات السابقة.. يجب أن تفشل العملية الالتفافية الأخيرة لأنها إذا تحققت ستضر كرامة الوطن والمواطن..

■■

بصراحة

ليس بالمفاوضات وحدها يحصل العمال على حقوقهم!!

◄ عادل ياسين

تمخض الجبل فولد فأراً: هذا ما تمخضت عنه الزيادة المقررة لعمال القطاع الخاص (1300 + 5 ٪)، فهذه الزيادة لا تقدم لأجور العمال إلا الفتات الزائد عن أرباح الرأسماليين، هذا إن كان هناك ما يمكن أن يزيد.

ولا ندري إن كان الأطراف الثلاثة الذين أقروا هذه الزيادة على علم بما وصل إليه حال العمال من بؤس وفقر بسبب ضعف أجورهم وغلاء الأسعار الذي يكتوون بناره، فإن كانوا يدورن وهم كذلك، فتلك مصيبة، وإن كانوا لا يدرون فالمصيبة أعظم..

نحن نعتقد، وكذلك العمال، أن الأطراف الثلاثة على دراية تامة بأوضاع العمال وظروف معيشتهم، ولكن ما يحدد مقدار زيادة الأجور لتتناسب مع غلاء الأسعار ليس الرغبات، بل قوة كل طرف من الأطراف، التي لها علاقة مباشرة بالمفاوضات التي جرت، فالحكومة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل طرف غير حيادي على الإطلاق، حيث تنحاز بعدتها وعديدها ومناهجها (الجديدة) إلى جانب أرباب العمل، وما يمثلونه من قوة تقرر ما تريد، وفقاً لمصالحها ومصالح أرباحها، والمفترض بهذه الوزارة أن تكون راعية لمصالح الأطراف الأخرى وفقاً للقانون الناظم للعلاقة بين العمل، وأرباب العمل، بل أن تكون ساهرة على حقوق الطرف الأضعف، وهم العمال لكي لا تُمس حقوقهم التي نص عليها قانون العمل، وقانون التأمينات الاجتماعية، حيث دفع العمال أثماناً غالية من أجل مطالبهم العادلة بثماني ساعات عمل، وأجور متناسبة مع الأسعار، ورعاية صحية وإجازات، وتطبيق المرسوم 49 الخاص بتسريح العمال، حيث يسعى أرباب العمل بمؤازرة وزارة العمل، إلى إلغاء هذا القانون بالرغم من تطبيقه المحدود، بسبب وجود استقالات مسبقة وبراءات ذمة مسبقة، يفرضها أرباب العمل على العمال بشكل سافر ودائم.

الطرف الثاني في لجنة الحوار هم أرباب العمل ذوو القلم الأخضر، المعبدة كل الطرق أمامهم ليصبحوا أسياد اقتصادنا الوطني، والمقررين لاتجاهات تطوره الآني، واللاحق، والذي بأغلبه يسير الآن باتجاه الاستثمار العقاري والسياحي والمالي، بينما يضعف الجانب الصناعي، ويتردى بشكل غير مسبوق، كل ذلك على حساب ما هو قائم الآن من صناعات وطنية، حيث تتعرض هذه الصناعات للمنافسة الشديدة، وهي مهددة بالإفلاس، والانقراض، مما يعني تهديد الألوف من العمال بالتسريح ليتفاقم ويزايد جيش العاطلين عن العمل.

إن من يملك، ويتحكم بالقرار الاقتصادي يحكم، وبالتالي فإن قوته يستمدها من ملكيته هذه، والتي من خلالها يعرض عما يتوجب عليه من واجبات تجاه حقوق العمال، وليس من شيء يلزمه بهذه الحقوق، وعلى رأسها زيادة أجورهم، التي يدرك العمال اليوم أن لا سبيل لنيلها إلا بتعاضدهم ووحدتهم، دون انتظار دعم الحكومة!.

أما الطرف الثالث أي النقابات، باعتبارها ممثلة لمصالح العمال، فإن قدرتها على فرض الزيادة اللازمة على أجور العمال، مرهونة بعوامل عدة لا تستطيع تجاوزها الآن، وأهمها عدم تبنيها لحق الإضراب للطبقة العاملة كأحد الأسلحة الهامة، والمختبرة منذ عقود طويلة، في تحقيق الضغط اللازم، وتعديل موازين القوى التي تسمح بالاستجابة لحقوق الطبقة العاملة. فقوة الرأسمال لا بد أن يقابلها قوة العمل، وهي ممثلة بوحدة مصالح الطبقة العاملة، والمعبر عنها بإعادة توزيع عادل للدخل الوطني من خلال كسر معادلة (أرباح وأجور)، لصالح الأجور، والتي لا تتجاوز الآن في سورية الـ 20 ٪ من الدخل الوطني بأحسن أحوالها.

في أواخر أيار عام 1946 وجه عمال حلب رسالة إلى رئيس مجلس الوزراء آنذاك قائلين: (ياصاحب الفخامة: الأزمة الاقتصادية، البطالة، غلاء المعيشة، تنزيل الأجور، يهددنا بالفناء العاجل، أصبحنا بحالة يأس مسيطر علينا، شدة الضائقة تضطرنا لاستعمال حقنا المقدس، الإضراب)..

ليس بالمفاوضات وحدها يحصل العمال على حقوقهم.

Adel@kassioun.org ■

مرَّة أخرى.. لا أجور لعمال المؤسَّسة الهندسيِّة؟!

بذلت النقابات جهداً مضنياً مع الجهات الوصائية حتى استطاعت تأمين دفع أجور العمال المتأخرة في الشركات المتوقفة التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية، والآن عادت أجور العمال لتطفو على السطح، وتصبح مشكلة حقيقية من جديد، مشكلة تمس حياة الآلاف من العمال وعائلاتهم.

كأن قدر هؤلاء العمال أن يبقوا رهينة توجهات الحكومة، وقراراتها المالية التي لا تسمح بدفع أجورهم مرة أخرى، باعتبار شركاتهم متوقفة، ولا تنتج، ولا يجوز دفع أجورهم من فوائض الشركات الأخرى (حسب القانون المالي الجديد)، مع العلم أن وزير الصناعة قد وعد بالاستمرار بدفع الأجور لحين تسوية أوضاع هذه الشركات، وذلك في اجتماع مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال الأخير. وفي الوقت نفسه تطلب رئاسة مجلس الوزراء من وزارة الصناعة اتخاذ الإجراءات الناظمة التي ستحل مشكلة هؤلاء العمال.. هل هي دفع أجورهم المستحقة، أم مساعدة الشركات المتوقفة لتعود وتعمل مرة أخرى، وبالتالي تتكفل بدفع أجور عمالها، أم أن هناك حلاً آخر سيهبط من السماء يوفر على الحكومة الأموال التي ستستثمرها في إصلاح حقيقي لهذه الشركات، وسيوفر عليها أيضاً دفع أجور العمال باعتبار هذه الأجور مشكلة بالنسبة للحكومة؟؟

إن زمن المعجزات السماوية لم يعد ممكناً طرحه الآن، بل ما يتم واقعياً يرتبط بتوجهات الحكومة و(برنامج إصلاح القطاع العام الصناعي الذي وضعته في الدرج)، وهما لا يشيران إلى إصلاح حقيقي لهذه الشركات. بل الحل الذي تراه الحكومة وفريقها الاقتصادي يكمن بالتخلص من هذه الشركات بصيغ مختلفة، هي في جوهرها خصخصة هذه الشركات والتخلص من «عبئها الثقيل» على ميزانية الدولة، مع أن وزير المالية ينفي توجه الحكومة لخصخصة الشركات، وذلك في لقائه مع الإعلاميين حيث قال: ليست هناك إجراءات لخصخصة القطاع العام الصناعي، ولكن حان الوقت لاتخاذ قرارات حاسمة بشأنه، والتي قد تكون في دائرة أيام قليلة، فهناك (260) مؤسسة وشركة اقتصادية يجب تطويرها، وانتشالها من المشاكل التي تعاني منها.

وبانتظار ذلك الحين الذي يتبين فيه للعمال الخيط الأبيض من الخيط الأسود وفقاً لما تعد به الحكومة (على الوعد يا كمون)، من أجل إجراءات إصلاحية لل (260) مؤسسة وشركة، فإن الحكومة مطالبة بدفع أجور العمال، حيث لا ذنب، ولا مصلحة لهم بتوقف الشركات عن العمل، وإن من يتحمل المسؤولية الكاملة بهذا الخصوص هي الحكومة، الحكومة والإدارات الفاسدة لهذه الشركات التي أوصلت العمال والشركات إلى ما وصلت إليه. ومن هنا فإن نقابات العمال مطالبة مرة ثانية، وثالثة.. بالضغط على الحكومة لتأمين أجور العمال، ومستحقاتهم، والتي هي أصلاً لا تسد الرمق بسبب الغلاء الفاحش، فكيف حال العمال وعائلاتهم إذا عاشوا دون أجور؟!

الجواب برسم الحكومة.

◄ ع.ي

حرم المحطة ليس حرماً!

رفع مكتب نقابة عمال السكك الحديدية في اتحاد عمال محافظة دير الزور، كتاباً يحمل الرقم: 51/ص تاريخ: 2008/4/29 إلى السيد المدير العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية جاء فيه:

«تحية عربية:

لقد ورد في مقترحات المؤتمر السنوي لنقابة الخطوط الحديدية بدير الزور التأكيد على لحظ الخط الحديدي بين دير الزور ودمشق، ويعتبر هذا الخط مرفقاً حيوياً، وهو من المرافق العامة الحيوية لتنمية المنطقة الشرقية، ونود أن نؤكد على إعطاء الأهمية لهذا المشروع، وأن يكون من أولويات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية في الدراسة والتنفيذ.

لكن في المتابعة لمثل هذه القضايا نجد أن هناك جمعية سكنية تنشأ في الأرض المخصصة للمحطة الكبرى في مدينة دير الزور، تسمى جمعية الزهور، وهي واقعة في حرم المحطة والخط الحديدي المار بمدينة دير الزور، علماً بأن الدراسة لمثل هذه المحطة قد أجريت قبل إنشاء هذه الجمعية التي أنشئت دون ترخيص من مجلس مدينة دير الزور.

هل كانت هناك مراسلة من المؤسسة أو من يمثلها بمديرية فرع دير الزور للدفاع عن حرم الخط الحديدي والمحطة، علماً بأن الدراسة قد كلفت ملايين الليرات، وأن المحطة هي مرفق عام وهام، وهو ممتلك عام للمؤسسة ويجب الدفاع عن هذا الممتلك من الجهات المعنية.

يرجى التفضل بالإطلاع.. والخلود لنضالنا العمالي..

أمين السر صالح الرحال، رئيس مكتب النقابة سليمان العجيل.. ■■

توجهات الحكومة ضد الصناعة الوطنية والطبقة العاملة!!

◄ نزار عادلة

في الدول الرأسمالية كافة تعتبر سياسة الدعم من السياسات الاقتصادية التي تساهم في ترسيخ قيم العدالة وتساهم في تحسين المؤشرات الاقتصادية، ولاسيما النمو في القطاعات المنتجة المادية الزراعية والصناعية والاستهلاك والاستثمار، وتتناسب سياسة تقديم الدعم مع طبيعة الأنظمة الرأسمالية.

للدعم أهداف اجتماعية تتمثل في تحقيق أهداف المجتمع في مكافحة الفقر والبطالة وتعويض الطبقة العاملة.. أيضاً هناك أهداف سياسية تنسجم وتتقاطع مع الأهداف الاجتماعية.

أسعار طاقة أقل تعني إنتاجاً وطنياً ذا قدرة تنافسية أعلى، وتعني أيضاً مكوناً مهماً من مكونات البيئة الاستثمارية، وخاصة في قطاعات الإنتاج المادي.

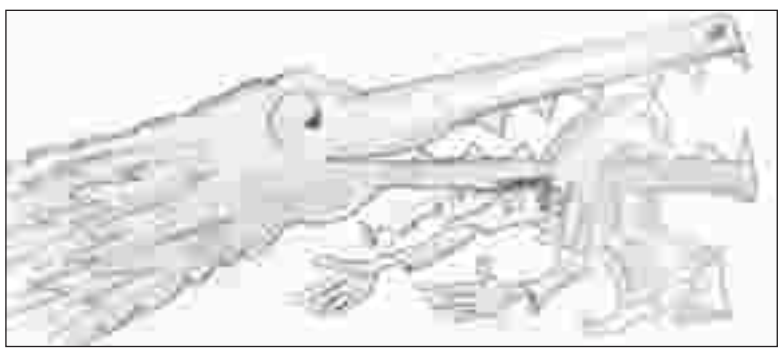

تحايل على الشعب

وكان التحايل.. إعادة توزيع الدعم على مستحقيه، هذا هو المدخل الذي طرقته الحكومة لتبرير رفع أسعار المشتقات النفطية، وهذا ما جرى، ارتفاع الأسعار كافة ووقوف الاقتصاد على حافة التضخم.

دعم المستهلكين من خلال ما اتخذ من إجراء قسائم زيادة الـ 25٪، ولكن ماذا عن دعم المنتجين إن كان في القطاع العام أو الخاص أو التعاوني أو المشترك، وخصوصاً بعد إلغاء كل أشكال التقييد والحصر والحماية توفيقاً مع الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها سورية مع بعض الدول كاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيث تنهالك سورية لتوقيعها.

القطاع العام أولاً

الاتفاق الاستثماري يواصل تراجعه، وتشهد بذلك بيانات الموازنة العامة للدولة منذ عام 1995، والذي يطالع موازنة الدولة لهذا العام يكتشف تغيراً مهماً في التركيب الهيكلي للإنفاق العام يتضمن تراجعاً عن الدور التنموي للدولة مع تزايد صعوبات ومشكلات القطاع العام أو افتعال العقبات في وجه تطوره، شركات عديدة متوقفة عن العمل والإنتاج منذ سنوات عديدة، وتم الآن عرض الأراضي في القائمة عليها للبيع والاستثمار ومنها:

أرض شركة أسمت دمر، معمل الوليد في حمص، معمل الشاشات، الأهلية للغزل، المصابغ.. وشركات أخرى عديدة، وهناك شركات تنتظر دورها، ومنها شركة الإطارات حيث تم إفشال جميع الطروحات التي قدمت لتطويرها وتحديثها، ومنها تقديم قرض من الصين لتحديث الخطوط الإنتاجية وبنسبة من الإنتاج، وفشل العرض، والشركة الآن تعمل بالحدود الدنيا وتم إيصالها إلى الخسارة في العامين الماضيين بعد أن كانت رابحة. كذلك شركة بورسلان حماة وما تعانيه الآن من خلل عام بعد أن توقف إنتاج البورسلان منذ سنوات بعد انفتاح الأسواق واستيراد هذه المادة من كل دول العالم، وهناك عشرات الشركات الأخرى إما خاسرة أو حدية وفي طريقها إلى الخسارة. ويرافق ذلك فشل كل المشاريع التي طرحت لإصلاح القطاع العام.

أسعار الطاقة

فوق كل هذا الواقع رفعت أسعار المشتقات النفطية، ولكن ما هي نتائج ذلك على شركات ومعامل القطاع العام؟

المهندس إبراهيم عباس مدير عام شركة أسمنت طرطوس يقول في هذا الصدد:

لا شك أن التكلفة سوف ترتفع من خلال ارتفاع أجور النقل والمستلزمات والمواد.

المهندس بدر أسعد مشعل مدير شركة البورسلان والأدوات الصحية يقول:

زيادة أسعار المازوت مع الرواتب تبلغ 81 مليون ل.س وهذا مبلغ كبير القطاع الخاص رفع أسعار منتجاته وسوف ندرس أثر الزيادة في أسعار النفط وتأثيراتها على الإنتاج.

وفي شركات الغزل والنسيج والحديد وجميع الشركات ومؤسسات القطاع العام سوف ترتفع التكلفة وسط خسارات أو شركات حدية تربح مليون ل.س أو ثلاثة ملايين، ووسط كساد في التسويق وعدم القدرة على المنافسة مع القطاع الخاص أو مع المستورد. هذا يعني إيصال كل الشركات والمؤسسات في القطاع العام إلى الخسارة والانهيار.

مثال: الشركة العامة للإطارات عام 2007 نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية 37 ٪، نسبة تنفيذ خطة التسويق 54 ٪، المخزون 50 مليون ل.س، الخسائر بلغت 220 مليون ل.س.

الصعوبات تحدث عنها محمد سوتل رئيس النقابة قال: قدم الآلات وخطوط الإنتاج، قدم التكنولوجيا المستخدمة، ارتفاع معدل أعمار العاملين متوسط الأعمار 53 عاماً تعرض العديد من العاملين لأمراض مهنية مختلفة «ربو، ديسك، أكزيما، أمراض سرطانية» تراكم ديون الشركة على الشركات الإنشائية والبالغة حوالي 300 مليون ل.س.

أحذية مصياف

قلة المواد الأولية بشكل عام وعدم استطاعة المعمل تنفيذ الطلبيات، انعدام السيولة المالية، وتقدر خسائر المعمل بحوالي 30 مليون ل.س وعدم إمكانية المعمل دفع الديون المترتبة عليه وخاصة إلى شركات الدباغة ونقابة العمال ونقابة الصيادلة والأطباء وأطباء الأسنان والتأمينات الاجتماعية وضريبة الدخل لسنوات عديدة وجاء رفع أسعار المحروقات لتتضاعف الخسائر وليتوقف الإنتاج نهائياً.

القطاع الخاص

الشركات والمعامل والورش المنتجة في القطاع الخاص الوطني تعاني كما يعاني القطاع العام من تعقيدات وروتين، ومن منافسة مع كل ما هو مستورد حيث تم إغراق الأسواق بكل منتجات العالم وبأسعار قليلة قياساً إلى السلع السورية، ويقول أصحاب المنشآت الصناعية في هذا الصدد: أي صناعي عربي أو أجنبي تقدم له الإعفاءات والتسهيلات، في أسعار الغزول مثلاً السوري يزيد ما يدفعه ثمن كيلو الغزول 15 ٪ عما يدفعه المصري في حين يباع للمواطن في مصر أقل بـ 50 ٪ من الصناعي العربي. كذلك بقية المواد الأولية، وهذا يضعنا أمام تكلفة مرتفعة، وعدم المزاحمة في السوق، وإلى كساد في إنتاجنا وبالتالي فإن مئات الورش والمعامل أغلقت وسرحت عمالها.

وتساءل أحد الصناعيين:

هل المطلوب أن نتحول إلى تجار، إن البضائع والسلع تتدفق من منظمة التجارة الحرة العربية وتقدم لها التسهيلات.

هنا نقول إن القطاع الخاص يعول عليه أن يلعب دوراً اقتصادياً اجتماعياً وبادرت الحكومة إلى إصدار قوانين وتشريعات أدت إلى إعادة تشكيل البيئة الاستثمارية في سورية، لكنها كانت جميعها لمصلحة الحيتان الكبار ولمصلحة التجار والسماسرة وليست لمصلحة القطاع الخاص الوطني المنتج والطبقة العاملة. ■■

برسم محافظة الحسكة.. أنصفوا أصحاب القلابات

رفع أصحاب القلابات العاملة في نقل مواد البناء في محافظة الحسكة كتاباً إلى المحافظ، يطالبون فيه بإعادة تسعير مواد البناء بما يتلاءم مع الارتفاعات الجديدة في أسعار المحروقات.. واليكم نصه الكامل:

«سيادة محافظ الحسكة الموقر:

مقدموه: أصحاب القلابات العاملة في نقل مواد البناء (بحص – رمل – نحاتة .....ألخ) في محافظة الحسكة..

نعرض لسيادتكم ما يلي:

إننا نستجر المواد من كسارات جبل عبد العزيز، وكنا سابقاً، وقبل رفع سعر مادة المازوت، نأخذ المتر الواحد من هذه المواد بمبلغ /125/ ل.س. وحالياً، وبعد أن ارتفع سعر المازوت، فوجئنا برفع أسعارها إلى أكثر من الضعف، حيث وصل سعر المتر المكعب الواحد إلى /300/ ل.س، وهذا أدى إلى توقفنا عن العمل، وقد تضررنا نحن والمستهلكين على السواء.

لذلك نتقدم لسيادتكم بطلب تشكيل لجنة تسعير لهذه المواد، والاسترشاد بما تم في المحافظات الأخرى، راجين النظر بطلبنا هذا، وأخذه بعين الاعتبار، ومن ثم نرجو الموافقة عليه..

الحسكة في 2008/5/7م».

يذكر أن هذا الكتاب الذي وصلت نسخة منه إلى قاسيون، ضم عشرات التواقيع.. ونحن في صحيفة قاسيون نضم صوتنا لصوت هؤلاء المتضررين، ونطالب محافظ الحسكة بالنظر في مطلبهم العادل وإنصافهم، تجنباً للمشاكل التي قد تنشأ بينهم وبين المواطنين نتيجة عدم وجود تسعيرة نظامية يلتزم بها الجميع.. ■■

من أوصل قطاع الغزل والنسيج إلى ما وصل إليه؟!

تأتي أهمية صناعة الغزل والنسيج من خلال كونها القطاع الثاني بعد النفط وقدرتها على توليد فرص عمل كبيرة وتأمين الاحتياجات الداخلية والإحلال محل المستوردات وتعظيم القيمة المضافة، ولاسيما إن أغلب موادها الأولية ومستلزمات إنتاجها ذات منشأ داخلي. لذلك يجب أن تحظى بكل الاهتمام والعناية، ولاسيما أننا ننتج بحدود مليون طن من القطن. لكن كانت المفاجأة في الاجتماع النوعي لقطاع الغزل والنسيج الذي عقد الأسبوع الماضي في مبنى وزارة الصناعة، هي إصرار السيد وزير الصناعة على عدم التوسيع في تصنيع الغزول مؤكداً بأن القطاعات الصناعية هي إستراتيجية ونحن نوافقه وجهة نظره بأن كل القطاعات الصناعية هامة ولكن يجب أن ننطلق من الصناعات التي نملك بها مزايا نسبية ونحولها إلى مزايا تنافسية وقد أكد بأن صادرات الأقطان والغزول تشكل 82 ٪ من الصادرات الصناعية وفي رده على تساؤلات رئيس الإتحاد المهني للغزل والنسيج وقال بأن إصلاح القطاع العام الصناعي لن يصدر حالياً وبأن تكلفته حوالي /105/ مليار ل.س ووزارة المالية لا تملك هذا المبلغ ووزارة الصناعة تبحث عن تمويل ذاتي. وبأن القطاع العام غير مطالب بالدور الاجتماعي حالياً. ولا يمكن إجبار جهات القطاع العام بالاستجرار من جهات القطاع العام الأخرى وإنما يجب اعتماد المنافسة..إلخ.

وهنا نسأل من أوصل هذا القطاع إلى ما هو عليه الآن؟ وكيف تحول من قطاع رائد وقائد إلى قطاع يجب معالجته؟ وهل وجدنا الحلول العملية لمعالجة مشاكله وخاصة الصناعة التحويلية وبشكل أخص صناعة الغزل والنسيج؟ وهل هناك ما يبرر أننا نبيع الغزول للمعنيين في الخارج بأقل مما يباع للمصنعين في الداخل (قطاع عام وخاص) وكذلك بالنسبة للأقطان؟ وهل حلت مشكلة تشابكات المالية؟ وهل سدد رأسمال الشركات النسيجية؟ وهل نراعي سلسلة القيم المضافة في التصنيع؟ إلخ. وخاصة أن تحويل القطن إلى غزل يعطي قيمة مضافة 200 ٪ وإلى أقمشة وألبسة أكثر من ذلك. كما نسأل هل عولجت مشكلة المخازين الإنتاجية المتراكمة في شركات الغزل والنسيج والألبسة... إلخ؟! وهنا سنعتمد ما ورد في تقرير الإتحاد المهني للغزل والنسيج في عام 2007 حيث بين في الصفحة 26 أن طن القطن الواحد يباع للخارج بسعر /59170/ ل.س بينما للأسواق الداخلية بسعر /62180/ل.س أي بفارق قدرة /3010/ ل.س. وكأننا ندعم المصنع الخارجي على حساب المصنع الداخلي مما يؤدي إلى إضعاف قدرته التنافسية. وأن الفارق في الكيلو غرام الواحد هو أكثر من /3/ ل.س. وإذا حولناها إلى دولار هذا يعني أن كل مصنع خارجي يدعم بحوالي /7/ سنت في كيلو القطن الواحد فكيف ستتمكن الشركات الوطنية من المنافسة؟! وهذا ما يجعلها غير قادرة على المنافسة في السوقين الداخلية والخارجية. وبالتالي اعتماد مبدأ البيع بالأسعار الرائجة عالمياً وحصراً في التصدير أي بأقل من التكلفة. وهذا ما ينطبق أيضاً على تسويق الغزول. حيث أنها تباع بأقل من تكلفتها إلى شركات النسيج والألبسة. وبالتالي يمكن القول إن أرباح بعض شركات الغزل، وكذلك الهيئة العامة لحلج وتسويق الأقطان، هي اقتطاع من الدورة الاقتصادية الداخلية، وليست بفعل الكفاءة الإنتاجية والعمل وفقاً لقانون العرض والطلب، وهذا ما أدى إلى تراكم المخازين التي أدت إلى ضعف الإنتاج وبالتالي انخفاض الطاقة الإنتاجية. وهنا نستغرب المبدأ الذي تعمل بموجبه الهيئة العامة لحلج وتسويق الأقطان وهو:

سعر البيع الداخلي = سعر البيع الخارجي + تكاليف النقل + تكاليف التأمين.

فكل دول العالم تدعم مصنعيها سواء أكان الإتحاد الأوربي أو أمريكا أو اليابان. وحتى اليابان فرضت ضرائب على الرز المستورد بمقدار 600 ٪ وأن الدعم الزراعي المقدم من الإتحاد الأوربي وأمريكا البالغ أكثر من مليار دولار يومياً أعاق استمرار مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الدوحة والوصول إلى حلول لمواجهة الأزمة العالمية الزراعية لذلك وبغية تفعيل صناعة الغزل والنسيج يجب معالجة سلسلة الإنتاج من زراعة القطن وحتى تحويل كامل الكمية المنتجة إلى غزل ثم أقمشة ثم ألبسة. وبالتالي فإن اندماج هذه الهيئة مع شركات الغزل قد تخفض من التكاليف مما يساعد إلى زيادة القدرة الإنتاجية والتنافسية للغزل والمنتجات الأخرى. وهنا لا نتفق مع السيد وزير الصناعة في إصراره على عدم دمج الهيئة العامة لحلج وتسويق الأقطان مع المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، ونحب أن نؤكد وحسب ما أكدته الدراسات الاقتصادية والمالية والفنية بأن القيمة المضافة في تصنيع هذه المادة هي أكبر من النفط، وهو مورد اقتصادي بكل معنى الكلمة، لأنه متجدد ويدعم خزينة الدولة. ولذلك لابد من التوسيع الأفقي في إنتاج القطن وزيادة المساحة المزروعة باعتماد أسلوب السقاية بالتنقيط مما يوفر بالتكلفة والجهد، وكذلك التكامل العمودي بزيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات، وعندها يزداد الإنتاج كماً ويتحسن نوعاً. وإذا لم نهتم بهذه الزراعة والصناعة الإستراتيجية فإننا سنفقد مورداً هاماً تعيش منه آلاف الأسر السورية.

وبالتالي نرى من الضرورة عدم تقاذف التهم والبدء بإصلاح القطاع العام الصناعي والمساواة بينه وبين الخارج ودعم هذه الصناعة الإستراتيجية، سواء من خلال زيادة الإنتاجية وتقليل التكلفة وتفعيل أسس المنافسة، وفي مقدمتها تقديم الدعم للمزارع والمصنع الوطني وبالتالي من الضرورة إعادة النظر في السياسة التسعيرية للمادة الأولية داخلياً كي تتمكن الشركات الإنتاجية من تحقيق الأرباح والاستمرار في العملية الإنتاجية. وإن استمرار ببيع الأقطان المحلوجة والغزول إلى الخارج بأقل من أسعار الداخلي سينهي هذه الزراعة والصناعة الوطنية، وسندفع الثمن غالياً من نزيف لمواردنا الوطنية وزيادة في معدلات البطالة ونقص في الصادرات وزيادة في المستوردات، وبالتالي زيادة في التبعية للخارج. فهل آن الأوان لإيقاف الانحدار في هذه الصناعة التي كانت مفخرة لسورية في يوم من الأيام وكثير من المنتجات اتخذت اسماً لها من سورية مثل (الدامسكو، الأغباني، البروكار... إلخ)؟.

▪ نقابي في الغزل والنسيج

كيف يتحقق النمو..

مع ضرب الصناعة والزراعة والثروة الغنمية؟

◄ نزار عادلة

أخيراً قال وزير الصناعة عندما سئل عن أسباب تأخير صدور مشروع مرسوم إصلاح القطاع العام التابع لوزارته: إن المشروع فات أوانه، ولن يصدر مطلقاً!!

الوزير كان صريحاً وواضحاً أيضاً، عندما طرح الاتحاد المهني المختص أمامه مشاكل وصعوبات قطاع الغزل والنسيج، والتي اعتبرت هذا القطاع استراتيجياً ويأتي بعد النفط، ويعول عليه في رفد الاقتصاد الوطني بصورة كبيرة من خلال تطويره وتحديثه وتوسيعه بما يسمح بتصنيع كامل إنتاج سورية من القطن المحلوج، وبالتالي تأمين فرص عمل أكبر وتحقيق قيمة مضافة يسهم في تحسين الدخل القومي؛ إذ قال: النسيج كما النفط ليس صناعة إستراتيجية!! والاستيراد أفضل وأرخص من الإنتاج! وحاجة القطاعين العام والخاص من القطن سنوياً 575 ألف طن، وأي إنتاج زائد عملية غير مجدية من الناحية الاقتصادية، إذا حسبنا استهلاكه للمياه وما سيدفع حالياً للفلاح حيث وصل ثمن الكيلو إلى 41 ل.س بعد التسعيرة الأخيرة.

وكان الوزير واضحاً وصريحاً أيضاً عندما قال: هناك قرار بإيقاف الدوام بشركة مصابغ حمص من أجل إنشاء شركة مشتركة مع القطاع الخاص لإقامة مشروع لإنتاج أقمشة الجينز، وأن معمل حرير الدريكيش سيتحول إلى موقع سياحي.

بصراحة

طالما بدأ كشف المستور، نأمل أيضاً من السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل أن تكون صريحة أيضاً، وأن تعلن بأن مشروع تعديل قانون العمل /91/ لعام 1959 الذي أعدته وشكلت من أجله لجان وعقدت حوله اجتماعات، ووضع اتحاد العمال الملاحظات عديدة حوله وتم الوعد بإضافتها للمشروع إلا أن النقاش لم يصل إلى نتيجة في موضوعين اعتبرهما الاتحاد العام للعمال جوهر القانون، ولم يتم اتفاق حولهما، وأبرزهما المادة /65/ التي تجيز لصاحب العمل في أي حال من الأحوال إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة، والتي تلغي أبرز مكسب عمالي تحقق منذ 50 عاماً وهو إلغاء لجان قضايا التسريح، لتعطي لرب العمل الحق وقت يشاء بتسريح العامل دون تقديم أي مبرر.

اعترضت النقابات، ومنذ أشهر يقال أنه رفع من أجل التصديق والصدور ولكن لم يصدر، ونأمل صراحة من السيدة الوزيرة بأن تقول إن المشروع تأخر وأوقف ولن يصدر لأنه لا يرضي تماسيح المال في البلد.

لا زراعة للقطن

ونأمل أيضاً من وزير الصناعة أن يتحدث بوضوح وأن يقول علناً إن تعليمات وصلت إلى الوزارة من منظمة دولية، تطلب من سورية عدم زراعة القطن، لأن الموارد المائية شحيحة في كل بلدان العالم، وأن هذه المنظمة حريصة على المياه السورية من الاستنزاف. ونأمل أيضاً الوضوح والصراحة وأن يقول الوزير بأن سورية ليست بحاجة للثروة الغنمية الموجودة لأن خبز المواطنين المدعوم يقدم لها بديلاً عن الأعلاف المفقودة والتي تتاجر بها طغمة معروفة منذ سنوات عديدة.

تراجع... تراجع

كان إنتاج القمح لسنوات 5.20 مليون طن وفي هذا العام مليون ونصف. وكان إنتاج القطن مليون طن انخفض إلى الـ 500 ألف، ولا حاجة لنا به.!

تراجعت الثروة الغنمية. تراجع القطاع العام الصناعي.. والسؤال: من أين يتحقق النمو، وعجز الموازنة ارتفع بالسنوات الأربع الماضية إلى أربعة أضعاف، وإذا استمر العجز قائماً يعني ذلك أننا سنكون دولة بلا موازنة في آخر الخطة التنموية العاشرة.

فإلى أين تقود الحكومة بلدنا؟

اترك هذا الجواب للوقائع التي تعيشها يومياً. وأترك هذه الوقائع لأهمس في أذن وزير الصناعة بأن شركة مصابغ حمص خاسرة بالمليارات، لأنها كانت تعمل على آلات إنتاجية عمرها 60 عاماً، وبقيت دون إصلاح أو تطوير أو تحديث، وتعتبر متحفاً للتاريخ الصناعي في العالم، وقبل أن تتوقف عن الإنتاج نهائياً كانت تنتج أكياس خام بكلفة الكيس 60 ل.س ويباع بـ 15 ل.س، وأجريت دراسات وشكلت لجان حولها، وقدمت لها مشاريع لإنتاج الجينز بقرض من البنك الإسلامي، ورفض المشروع بعد أن صرفت الأموال الهائلة على الدراسات، وقدم المشروع لمستثمر في القطاع الخاص في صفقات فساد معلنة، وابتلت هذه الشركة بإدارات وضعت الشركة في الحضيض. الآن يعلن الوزير عن إقامة خط جينز، أو شركة مشتركة مع القطاع الخاص.. طبعاً القطاع الخاص أقام مشروعه منذ أن أجريت الدراسات قبل سبع سنوات، والآن تقدم له الأرض واحتياجاته الأخرى.

عودة إلى النسيج

اقترح عمر الحلو رئيس الاتحاد المهني للغزل والنسيج:

1) إصدار قانون إصلاح القطاع العام وإعطاء الفرصة الكافية للمؤسسة والشركات لإعدادها وتهيئتها وإعطائها صلاحيات تامة وتحميلها كامل المسؤولية ومحاسبتها على النتائج وليس على كيفية صرف النفقة.

2) معاملة الشركات وفق قانون الاستثمار وإعطاؤها الصلاحيات والميزات والإعفاءات المعطاة للشركات المحدثة وفق هذا القانون.

3) إعطاء إدارات الشركات صلاحيات كاملة في مجال التخطيط والإنتاج والتسويق وتشغيل العمالة شريطة تحقيق ربعية تجارية تتناسب مع حجم رأس المال.

4) إعادة تأهيل الشركات واستبدال عمليات الاستبدال والتجديد وتمويل ذلك إما من وزارة المالية أو من أموال مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

5) دمج الشركات بحيث يكون هناك تكامل في المراحل الإنتاجية خاصة الشركات المنتجة للغزول والأقمشة الممزوجة والصنعية مع شركات الألبسة الجاهزة في كل من حلب ودمشق.

6) دعم أو تنشيط الصادرات أو إنشاء صندوق خاص لذلك على مستوى كل مؤسسة..

7) إعادة النظر بسياسة الانفتاح ووضع ضوابط جمركية لحماية المنتجات النسيجية.

8) فرض رسوم تحت أسماء غير الجمارك أو الضرائب على المستوردات من المنتجات المنافسة للمنتجات بحيث تعود هذه الرسوم إلى صندوق دعم الصادرات النسيجية.

9) إعادة النظر في الاتفاقات الموقعة مع الدول العربية أو الصديقة بحيث تكون هناك ضوابط أكبر لشهادات المنشأ.

10) دعم الصناعات النسيجية وشركات القطاع العام في مسألة الوقود والطاقة الكهربائية، وتخفيف الرسوم والضرائب.

11) إلزام جهات القطاع العام بالاستجرار من الجهات العامة لكافة احتياجاتها ووضع ضوابط لذلك.

12) إنهاء تعدد الوصاية على الشركات وخاصة في مجال التفتيش.

13) العمل على استقدام خبرات عربية وأجنبية في مجال الصناعات النسيجية وخاصة في الصباغة والطباعة والتجهيز النهائي وفي التصميم والأزياء والملابس الخارجية والداخلية.

14) إعادة النظر في مسألة الاهتلاكات وإعطاء الصلاحية للمؤسسة وإدارة الشركات في توزيع الاهتلاكات.

15) إلغاء دور هيئة تخطيط الدولة في الموافقة على الخطط الاستثمارية، وربط ذلك بالوزارة والمؤسسة.

بالمحصلة أيضاً:

مجرد اقتراحات لم تجد آذاناً صاغية وسط حمى الانفتاح واللهاث وراء العولمة واللبرلة والسمسرة والعمولة والمحاصصة..إلخ...

■■

الدعم ممنوع... والعتب مرفوع

◄ حسان منجه

هبت أعاصير الأسعار عاصفة بالقلوب، مفرغة ما بقي في الجيوب الفارغة، ضاربة بعرض الحائط واقع الشعب السوري السيئ، لتصدمه الحكومة بجلساتها الكهربائية وجولات جنونها الهستيرية مثقلة كاهله بأعباء تنوء من حملها الجبال.

دون انتظار وبعد الارتفاع المدوي للأسعار الذي فاقت قدرته التدميرية الأسلحة النووية، تهاوت ملاجئ الفقراء والكادحين والمستضعفين من أبناء الوطن، وأطل رئيس الوزراء بتفاؤله المرعب وتحليلاته الأفلاطونية فقال: (الدعم مازال 50 ٪ على المازوت مقارنة بكلفة الإنتاج)، ولم يحدد لنا الإنتاج في أي بلد يعني؟ فحتى إذا كان قصده الولايات المتحدة الأمريكية مرشده الاقتصادي، فتصديقه شبه مستحيل، فكيف إذا أخذنا إحصاءه على الإنتاج السوري، هنا سنكتفي بالقول: إن هذه مبالغة كبيرة ولن نضيف المزيد، وفهمكم كفاية! فإنتاج برميل النفط الواحد في الوطن العربي بمجمله يعد الأقل تكلفة بين دول العالم، وذلك لسببين أولهما: وجود النفط قرب سطح الأرض، وثانيهما: رخص الأيدي العاملة.

فالعراق مثلا: تعادل تكلفة إنتاج برميل النفط

فيه دولاراً أو دولارين فقط، فمن أين جاء بهذه النسبة الوهمية؟.

ثم تابع: (إن الحد الأدنى لدخل الفرد ارتفع من 100 دولار إلى 125 دولاراً)، متناسياً ومتجاهلاً عن قصد أنه أعدم الشعب بزيادة أسعار المحروقات 250 ٪، فالمطلوب منطقياً سلة متكاملة من الحلول الاقتصادية، بمعنى أن يتساوى على الأقل ارتفاع الدخل مع ارتفاع الأسعار، وهذا ما تفتقده الحياة الاقتصادية السورية.

ونسأله وطاقمه: لماذا يتعاملون معنا –نحن شعبهم – بأسلوب الكيل بمكيالين اقتصادياً – اجتماعياً، ويستغربون من أمريكا والدول الأجنبية العدوة أن تتعامل معهم بموجبه سياسياً؟

وقال أيضاً: (إن15 ٪ من المازوت المدعوم هُرّب إلى لبنان عام 2007 م) . فالحكومة وعلى الملأ تجاهر دون خجل بقولها هذا، وكأن إيقاف التهريب ليس من مهامها أو من صلب عملها، واضعة الكرة بملعب الناس، فتحملهم تقصيرها وتخاذلها عن أداء واجبها، فدورها اقتصر على عد العصي وإيجاد نسب لها دون حلول.

والأيام القليلة الماضية أثبتت لنا بوضوح تام أن الأزمة الأخيرة كانت مفتعلة، فبعد رفع الأسعار مباشرة، خلت الكازيات من أصحاب السرافيس والسيارات التي كانت تصطف طوابير وقوافل تستجدي بضع لترات من المازوت.

وصرح وزير النفط الجزائري أن الجزائر لن توافق على طلب منظمة التجارة العالمية برفع أسعار الغاز المحلي بمستوى الأسعار العالمية، وهذا إن دل على شيء فإنه يظهر بوضوح أن طلب المنظمات الدولية كان شاملاً لدول كثيرة، فلماذا رضخت حكومتنا الميمونة المدعية الصمود لتلك المنظمات، أسوة بشقيقتها المصرية المتأمركة التي رفعت أسعار محروقاتها أيضا بنسبة 100 ٪؟.

وهل نفذ صبر القوى الخارجية من حكومتنا لتجبرها على رفع أسعارها في غياهب الليل، وكلنا يعرف أن الليل أسرار؟.

ونقول لمن يدعون التحول لاقتصاد السوق الاجتماعي: إن تكلفة الدعم للبقرة اليابانية الواحدة تقدر بـ 12 دولاراً يومياً، فلم لاتتعامل حكومتنا مع مواطنيها (إذا اعتبرونا هيك) بمستوى تعامل الحكومة اليابانية مع أبقارها؟؟

■■

الرغيف الحلبي..
ازدحام «العام» وجشع «الخاص»

◄ إدوار خوام

تسببت القرارات الأخيرة للحكومة، وعلى رأسها رفع الدعم عن المحروقات، بغلاء فاحش متوحش، وفوضى عارمة طالت جميع الأسواق في مختلف المحافظات السورية، ومنها حلب، وخلقت مآسي جديدة أضيفت للمآسي التي تعيشها الجماهير الشعبية في وطننا.. إن تخلي الدولة عن دورها الرعائي أنتج كماً كبيراً من الأزمات، ونتائج كارثية لا يعرف مداها، وأين ستنتهي إذا لم تعالج بالسرعة القصوى؟

جالت قاسيون في مدينة حلب بعيد رفع الدعم، وكانت المحطة الأولى في أحد أفران القطاع العام في حي الميدان، وهو فرن مشهور بجودة إنتاج الرغيف، بفضل ما يبذله عماله من جهود كبيرة، وهم المحرومون من الحوافز الإنتاجية، وتتراوح رواتبهم بين 5000 – 6000 ل.س، وعند اللقاء بهم وسؤالهم عن زيادة المرتبات البالغة 25 ٪ كان الجواب بألم ومرارة واستهجان: «لقد سُرقت هذه الزيادة قبل صدورها، بارتفاع مشتقات النفط من مازوت وغاز، فالمواصلات وحدها قد امتصت هذه الزيادة (فمعظم هؤلاء العمال يسكنون في ريف حلب»، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق... «إن رواتبنا الهزيلة لا تكفي لقمة عيشنا مع عيالنا مدة عشرة أيام، ولا مجال لنا أن نعمل بمكان آخر، لأن مدة دوامنا هي 12 ساعة، والساعات الإضافية لا نقبض أجوراً عليها، نحن ننتج يومياً 16طناً من الخبز، علماً بأن الفرن مخصص لإنتاج 8 طن من الخبز يومياً فقط، أي أننا ننتج ضعف ما هو مقرر، وهناك أفران أخرى تابعة للقطاع العام لا يتجاوز إنتاجها 6 طن في اليوم».. وقد حدد عمال الفرن مطالبهم بربط الأجور بالأسعار، وتأمين الضمان الصحي، وإعطاء حوافز لإنتاجهم الوفير، ودفع أجور الساعات الإضافية.

ولدى خروجنا، لاحظنا عند الباب الرئيسي للفرن ازدواجية في معايير توزيع كميات الخبز، فالبعض من زبائن المخبز حمل معه ما يقارب عشر ربطات من الخبز، على الرغم من وجود طوابير من المنتظرين وصل طولها لعشرات الأمتار.... ازدحام ومشاجرات تدور قرب المخبز، وصراخ يملأ المكان، في حين استقرت كتيبة من الشرطة على باب المخبز، أرسلها المحافظ لضبط النظام وعدم الإخلال بالأمن، وكأن هناك معركة تدور في شوارع المدينة، ومع هذه الفوضى كان لنا حديث مع معلمة لغة إنكليزية في إحدى المدارس الخاصة، إذ قالت لنا عند سؤالها عن سبب وجودها ضمن هذه الطوابير الطويلة: «كنت أشتري الخبز السياحي، عندما كان سعر الربطة مقبولاً بعض الشيء، ولكن مع الغلاء الفاحش وصل سعرها لأكثر من /40/ ل.س، ولم تعد لدي القدرة على شرائها، لهذا لجأت إلى هذه الطوابير واضطررت للانتظار الطويل».

والتقينا مصادفةً بأحد معارفنا من الرفاق البعثيين، وتحدثنا معه عن هذا الواقع المريض الذي نعيشه والذي سببته سياسات الفريق الاقتصادي، فأجاب بأن هناك فرقاً حزبية لمراقبة الأفران مع الشرطة، مهمتها ضبط الأمور، وأنه لا توجد حلول جذرية للمشكلة، فهو أيضاً يعاني من هذه الحالة المرضية.

محطتنا الثانية كانت عند أحد أفران القطاع الخاص، فوجدنا الفوضى ذاتها التي وجدناها عند المخبز السابق، إن لم تكن أكبر، وعلى الرغم من وجود رجال الشرطة والمخاتير، فقد رأينا طوابير طويلة على باب المخبز، وكأن هناك مجاعة قادمة إلى البلاد، وعند لقائنا بأحد المواطنين المصطفين بالطابور، سألناه عن جودة الرغيف في هذا المخبز، فقال لنا بالفم الملآن: «الرغيف هناك رديء وسيئ وغير صالح للغذاء البشري، ولكن لا حول لنا ولا قوة، لأن تأمين القوت لأطفالنا يجعلنا نقبل به على علاته، وليس لدينا البديل عنه».

مواطن آخر سمع الحديث عن قرب، فتدخل قائلا: «إن الإساءة للرغيف متعمّدة ومقصودة من صاحب الفرن، فهو يعمل ويبيع الطحين بضعف السعر»، إنها السوق الحرة والنهب الطفيلي، والتجارة شطارة حتى في لقمة الشعب، فمعظم الأفران الخاصة تتلاعب بطرق احتيالية لرفع سعر الرغيف، بتشكيل طابور خاص لبيع الخبز عن طريق العدد بعيداً عن الميزان. وكما سمعنا، فإن مديرية التموين بحلب سمحت بهذا الواقع، حيث يباع الخبز دون وزن بمبلغ /15/ ل.س، ولذلك طابوره الخاص مع أفضلية الحصول بسرعة على الرغيف، وبكلفة تتراوح بين /13/ إلى /14/ ل.س للكيلو الواحد، وهذا ما سنضعه بذمة مديرية التموين بحلب.

كان هذا جانباً من واقع الخبز والمخابز في مدينة حلب نضعه برسم الجهات المعنية.

■■

مشفى طفس الوطني..
وفيات لأسباب «غامضة».. والجميع بانتظار نتائج التحقيق!

◄ علي نمر

شهدت معظم المشافي العامة والخاصة في الفترة الأخيرة حالات عديدة من الموت نتيجة أخطاء طبية قاتلة، أو بسبب الإهمال، أو لعدم وجود أجهزة كافية لإجراء عمليات من النوع عالي الدقة، الأمر الذي أصبح يتطلب وقفة جادة عند هذا الموضوع لوقف النزيف البشري..

آخر هذه الحالات، شهدها المشفى الوطني بمدينة طفس في محافظة درعا .. ثلاث حالات موت في عمليات تصنف على أنها الأسهل جراحياً.

الحالة الأخيرة التي أودت بحياة الشاب أحمد ناصر الكيوان ابن الثامنة عشرة، كان لها وقع كبير على المحافظة بشكل خاص، وعلى الرأي العام عموماً.

ففي 2008/5/12 دخل الشاب أحمد المشفى الوطني بطفس لإجراء عملية فتق بسيطة قبل التحاقه بخدمة العلم، وذلك رغم تخوفه من إجراء العملية فيه نتيجة الحالات السابقة التي أودت بحياة أكثر من واحد خلال شهر.. وبالفعل كان القدر بانتظاره، ففرض نهاية غير سعيدة عليه وعلى أهله..

اتجهت إلى منزل المتوفى وأجريت لقاءات عديدة مع أهالي المنطقة وأهل المتوفى، وخاصة والده الذي كان برفقته لحظة إجراء العملية، والذي كان منطقياً وعادلاً في رأيه رغم الدموع التي انهمرت من عينيه مبكية معظم الحضور..

يقول «ناصر» الوالد المفجوع: إن البعض أصبح يعمل المستحيل من أجل ضرب القطاع الصحي وتسويد صفحته، حتى يذهب المواطنون إلى المشافي الخاصة التي مهمتها إفراغ جيوب الناس. لذلك كنت مصراً على إجراء العملية في المشفى الوطني رغم تردد ابني، وأثناء إجراء الجراحة التي لا تدوم عادة أكثر من نصف ساعة، لم يكن موجوداً سوى الطبيب الجراح ومساعد المخدر فقط، أما الطبيب المخدر، فقد حضر بعد دقائق من دخولهم غرفة العمليات، وليس بإمكاني الجزم من الذي قام بالتخدير، وبعد نصف ساعة من العملية خرج الطبيب الجراح وقال لنا: العملية تكللت بالنجاح، وفي الوقت الذي رحنا نوزع الحلوى والعصير على الموجودين خرجت إحدى الممرضات من الغرفة المجاورة لتصدمنا وتصعقنا، بقولها لإحدى زميلاتها: «يوزعون الحلو والمريض توفى!!».

تم استدعاء مدير المشفى، الذي حاول بدوره القيام بعمليات إنعاش، وقال إن المريض عاد قلبه ينبض، ويجب نقله إلى مشفى درعا .. وأسأل هنا: طالما عاد ابني لحالته الطبيعية، لماذا لم يتم وضعه في غرفة العناية المشددة في المشفى ليبقى تحت مراقبة أطبائها تجنباً لأي طارئ يحصل معه بالطريق؟؟

عندها طالب أهالي الميت بإحضار لجنة طبية قضائية للكشف على الجثة وبيان ودراسة الحالة قبل وبعد الممات، كما استدعوا الشرطة التي اتصلت بالطبيب الشرعي والنيابة العامة.

بادر القاضي مدير المشفى بالسؤال: لماذا لن تقم أنت بمراقبته بدلاً من نقله لدرعا، فأجاب بأنه لا يوجد لديه بالمشفى جهاز كاف للإنعاش!

إذاً لماذا تجري عمليات يتوقع أن يحصل فيها أي طارئ أو مضاعفات في مشفى ليس فيه جهاز إنعاش؟؟

يتابع والد المتوفى: رضخنا للأمر الواقع، ونقلنا ابننا إلى درعا لعلنا نجد بصيص أمل، ولكن الجميع هناك قالوا لنا: إنه توفي منذ أكثر من نصف ساعة أي أن موضوع النقل كان مجرد تمثيلية من مدير المشفى.

أما الطبيب الجراح (هـ.أ) الذي التقينا في المشفى مع بعض أعضاء الإدارة، فقد ذكر لنا أنه حتى الآن مستغرب من كل ما جرى، وأبدى شكوكه حول المادة المخدرة ومكان حفظها والشروط المناسبة لوضع تلك المادة، وذكر لنا بأن بإمكانه إجراء العملية وهو مغمض العينين لبساطتها، وهي من أسهل العمليات الجراحية، وحسب الطبيب فإن المريض كان بمستوى سريري جيد، لذلك لم يتم إجراء أية فحوصات أو تحاليل أولية له قبل إجراء العملية..

الطبيب (هـ.أ) رفض الإجابة عن سؤال: «من الذي أمر بنقل المريض إلى مشفى درعا وهو بهذه الحالة»؟ وأكد أنه بانتظار تقرير اللجنة التي شكلتها وزارة الصحة حتى تتكشف الأسباب الحقيقية للوفاة.

وأشار إلى أن هذه القاعة حصلت فيها جميع حالات الموت مؤخراً، رغم وجود قاعة أخرى لم يحصل فيها أية حالة غريبة!!؟

أحد الإداريين قال إن هناك نقصاً في عدد الفنيين بالمشفى بسبب انخفاض الرواتب..

البعض يعمل المستحيل من أجل ضرب القطاع الصحي وتسويد صفحته، حتى يذهب المواطنون إلى المشافي الخاصة التي مهمتها إفراغ جيوب الناس

في هذه القضية هناك أمور ما تزال غامضة، لذلك يجب وضع النقاط على الحروف حتى نصل إلى الحقيقة التي ستكون بالنهاية لصالح أهالي المنطقة جميعاً ولصالح المشفى، خصوصاً وأن عدد المستفيدين من خدماته يصل لأكثر من /100/ ألف مواطن، ولابد من الإجابة على الأسئلة التالية:

1) كيف تجري عملية جراحية لإنسان دون إجراء فحص كامل له؟
2) من الذي قام بالتخدير، وهل المساعد الفني للتخدير لديه الخبرة الكافية في هذه الحالة؟
3) كيف تجري عملية في مشفى ليس لدية الكادر الكافي للإشراف والمراقبة؟
4) لماذا جهاز الصدمات في الطابق الأول، بينما غرفة العمليات في الطابق الثاني؟
5) من الذي أمر بنقل المريض (أو المتوفى) إلى مشفى درعا الوطني، ولماذا هذا الاستخفاف بمشاعر أهله؟
6) هل المادة المخدرة هي سبب الوفاة، وإذا كانت كذلك من يتحمل اعتمادها في المشفى الوطني بطفس؟

القضية الآن برسم وزير الصحة نفسه الذي أصبح بصورة الموضوع، وأمر بتشكيل لجنة من وزارة الصحة، وطلب إضبارة أحمد ناصر كيوان (المتوفى الأخير) وأضابير من سبقه بالوفاة بالظروف الغامضة نفسها.. وبانتظار أن يسفر كل ذلك عن الحقيقة التي ستحدد المسؤوليات.. وستجنب الناس المزيد من المصائب المفاجئة..

ali@kassioun.org ■

ارتفاع أسعار المحروقات يلتهم الزيادات الحكومية للمنتجات الزراعية

◄ يامن طوبر

عندما فتح أبو الغيط فمه لتسقط منه تلك الكلمات العبرية متوعدةً أهل غزة بكسر أرجلهم فيما لو فكروا بإعادة الكرّة وسمحوا للجوع أن يجبرهم لاقتحام الحدود المصرية؛ أقمنا الدنيا ولم نقعدها، من كتبَ ملأ الصفحات، ومن قرأ سب وشتم وانزاح صوب الحزام الناسف، وكان من بين الجياع من برر طبيعة السلطة وضرورات الحكم .

وفي بلادنا، تبدأ حملة تجويع للمواطنين السوريين وخاصةً لأكثرهم فقراً وهو الفلاح الذي لا حول له ولا قوة سوى الانتظار، انتظار سقوط المطر، انتظار طلوع الزرع وانتظار الموسم القادم، وهو لا ينتظر السب والشتيمة ولا يسمح لأحد بملاحقته واتهامه بالعمالة، فإذا كان فيه شيءٌ من العمالة فهي عمالته للجوع المزمن يا أصحاب الكروش، فالحكومة بقولها: (سنضرب بيد من حديد عنق من لا يمتثل لأوامرنا ويسلمنا كامل قمحه) تعلن عودتها للزمن الغابر لتقلب الحقائق وتمسخها، وتجعل من الضحية مجرماً فتنقلب الآية لتبدأ الحكاية من حيث عمق الوجع الموغل في القدم، فتعود بنا الذاكرة، ونقف وجهاً لوجه مصطدمين بالبيك الإقطاعي العتيق الذي يحمل بيده الكرباج وعلى كتفه البندقية.

في لعبة الشطّار يبقى اقتصاد الوطن قوياً ومتيناً، والليرة الصامدة أمام قسمات وجه المواطن وتدهور حالته الاقتصادية تعلو وترتفع، حتى يكاد لا يراها سوى قلة قليلة لا تتجاوز نسبتهم عشرة بالمائة، والباقي لايحلمون بأكثر من الفلافل.

شهادات

أبو محمد، من الحالمين بغد أفضل أو بكفن نظيف يبعده عن جوع أولاده السبعة، قبل أن أكلمه فتح النار على المازوت وغلائه وأطلق رصاصة الرحمة على الفريق الاقتصادي واصفاً إياه بالشباطي (نسبة إلى جماعة 14 شباط اللبنانية). قال: عندي ولدان يدرسان في أحد المعاهد، وأنا مضطر لجعل أحدهما يترك الدراسة ويفسح المجال للآخر، فليس لدي القدرة على تعليمهما معاً بسبب أجور النقل بعد رفع الدعم عن مادة المازوت وما لحقه من ارتفاع في أسعار كل شيء.

عبد الرحمن (مزارع بالحصة): كنت أعمل بالحصة قبل ارتفاع أسعار المحروقات، وكنت قد جهزت الأرض لزراعة القطن، وقبل أن يطلع المحصول من تحت التراب حكمت عليه الحكومة بالموت عطشاً، فإذا ما شغلت محرك السقاية كل يوم سأنفق 5000ل.س ثمناً للمازوت، عدا الزيت ومصاريف أخرى، فإذا حسبتها على الريّات ومتوسط إنتاج الدونم الواحد (وهو 350كغ) ستكون النتيجة أن أموت وأسرتي جوعاً ..

كان عليهم ألا يدمروا زراعة القطن ويدمرونا معه.

علي: مستفيد من حيازة زراعية مساحتها 25دونماً، وهو لم يوزع لأبنائه شيئاً منها حتى الآن، ويبرر ذلك بأنهم مايزالون شباباً يستطيعون فعل الكثير، ويقول: الأرض لم تطعمنا خبزاً قبل ارتفاع سعر المازوت، فكيف تكون الحال بعده؟ لقد سقينا الحنطة مرتين، والحديث هنا يدور عن أرض الغاب التي لم يسبق لنا سقايتها منذ أن عرفنا زراعة القمح، أما في أماكن خارج الغاب في (طار العلا) على سبيل المثال فهي تحتاج لأكثر من ريّتين، فالدونم الواحد صار يكلف لمن ليست لديه عدة ري بالرذاذ حوالي 1000ل.س، فالزيادة التي جاءتنا لن تدخل جيوبنا، فقد أعطتنا إياها الحكومة باليد اليمنى لتأخذها باليسرى، أما الفلاحة فبعد أن كانت تكلف 100ل.س للدونم، أصبحت تكلف من 250 إلى 300 ل.س حسب قساوة الأرض، بالإضافة إلى سلف وتخطيط من 50 ل.س لكل عملية إلى 125 ل.س واحسب يا حسّاب.

كثير من الفلاحين الذين حاولت التحدث إليهم رفضوا الحديث لقناعتهم بعدم جدوى التوجه للحكومة لأنها منحازة للأغنياء وتعتبرهم عبيداً، والبعض منهم أقسم أنه لن يسلم حبة قمح واحدة للدولة إلا بعد أن تعيد النظر بقرار رفع الدعم عن المازوت، أما الآخرون من مربي الأبقار فيقولون: كيف نسلم قمحنا بسعر أقل من العلف؟ هل هذا معقول؟

إن مفاعيل رفع الدعم وآثارها ستظهر بوضوح على الفلاح بعد جني المحصول والتحضير للموسم القادم لأن كلف الإنتاج الجديدة ستلتهم ما ينتظره من غلال.

عوائق ومنغصات:

مديونية الفلاحين للجمعيات الفلاحية هي من المعوقات التي تمنع الفلاحين من تسليم محصولهم لمؤسسة الحبوب، وخاصة الفلاحين ذوي الحيازات الصغيرة والمتناقصة من 25 إلى 3 دونمات.

الفلاحون: الزيادة التي جاءتنا لم تدخل جيوبنا، فقد أعطتنا إياها الحكومة باليد اليمنى لتأخذها باليسرى.

أما أجور الحصاد المتوقعة لهذا العام فهي من 1000 إلى 1500 ل.س وأجور النقل إلى صوامع الحبوب قبل الغلاء كانت من 2500 إلى 3500 ل.س أما اليوم فمن المتوقع أن تصل إلى 5000 ل.س، فصاحب الحيازة الصغيرة الذي خصص 3 دنمات أو 5 لزراعة القمح– وليكن إنتاج الدونم الواحد 500كغ– كم ستكلفه أجور النقل إلى الصوامع؟ ستعمل أجور النقل عمل مثلث برمودا وتبتلع الزيادات، أما ما يقال عن مرافقة عنصر شرطة لكل حصادة ليصبح متحكما برقاب الفلاحين، فيجيب عليه أحد عناصر الشرطة (الله ما يقطع حدا إن شاء الله سأشتري سيارة هذا الموسم).

الإجراءات القمعية لا يعول عليها، وتجربة المازوت وتهريبه ما زالت أمام عيوننا، والحل يكون بزيادة الأسعار إلى حد لا يستطيع معه المهربون أن يغامروا بتهريب القمح لعدم الجدوى وقلة المردود قياساً لنفقات شراء الطريق من ضعاف النفوس وحراس البوابات والمعابر.

■■

مرة أخرى.. الحقوق المعلّقة لفلاحي قرية «المريعية»

◄ زهير مشعان

حتى لاتضيع الحقوق، يجب أن يطالب بها أصحابها أولاً!! ومن هو صاحب الحق في الأرض الزراعية؟! أليس هو الفلاح!! أليس هو ابن الشعب المنتج؟!

مهما تعاقب على هذه الأرض من «ملاك» و«مستثمرين» فهي تبقى أرض آبائه وأجداده، وستبقى لأبنائه وأحفاده.

والمطالبة بالحقوق، تتطلب الشجاعة، والتضحية، ومساندة من الشرفاء أينما كانوا، وخاصة منا -نحن الشيوعيين- في هذا الزمن الذي أصبح فيه كل شيء معروضاً للبيع، و«التسليع» من قوى السوق وحلفائها من البيروقراطيين الفاسدين.

هذه هي حال فلاحي قرية المريعية، التابعة لناحية موحسن، ذات التقاليد الثورية في مقاومة الاستعمار الفرنسي والإقطاع.. فلاحو قرية المريعية «يخوضون» اليوم صراعاً للدفاع عن حقوقهم كإخوانهم الذين سبقوهم في الخمسينات، وأرضهم التي ارتوت بقطرات من عرقهم ودمائهم، صراعاً مع الاستثمار «الوهمي» الذي بدل أن ينتج، يقوم بالسمسرة بمستلزمات الإنتاج الزراعي، كما يخوضون ونحن معهم صراعاً ضد الاستملاك على حساب المستضعفين من الفقراء، فبعض المسؤولين ممن يسيّرون أمور الدولة، وجدوا في أملاكها «مرتعاً» لهم مع هذا المستثمر أو ذاك، وحتى مع ذاك المتحزّب المدعوم أو ذاك!!

فهل من المعقول، أن تخرج آلاف الدونمات من خيرة الأراضي المروية على نهر الفرات، من الإنتاج، وتبقى دون زراعة، بقرارات تمليك، أو تخصيص أو دون قرارات؟

لقد سبق أن توجه فلاحو المرعية مرتين لقاسيون:

الأولى: في المطالبة بحقوقهم مع شركة «نماء» للهندسة الزراعية..

والثانية: مطالبة بعض المنتفعين من الإصلاح الزراعي، بحقوقهم، وخاصة الذين شطبت أسماؤهم من الجداول بمزاجية؟! رغم أنهم يحملون شهادات انتفاع رسمية، ويسددون الرسوم إلى وزارة المالية.

وعلى إثر ذلك «شكلت» لجنة لدراسة الوضع؟! ويقال إذا أردت أن «تضيع» الأمور شكل لها «لجنة» أو لجاناً. وهذا ما يحصل.. شكلت اللجنة، وجاءت ومرت سريعاً مرور «غير الكرام» بسيارات فارهة، بل وتعرض الفلاحون للتهديد إن تكلموا، وهذا ما أوردوه في الشكوى التي أرسلوها إلى رئيس الجمهورية.. وممن؟ من الذي يفترض به أن يقف إلى جانبهم، فأصبح خصماً لهم!!

فهل من المعقول أن يتحول بعض من يقول «اليد المنتجة هي اليد العليا» إلى جزار لقطع تلك اليد كحال رئيس مكتب العمال والفلاحين «الفرعي»؟؟ هل من المعقول أن يعتبر الفلاح «متجاوزاً» على أرض آبائه، وأجداده، بينما تخصص، وتباع أراض لمستثمرين «وهميين» و(مدّعي صفة آخرين؟) لبناء عمارات؟!

هل من المعقول أن يستولي أحد الزعران على أراض شاسعة من أملاك الدولة، ويبيعها عقارات.. في المدينة ولا يلاحق.. بينما يلاحق الفلاح المنتج وصاحب الحق؟!

للتذكير، نروي جزءاً من حكاية الآباء، والأجداد، وقد ذكر قسماً منها الباحث عبد الله حنا في كتابه الحركات الفلاحية، فقد استولى الإقطاعي على أرض موحسن والمريعية والعبد بأساليب الغش والخداع، واستغل موقف الفلاحين الفقراء الذين قاوموا المحتل الفرنسي..لقد قاموا بحرق 14 طائرة في مطار دير الزور وجرد عليهم الحملات، وخاضوا معركة «الشروفية» واستولوا فيها على «مدفع» هذا المستعمر فرض عليهم غرامات من الليرات الذهبية، والبنادق، مما اضطرهم لرهن أرضهم عند بعض أغنياء المدينة الجشعين، لتسديد هذه الغرامات الذين ما لبثوا أن استولوا عليها، وعندما زالوا، أعادت الدولة جزءاً منها للفلاحين بقانون الإصلاح الزراعي، وبقي القسم الأكبر ضمن أملاك الدولة، ولم ينعكس على الشعب نهائياً.. إن أرض الشعب «وقف» للشعب، وخاصة فلاحيه، ففي الوقت الذي نحن بحاجة إلى الزراعة، وإلى أمننا الغذائي، وإلى كل حبة قمح... يقوم البعض بتخريب المزروعات، ويقوم البعض ببيع قسم من «المخزون الاستراتيجي» دون محاسبة، ويستغل التجار ذلك.. حيث وصل كغ القمح إلى 35 ليرة، مما اضطر القائمين على الزراعة للتعميم بمنع بيع المحاصيل الزراعية، وحصرها في الدولة كأيام الميرة بسعر لا يغطي التكلفة؟! وقد وصلت إلى قاسيون الوثائق التالية:

1) شكوى من الفلاحين موجهة إلى رئيس الجمهورية، ضد الجهات العامة المتجاوزة على أراضيهم، بعضها بقرارات تخصيص وأغلبها دون تخصيص... ودون أن تستثمر، وكذلك على شركة «نماء» وعلى أمين فرع البعث، ورئيس مكتب العمال الفرعي، واللجنة المنحازة معهم بسبب صلات القرابة مع نقيب المهندسين «ممثل شركة نماء» ويطالب الفلاحون بالتحقيق ولجنة محايدة فنية وقانونية من خارج مسؤولي دير الزور.

2) كتاب لجنة الرقابة والتفتيش الحزبية رقم 38/ص تاريخ 2008/1/30 إلى الأمين القطري المساعد حول الموضوع نفسه.

3) الكتاب رقم 180/ط ز ق تاريخ 2007/11/29 من رئيس الاتحاد العام للفلاحين موجه إلى القيادة القطرية، مرفق معه كتاب اتحاد فلاحي دير الزور، وكشف الرابطة الفلاحية، حول إقدام شركة نماء على قلب مزروعات الفلاحين بمساحة /483/ دونماً.

بالإضافة إلى كتب أخرى..

مؤخراً قامت الشركة نماء بتخريب السواقي التي أحدثها استصلاح الأراضي لحرمان الفلاحين من سقاية الأراضي.

وبعد... يجب إعادة النظر بكل التعديات على أملاك الشعب.. أراضي الفلاحين... وإدخالها في الإنتاج الزراعي، وإعادة النظر بكل التخصيصات المشغولة وغير المشغولة.. في العقارات على طريق دمشق، وفي الجزر النهرية (الحوايج) التي منحت أراض منها للأحزاب، وخاصة أنه ليس لها صفة اعتبارية قانونية لعدم وجود قانون أحزاب.

■■

« العار الاستثنائي»
ظلم.. ومعاناة متفاقمة !

بات الحديث عن نتائج الإحصاء الاستثنائي الرجعي بمحافظة الحسكة لعام 1962 الذي جرد بموجبه أكثر من ثمانين ألف مواطن كردي (في حينه) من جنسيتهم السورية، أمراً مخجلاً، نظراً لقدم المشكلة وحجم المطالبة بإلغاء نتائجها المدمرة على هذه الشريحة الواسعة من المواطنين، وكذلك حجم الوعود بحلها، بدءاً من الجهات المسؤولة بالمحافظة، وانتهاء بوعود القيادة السياسية.

لقد طرحت المشكلة على مستويات عديدة، في اللقاءات الجماهيرية، والمؤتمرات الشعبية، ومجلس الشعب، وفي العديد من مؤتمرات حزب البعث، وعبر عرائض جماهيرية، واعتصامات وغيرها، وهي موجودة في برامج معظم الأحزاب السورية، وتناولها الأدب شعراً وقصة ورواية.. حتى باتت مطلباً سورياً عاماً، ولم يعد مفهوماً من الناحية المنطقية هذا التباطؤ في المبادرة لحلها، وهي غير مفهومة وطنياً وإنسانياً وسياسياً كونها لا تتطلب تلك الجهود الجبارة التي يمكن أن تشغل عن القضايا الكبيرة والتحديات الكثيرة التي تواجه البلاد داخلياً وخارجياً، وضرورة الاستعداد للمواجهة المرتقبة عبر تعزيز الجبهة الداخلية والتي يشكل حل هذه المسألة عاملاً هاماً وضرورياً لها .

إن معاناة هذه الشريحة التي ازداد عددها أضعافاً كبيرة وتزداد همومها وشجونها يوماً بعد يوم، وتتفاقم أوضاعها وتتراكم مشكلاتها وحاجاتها، وخاصة في ظل انحدار المستوى المعيشي للشعب، وتزايد الشعور بالقلق والاستياء الجماهيري، فهؤلاء المواطنون (المُأجنبون) محرومون من أبسط الحقوق المدنية والسياسية وغيرها، فهم محرومون من التوظيف في سلك الدولة، وحرموا من حق الانتفاع من الأرض، ومنهم من انتزعت أيديهم عنها، وكذلك هم محرومون من السفر إلى الخارج، وممنوعون من الإقامة النظامية في الفنادق إلا بموافقات أمنية، ولا يُقبلون في الكثير من المعاهد والكليات، ولا تُسجَّل ممتلكاتهم بأسمائهم، ومحرومون من ممارسة حق الانتخاب والترشيح وخدمة العلم والتطوع، ولا يستطيعون الحصول على السجلات التجارية والصناعية، ولا حتى رخص البناء وقيادة السيارات.. كذلك هم محرومون من البطاقة التموينية، وكانوا محرومين إلى فترة من الاشتراك في الهاتف والكهرباء، أطفالهم يشعرون في المدارس بالاغتراب والتمييز.. شبابهم يعانون من البطالة الظالمة، ويلجؤون إلى الأعمال الهامشية..

والسؤال الذي ينبغي أن يتبادر إلى الذهن: في أية حال يعيش هؤلاء؟

إن هؤلاء المواطنين سوريون أباً عن جد، ولا يحملون أية جنسية أخرى، ومنهم من أدى خدمة العلم! والكثير منهم يمتلك الوثائق التي تثبت جنسيته السورية قبل الإحصاء المشؤوم .

إن شعوب هذه المنطقة عاشت آلاف السنين معاً، ولا طريق أمام أحد إلا العيش المشترك على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات، والتعايش الأخوي. وإن سياسة الإقصاء كما أثبتت الحياة لن تجلب سوى المزيد من الاحتقان والحقد والكراهية، وبالتالي العزلة والنفور.. وإذا كانت ثمة أصوات ترتفع في الأوساط القومية وتقول، إن مطالب هؤلاء تتعدى مشكلة إحصاء 62 نقول لهم :

أولاً: إن المطالبة بالجنسية تعني موضوعياً الاستعداد للاندماج الاجتماعي والشعور بالانتماء الوطني والاستعداد للقيام بما يملي عليهم هذا الشعور تجاه الوطن.

وثانياً: ما الضير من إجراء حوار وطني ديمقراطي حول مجمل المطالب، والبحث عن حلول وطنية – قانونية لها في إطار وحدة البلاد، بما يعزز الوحدة الوطنية في ظل اضطراب الوضع الإقليمي وحاجة البلاد لأوسع التفاف شعبي؟ وليشكل حل مشكلة الإحصاء الخطوة الأساسية في هذا الاتجاه، ومن شأنها أن تخلق ارتياحاً نسبياً وشعوراً بالاطمئنان لدى الجماهير الواسعة.

ومن هنا فإننا ندعو إلى مبادرة عاجلة لحل هذه المشكلة، وذلك بمنح الجنسية السورية لكل من تم إحصاؤه عام 1962سواء في عداد الأجانب أو مكتومي القيد، وفي ذلك إنصاف وحق وزهق للباطل.. إن الباطل كان زهوقاً ..

■ القامشلي – مكتب قاسيون

رد وتعقيب:
ليس اعتباطاً أو لغاية شخصية

ورد إلى قاسيون رد مشترك من رئيس اتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق محمد غزال، ومن رئيس اتحاد الجمعيات الحرفية بدمشق نذير الكردي، على المقال المنشور في العدد /350/ من صحيفة «قاسيون» بعنوان «مؤتمر اتحاد الجمعيات الحرفية يتهم إدارته بابتلاع /100/ مليون ليرة سورية»..

الرد طعن بالمقال، واعتبره «مزاعم غير صحيحة ولا تمت للواقع بصلة»، واعتمد اللغة الساخنة ملوحاً بقانون المطبوعات، ثم قدّم الوثائق التالية:

– وثيقة رقم /1/: محضر اجتماع بالاتحاد العام للجمعيات الحرفية بتاريخ 1997/12/24 والذي تم فيه التنازل عن الأرض المذكورة إلى اتحاد الجمعيات الحرفية بدمشق واتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق مناصفة لبناء مجمع حرفي، شريطة إعطاء مقر لجمعية النجارة بدمشق ومقر لجمعية النجارة بريف دمشق مجاناً، مع تقديم الفرش اللازم لذلك ومنقول إلى ملكية الجمعيتين وموقع من رئيس اتحاد ريف دمشق ورئيس المكتب الاقتصادي ونائب اتحاد دمشق وعضوين اثنين من أعضاء المكتب التنفيذي ومن كافة أعضاء مجلس الإدارة بجمعية النجارة بريف دمشق ومن كافة أعضاء مجلس الإدارة بجمعية النجارة بدمشق.

– وثيقة رقم /2/: تم أخذ موافقة الهيئة العامة لمؤتمر الجمعية الحرفية للنجارة كما هو مبين في التقرير الاقتصادي الذي عرض على الهيئة العامة. كما تم تدوينه في محضر جلسة الهيئة العامة.

– وثيقة رقم /3/: تم توجيه كتاب من الاتحاد العام برقم 333/م/ 987 بتاريخ 1997/12/22 إلى اتحاد دمشق واتحاد ريف دمشق لدفع مبلغ ثلاثة ملايين وثمانمئة واثنين وثلاثين ألفاً واثنين وخمسين ليرة لقاء رسوم الترخيص المترتبة على رخصة العقار المذكور لمحافظة دمشق وتم تسديدهم بالإيصالات رقم 675676 و675677 تاريخ 1997/12/22 وتم توثيق ذلك في محضر اجتماع المكتب التنفيذي رقم 51 المنعقد بتاريخ 1997/12/23,

– وثيقة رقم /4/: بناء على قرار الاتحاد العام رقم /268/ بالجلسة رقم 23 بتاريخ 2006/9/26، تم تشكيل لجنة مؤلفة من الزملاء رئيس المكتب الاقتصادي بالاتحاد العام ورئيس اتحاد دمشق ورئيس اتحاد ريف دمشق مهمة اللجنة متابعة الترخيص لبناء المجمع المذكور.

– وثيقة رقم /5/: تم إخراج قيد عقاري بتاريخ 2007/12/30 ومصدق

بتاريخ 2008/4/20 مبين فيه بأن العقار المذكور هو بملكية اتحاد الجمعيات الحرفية بدمشق 1200سهم واتحاد ريف دمشق 1200سهم.

وانتهى الرد باحتفاظ أصحابه بحقهم «بالادعاء بما نسب (إلينا) بابتلاع 100 مليون ليرة سورية وتهمة التهديد بالقتل»..

تعقيباً على كل ما ورد في الرد نؤكد ما يلي:

إن ما جاء في المقال المذكور لم نورده اعتباطاً أو لغاية شخصية، بل هو المحور الذي تمركزت حوله بعض مداخلات المؤتمر، ودورنا اقتصر على عرضه بأمانة، ليس إلا!

شهد مؤتمركم (2007) طلب بعض الأعضاء حجب الثقة عن رئيس الجمعية وكامل مجلس الإدارة بحضور مندوب الحزب هشام الدالي، وتكرر ذلك هذا العام، وهذا ليس سراً ولا تجنياً عليكم.

جميع ما ورد من معلومات مثبت لدينا من خلال تسجيلنا لمداخلات من المؤتمر، وإذا كان لديكم من إضافات فأظهروها، ولن نتردد في نشرها إن كانت تستحق.

ليس لدينا في قاسيون أية أهداف سوى إظهار الحقائق كما هي، ولا نخشى في هذا الإطار امتعاض أحد أو سخطه أو تهديده.. مع حرصنا الشديد على عدم الإساءة الشخصية لأي كان، حتى لو كان مسيئاً ..

■■

برسم محافظ دير الزور..
ما زال «القرباط» يعالجون أسنان الأميين!

◄ ناصر خالد العبد

بالرغم من التطور الذي تشهده دير الزور ورواج الفضائيات ودخول عالم الإنترنت، ورغم تقدم وتطور الطب الذي حقق إنجازات كثيرة وكبيرة، مازالت المحافظة تعج بمزاولي مهن حساسة دون أي مؤهل علمي..

على سبيل المثال هناك العشرات من «القرباط» تنبعث من حقائبهم الجلدية روائح العبث بصحة الناس والأمراض الخطيرة التي يمكن نقلها عن طريق أدواتهم، أدوات قديمة وأولية يحملونها على مرأى ومسمع الجهات المعنية، يصطادون زبائنهم من الشريحة الأمية التي لا تعي ولا تفقه شيئاً عن آلية عملهم، وماذا يمكن أن يصيبهم بعد المعالجة عندهم؟. كل ذلك شجعهم أن يتجولوا في القرى البعيدة، فبدل أن يذهب المريض إلى الطبيب يجده في بيته، وبأسلوبهم السلس ودجلهم وسعرهم الذي يقل عن سعر الطبيب، يستطيعون أن يتلاعبوا بعقول وجيوب الناس.

أحد الأشخاص أكد أنه تضرر كثيراً جراء ذلك، واضطر للذهاب إلى طبيب الأسنان، ولاقى الطبيب صعوبة في معالجته، رغم أنه أخذ ضعف تعرفته المعروفة نتيجة الخراب الذي خلفه الأول في أسنانه..

أمر يثير الذعر ويدعو للدهشة بآن..

– الدكتور مأمون اسماعيل أكد أن بعض المرضى زاروه بعد إصابتهم بأضرار فكية وسنية بالغة، نتيجة تسليم أسنانهم لغير المختصين، وقد لاقى صعوبة في معالجتهم، وهذا يزيد التكاليف على المريض. وأضاف أن عمل أولئك المدعين وأدواتهم البدائية غير المعقمة كفيلة بنقل الأمراض الخطيرة كالتهاب الكبد الوبائي المنتشر كثيراً، وهذا ناتج عن عدم تعقيم المواد التي يستعملونها، وبالتالي يمكن حتى أن تنقل الإيدز، فهم غير مؤهلين علمياً، ولا يجيدون القراءة والكتابة! بالإضافة إلى مزاولتهم المهنة دون ترخيص..

– الدكتور سهيل العرب نقيب أطباء الأسنان بدير الزور أكد أن مكافحة هذه الظاهرة ليس من اختصاص النقابة وقد طرحنا مشاكل هذه الظاهرة بعدة مؤتمرات: أسبابها، نتائجها، وكيفية وإمكانية قمعها . على السلطة التنفيذية في المحافظة تكثيف حملاتها لقمعهم، وذلك عن طريق إعلام السيد المحافظ.

يصعب على الكثير تخيل ما قد يسببه هؤلاء من مشاكل صحية على المدى القريب والبعيد، ويبقى السؤال الأهم: ما التدابير الاحترازية التي يجب القيام بها حتى نتلافى هذه الظاهرة؟ فالمسألة ليست بالبسيطة، ومن واجب الجهات المعنية الوقوف عندها، والأمر في النهاية يحتاج إلى عمل جاد يحدد مدى خطورة مزاولة هذه المهنة.

من المحزن افتقار المراكز الصحية لبعض المواد الطبية السنية، وهذا ما أكده بعض المراجعين للمراكز، لذلك لا بد من تطويرها، ونشر الوعي بين الناس في القرى عن طريق ندوات تثقيفية طبية يدرك من خلالها المواطن مدى الضرر الذي قد يسببه له الجاهلون.. وتطبيق أيام علمية، وزيادة النشاطات في المدارس وخاصة الريفية، ودعمهما قدر المستطاع لننهض بمجتمع أفضل.

■■

هدية الفريق الاقتصادي للعمال في عيدهم:

الإعلان عن «تحرير التجارة الخارجية»!

التحرير قبل التمكين خطر جسيم..

◄ د. منير الحمش

أعلن وزير الاقتصاد والتجارة أن الوزارة استكملت «تحرير التجارة الخارجية» بعد أن أصدرت (جريدة الوطن الصادرة بتاريخ 2008/5/1) القائمة السلبية التي تضم المواد الممنوع استيرادها لأسباب صحية وبيئية ودينية وأمنية. وأوضح وزير الاقتصاد في تصريح للصحفيين «إن هذه الخطوة تأتي في إطار خطوات الإصلاح الاقتصادي التي بدأتها سورية منذ عام 2001، والتي شملت القطاعات المالية والمصرفية والسياحية والاستثمارية الهادفة إلى بناء اقتصاد متين منفتح ومندمج في الاقتصاد العالمي...».

ملاحظات أولية

قبل الحديث عن مقولة «تحرير التجارة الخارجية» ومخاطرها، وفيما إذا كانت تحمل أية مكتسبات، نورد الملاحظات التالية:

1 - إن التصريح عن استكمال تحرير التجارة الخارجية أعلن في 2008/5/1، وهو عيد العمال العالمي، ولذا فهو يتضمن إيحاءات كثيرة، لعل أهمها عدم الاكتراث بالطبقة العمالية التي تعتبر أول المتضررين من تحرير التجارة الخارجية.

2 - حسناً فعل وزير الاقتصاد عندما ربط تحرير التجارة الخارجية بالإصلاح الاقتصادي «الذي بدأته سورية منذ عام 2001» كما قال، ولم يربطه بنظام «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي أقرته القيادة السياسية في منتصف عام 2005. إن الإصلاح الاقتصادي طرح كشعار عام 2001، ولكننا لم نقرأ أو نعلم بوجود برنامج مقرر رسمياً. وإن كنا نعتقد أن هذا البرنامج موجود في أجندة (توافق واشنطن) ونصائح الاتحاد الأوروبي، وعقل وفكر «الفريق الاقتصادي». إلا أن اقتصاد السوق الاجتماعي، لا يشتمل بالضرورة (تحرير التجارة الخارجية).

3 - حدد وزير الاقتصاد والتجارة الهدف بأنه «بناء اقتصادي متين منفتح ومندمج في الاقتصاد العالمي».

4 - الملفت، أنه في هذا الوقت الذي تتصاعد فيه الأزمة الاقتصادية العالمية، وتبرز فيه أزمة الغذاء ويهدد الأمن الغذائي السلام العالمي، في هذا الوقت الذي تتصاعد فيه الحاجة إلى تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، يستكمل الفريق الاقتصادي تحرير التجارة الخارجية، مما يعني المزيد من الانسحاب الحكومي من الشأن الاقتصادي، وترك الأسواق للفوضى والاحتكار.

والسؤال: هل تحرير التجارة الخارجية يقود إلى بناء اقتصاد متين؟ وهل الاندماج في الاقتصاد العالمي من الأهداف النبيلة التي تقود إلى بناء اقتصاد متين؟ وهل تحرير التجارة «يُسهم في تطوير الصناعة السورية وزيادة قدرتها على المنافسة...» كما يقول معاون الوزير؟ الذي استكمل الصورة التي أعلنها الوزير بأن «تحرير المواد خطوة من الخطوات التي اتخذتها الحكومة بشكل عام ووزارة الاقتصاد والتجارة خاصة، تحضيراً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية...» وهذه (بشرى) يستحق عليها الفريق الاقتصادي كل تقدير وثناء من جموع الفقراء والطبقة الوسطى ومن العمال والفلاحين، ومن الصناعيين والحرفيين والكسبة الذين انتظروا طويلاً سماع هذا الخبر المثير حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية!!

> **إزالة القيود على الواردات تعني فتح الباب على مصراعيه أمام المنافسة مع صناعة البلدان المتقدمة التي تتمتع بآخر ما وصلت إليه التكنولوجيا، وبالتالي فالمعركة خاسرة!**
>
> **ضرب الفريق الاقتصادي عرض الحائط مقتضيات قرار القيادة السياسية بالتحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وليس السوق الحر.**
>
> **التحرير المتسرع للتجارة، يُدخل الصناعة الوطنية في سباق غير متكافئ يقضي عليها بالخراب والدمار..**

إزالة قيود.. أم خنق للتنمية

إن التقدم بطلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لا يعني أن على البلد المعني أن يقوم باتخاذ إجراءات الانفتاح والتحرير دون الأخذ بنظر الاعتبار المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.. وللبلدان النامية وضعاً خاصاً أخذته بالاعتبار اتفاقية (الغات) التي بقيت سارية المفعول بعد قيام منظمة التجارة العالمية، التي راعت ظروف البلدان النامية، فوضعت بعض البنود والاستثناءات التي تساعد البلدان النامية على مواجهة التحديات التي تفرزها عملية الانفتاح الاقتصادي.

بداية لا بد لنا من الإشارة إلى أن «تحرير التجارة لا يعني حرية التجارة» الأمر الذي أوضحته منظمة التجارة العالمية نفسها.. ففي كراس يحمل الرقم /8/ صادر عن المنظمة عام 2001، أوردت المنظمة الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الغات ومنظمة التجارة العالمية. وتؤكد هذه الحقوق على أن «عضوية المنظمة» لا تعني الالتزام بإلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية، مما يعني تجريد البلدان النامية من أهم سلاح في يدها لضمان التصنيع والتنمية.

إن إزالة القيود على الواردات تعني فتح الباب على مصراعيه أمام المنافسة مع صناعة البلدان المتقدمة التي تتمتع بآخر ما وصلت إليه التكنولوجيا، كما تتمتع بقوة مالية وتسويقية كاسحة بالمقارنة مع صناعات البلدان النامية، أي أن عضوية المنظمة وفق هذا المفهوم، تدفع البلدان النامية إلى معركة خاسرة، نتيجتها المعروفة الإضرار بالصناعة الوطنية وزيادة البطالة والتضخم، والضغط على أصحاب الدخل المحدود.

وتؤكد المنظمة في الكراس المشار إليه، أن فتح الباب على مصراعيه أمام المنافسة وتحرير التجارة على هذا النحو، غير صحيح، وأن السبب في هذا الفهم هو «ببساطة يعود إلى جهل بأحكام الغات واتفاق منظمة التجارة العالمية».

فالغات (كما تقول المنظمة) يفرق بصراحة بين نوعين من القيود التي تفرض على التجارة الدولية: الضرائب الجمركية من ناحية، والقيود الكمية وغير التعريفية من ناحية أخرى. أما القيود الكمية وغير التعريفية فهي محظورة بحكم المادة (11) من الغات. وأما الضرائب الجمركية فليس هناك التزام على الدول الأعضاء (النامية وغير النامية) لإلغائها أو تخفيضها، وبعبارة أخرى، فإن الغات لا يتضمن حكماً بالنسبة إلى الضرائب الجمركية شبيهاً بحكم المادة (11) بالنسبة للقيود الكمية وغير التعريفية. ومعنى هذا أن البلدان النامية حرة في أن تفرض ضريبة جمركية على الواردات التي لا تخضع لضريبة، ولها أن ترفع الضريبة الجمركية إلى أي مستوى تشاء، ولأي غرض تشاء، سواء أكان لحماية صناعتها الوطنية (وليدة أو غير وليدة) أو لتوفير إيرادات للخزينة العامة، أو لعلاج عجز في ميزان المدفوعات. هذه قاعدة أساسية من قواعد الغات، وهي ما زالت سارية بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية. إذ أن الغات ما زالت نافذة المفعول، ويبدو أنها غائبة عن ذهن الذين (يزعمون) أن الغات يعني إرغام الدول الأعضاء على فتح حدودها أمام المنافسة دون قيد أو شرط.

ونشير هنا إلى أن القيد الوحيد الذي يرد على حرية البلدان النامية (أو غيرها) في استخدام سلاح الضريبة الجمركية، لأي غرض تشاء، هو ما يسمى (الربط) ومعنى الربط هو «أن تلتزم الدولة المعنية بألا ترفع الضريبة الجمركية على سلعة معينة عن حد معين، تضعه الدولة ذاتها من خلال جدول يسمى الجدول الوطني للتنازلات، تسجل فيه الضرائب الجمركية المربوطة وحدود الربط».

المزيد من الإفقار

نخلص من هذا إلى أن تحرير التجارة الخارجية، في مفهوم الغات والمنظمة، لا يعني تخفيض أو إلغاء الضرائب الجمركية. والمطلوب هو إلغاء القيود الكمية وغير التعريفية. لكن ما جرى هو أن الفريق الاقتصادي إلى جانب إلغاء القيود الكمية وغير التعريفية، عمد إلى تخفيض الضرائب الجمركية، علماً أن هذا التخفيض لا علاقة له بشروط الانضمام إلى المنظمة، كما أنه فضلاً عن ذلك يؤدي إلى تخفيض إيرادات الجمارك (وينعكس ذلك على الإيرادات العامة في موازنة الدولة) كما أنه يؤدي إلى الإضرار بالصناعة الوطنية، ويضعها في موقف غير مساو مع المنتجات الأجنبية.

والواقع فإن تحريرَ التجارة الخارجية، على هذا النحو، يسير جنباً إلى جنب حزمة من الإجراءات والقرارات التي اتخذها الفريق الاقتصادي والتي تقع ضمن برنامج الإصلاح المفروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت عنوان التحول نحو اقتصاد السوق الحر. وقد ضرب الفريق الاقتصادي عرض الحائط مقتضيات قرار القيادة السياسية بالتحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وليس السوق الحر. مما يعني عدم التخلي عن الأهداف الاجتماعية بتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان مستوى مقبول للمعيشة لجماهير السكان مع السعي إلى تحسينه وخفض معدلات البطالة والتضخم والجهل، في حين أن الانسياق خلف أوهام الانفتاح والتحرير الاقتصادي سوف يؤدي إلى المزيد من الإفقار والتهميش للفئات الأوسع من أبناء الشعب.

وفيما يتعلق بتحرير التجارة، فإنه ليس من المنطق، تحرير التجارة وفتح حدودنا للمنافسة غير المتكافئة قبل أن نصل إلى تطوير هياكلنا الاقتصادية وننجز بناء مؤسساتنا، مما يجعل منتجاتنا الوطنية تمتلك القدرة التنافسية، فلا مجال لمنافسة شريفة ومتكافئة مع صناعات الدول الأجنبية التي اكتسبت قدراً كبيراً من التنافسية من خلال تطورها التكنولوجي وقدراتها المالية والتسويقية الهائلة مما سيؤدي إلى إغلاق المصانع وإشاعة البطالة.

إن التحرير المتسرع للتجارة، يُدخل الصناعة الوطنية في سباق غير متكافئ يقضي عليها بالخراب والدمار، مما يتناقض مع حق أساسي من حقوق الشعب، وهو الحق في فرصة متكافئة مع ما نالته الدول المتقدمة من فرص لصنع التقدم وبناء قدراتها التنافسية.

ومن هذا المنطلق فإننا نعتقد أن إطلاق حرية التجارة (عدا ما يسببه من أضرار مباشرة على المنتجات الوطنية) يتعارض مع مبدأ «الحق في التنمية» الذي أقرته الشرائع الدولية، والذي يقوم أساساً على مبدأ تكافؤ الفرص.

اقتصادنا الوطني أولى

ومن هذه الزاوية، فإننا نعارض الاندماج بالاقتصاد العالمي، قبل تمكين اقتصادنا الوطني وتثبيت قدرته، فالمخاطر كبيرة لهذا الاندماج قبل أن نستطيع بناء قدراتنا الذاتية، والارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

ما يؤكد ذلك، ما توصل إليه التقرير الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالاشتراك مع عدد من الهيئات الأخرى بعنوان «جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس» فقد فند هذا التقرير بوضوح كامل ادعاءات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وتوصل إلى النتائج التالية:

1 - العلاقة المتيقن منها، هي أن الدول تقوم بإلغاء الحواجز وتحرير تجارتها كلما ازدادت ثراءً وتقدماً، وليس قبل ذلك، أي أن النمو هو ما يؤدي إلى تحرير التجارة وليس العكس.

2 - يعتبر الاندماج في الاقتصاد العالمي، نتيجة للنمو والتنمية الناجحين، وليس شرطاً مسبقاً لهما، أي أن الاندماج قبل إحراز مستوى معقول من النمو والتنمية مسلك خاطئ.

3 - ليس من المنطقي تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول وبغض النظر عن مستوى التطور الذي أحرزته كلاً منها، وثمة حاجة إلى النظر إلى القواعد التي تحابي الأطراف الأضعف في الاقتصاد العالمي (المعاملة التفضيلية أو المعاملة الخاصة والمتميزة بإصلاحات منظمة التجارة العالمية) على أنها قواعد مكملة للقواعد العامة للنظام التجاري العالمي، وليست مجرد استثناءات منها.

4 - ثمة حاجة للتحول من تركيز النظام التجاري الحالي على الترويج لتحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق، إلى تزويد الدول بحيز أوسع لرسم السياسات الوطنية. وهو ما يعني ضرورة تخفيف القواعد والمعايير والالتزامات الدولية المفروضة من الخارج، والتي عادة ما تفرض لصالح الأطراف الأقوى في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وإفساح المجال بالتالي أمام الدول النامية لتغليب المصلحة الوطنية عند وضع سياسات النمو والتنمية.

الاقتداء بالنموذج الأسوأ

إن إلحاح الفريق الاقتصادي، والمؤسسات الدولية والدول الصناعية المتقدمة، للاندماج بالاقتصاد العالمي، يتعارض مع توجهات الشعب وقيادته السياسية، وكذلك مع توجهات المجتمع الدولي على الارتقاء بالتنمية البشرية والاهتمام بتخفيض الفقر واللامساواة.

ومن هذا المنطلق حذر تقرير التنمية البشرية لعام 2005، من التسرع في الاندماج بالاقتصاد العالمي، ونبه إلى ضرورة توجيه اهتمام أكبر إلى الشروط التي يتم بموجبها اندماج الدول في الأسواق العالمية.

ويعيد تقرير التنمية البشرية 2005، أسباب النجاح الذي حققته فيتنام، جراء التحاقها بالعولمة. على عكس غيرها من البلدان النامية، إلى خمسة عوامل:

1 - اتساع قاعدة النمو الاقتصادي والحرص على إفادة الملايين من صغار المنتجين منه.

2 - الالتزام بتحقيق الإنصاف من خلال الضرائب وسياسات الإنفاق الاجتماعي وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية، بما يؤمن إعادة توزيع منافع النمو والتجارة على أوسع نطاق.

3 - التحرير المتدرج، فقد كان النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات سابقاً (قبل) تحرير الواردات.

وأرجو الانتباه إلى هذه الفقرة:

«لقد بدأت فيتنام في تخفيض القيود الكمية على الواردات من أوائل التسعينات، ولكن متوسط التعرفة الجمركية بقي عند 15 ٪، كما ظلت أسواق رأس المال مغلقة، وهو ما عزل فيتنام عن آثار الأزمة المالية الآسيوية في آخر التسعينات».

4 - تنويع الصادرات وتنويع الأسواق.

5 - الاستثمارات السابقة في التنمية البشرية.

قبل الانطلاق الاقتصادي لفيتنام، كانت لديها معدلات مرتفعة لفقر الدخل، لكن المؤشرات الأخرى للتنمية البشرية مثل: نسب الالتحاق بالتعليم ومحو الأمية، وتوقع العمر عند الميلاد الخ... كانت أعلى بكثير من المتوسط للدول التي تشترك مع فيتنام في مستوى المعدل نفسه.

ويقارن تقرير التنمية البشري بين ما تحقق في فيتنام ومع ما تحقق في المكسيك، وكلا البلدين سارا على طريق الانفتاح بالفترة التاريخية ذاتها، ويعيد التقرير أسباب الأداء المتواضع للمكسيك بالمقارنة مع ما تحقق في فيتنام إلى العوامل التالية:

1 - غياب الالتزام بتحقيق الإنصاف واحتفاظ المكسيك بدرجة عالية من اللامساواة في بداية التحرير.

2 - التحرير المتسرع للتجارة.

3 - ضعف السياسات الصناعية وتركز النمو.

4 - الاختلالات في سوق العمل.

الاندماج وتفاقم اللامساواة

أخيراً تختم هذه المداخلة، ببيان نتائج دراسة حديثة لأثر الانفتاح والعولمة على المساواة وتوزيع الدخول في البلاد العربية (أوردها د. علي عبد القادر) في «العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية - المعهد العربي للتخطيط 2005».

تقول نتائج الدراسة «إن اندماج الاقتصادات العربية في النظام الاقتصادي العالمي، قد أدى إلى تفاقم اللامساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، ولاسيما فيما يتعلق بالتوزيع بين الطبقات الغنية وبقية السكان، وذلك خلال العقد الأخير من القرن العشرين، فقد ظهر أن للعولمة تأثيراً سلبياً ومعنوياً على نصيب الـ 60 ٪ الوسطى من السكان (أي تلك المحصورة بين أفقر 20 ٪ وأغنى 20 ٪ من السكان) كما أن لها تأثيراً سلبياً، وإن كان غير معنوي إحصائياً على نصيب شريحة أفقر 20 ٪ من السكان. أما الأثر على شريحة أغنى 20 ٪ من السكان فقد كان إيجابياً ومعنوياً في تلك الفترة».

تُرى لصالح من يعمل دعاة الاندماج بالاقتصاد العالمي والالتحاق بالعولمة والركض خلف سراب تحرير التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الخارجية؟؟

هل يعملون لصالح الـ 80 ٪ من السكان، أم لصالح الـ 20 ٪ من السكان. علماً أن الفئة الأغنى في بلادنا لا تتجاوز 5 ٪ من السكان؟

أخيراً نتساءل:

هل من طريقة لإيقاف الانجراف نحو اقتصاد السوق الحر؟

ألا توجد جهة (ما) توقف هذا الزحف نحو لبرلة الاقتصاد؟

■■

فلاحو الغاب: ارتفاع أسعار المحروقات، هل سيحرق الزراعة؟!!

كيف انعكس رفع الدعم على المحاصيل الإستراتيجية؟

◄ يوسف البني

الزراعات الإستراتيجية (القطن، القمح، الشوندر السكري، التبغ) أصبحت في خطر شديد بسبب السياسات الليبرالية التي ينتهجها الفريق الاقتصادي، من رفع الدعم إلى افتعال الأزمات المتتالية التي ستضطر الفلاح إلى ترك العمل بالزراعة الإستراتيجية والانتقال إلى الزراعات البديلة، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة ضعف اقتصاد البلد وتهديد أمنه الغذائي، المرتبط عضوياً وبشكل أساسي بالأمن الوطني.

إن الأمر الواقع الذي فرضته علينا الحكومة برفع الدعم عن المازوت سبّب الارتفاع الشديد في مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي كافة، وحمّل الفلاحين عبئاً لا يستطيعون تحمله إذا لم تسارع الحكومة لاتخاذ إجراءات احتياطية وقائية وعلاجية للمنعكسات السلبية لهذا الإجراء.

من أجل الوقوف على هذه الآثار السلبية على الفلاح عن قرب، وعلى لسان الفلاحين أنفسهم، دعا الشيوعيون السوريون في منطقية حماة، إلى ندوة عُقدت في سقيلبية، حضرها عدد كبير من الفلاحين، والمهندسين الزراعيين، والمهتمين بشؤون زراعة القطن والشوندر السكري والقمح، والتبغ وتربية الأسماك، في منطقة الغاب، وقد تكلم الفلاحون عن همومهم ومشاكلهم والمنعكسات السلبية لرفع الدعم عن المازوت حيث أدى إلى رفع تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل مخيف.

● افتتح الندوة الرفيق أبو خلدون بكلمة مختصرة بين فيها ارتباط الأمن الوطني بالأمن الغذائي والإنتاج الزراعي الاستراتيجي، وأن هذا الأخير مهدد بسبب السياسات الليبرالية التي ينتهجها الفريق الاقتصادي، والتي تؤدي إلى تدمير البنى التحتية للإنتاج الزراعي بشكل عام والاستراتيجي بشكل خاص. وبعد ذلك تحدث الفلاحون عن همومهم وأعبائهم.

يجب أن تتحرك أسعار المحاصيل بما يعادل ارتفاع التكلفة

● فيليب سليمان تساءل عن الدور الوقائي للجمعيات الفلاحية، وقال: «المستلزمات من بذار وسماد ومبيدات غير كافية حتماً عن طريق الدولة، فنلجأ إلى الشراء بالسعر الحر في السوق السوداء، حيث الأسعار ثلاثة أو أربعة أضعاف. فبذار الشوندر من 550 ل.س يصل إلى 1700 ل. س للكيلوغرام، وإعادة زراعة دون تعويض. أليست هذه كلفاً كبيرة؟ يجب أن تتحرك أسعار المحاصيل بما يعادل الارتفاعات بالنسبة نفسها. ولا يوجد مزارع مؤمن من كل المستلزمات الضرورية للزراعة، فإذا حسب على أساس السياسات السعرية والأسعار الحرة سيخرج خاسراً».

● الرفيق مصطفى ابراهيم قال: «عندما زادت كلفة الإنتاج، وخصوصاً بعد ارتفاع سعر المازوت، أكد كثير من الفلاحين الذين يروون زراعاتهم على الآبار الارتوازية، أنهم لن يزرعوا المحاصيل المكلفة، وسيتحولون إلى المحاصيل الأسهل هرباً من تكلفة المازوت، الذي قالوا إنه كان يهرّب بسبب فارق السعر بيننا وبين الدول المجاورة، فهل سعر القمح عندنا يساوي سعر القمح في الدول المجاورة؟ والخطر الأكبر الذي هددنا به محافظ حماة، حيث قال في اجتماع مجلس المحافظين، إن رئيس مجلس الوزراء أكد أنه في العام القادم سيتم تحرير جميع أسعار البذار والسماد، وتصبح بالسعر العالمي، وسنعطي سعراً جديداً للحنطة».

● الفلاح محمد يوسف محافظة إدلب، قال: «نحن مرخصون في الغاب من مزرعة الثورة، نعاني من قلة المواد بالنسبة للسماد والبذار، والمصروف عندنا كبير، وخاصة بعد غلاء سعر المازوت، كان دونم الفلاحة بـ 100 ل.س، الآن بـ 250 ل.س. عندنا رئيس الجمعية الفلاحية استلم من الجمعية 2800 كيس سماد، وزع 1000 كيس للفلاحين، وباع 1800 كيساً للسوق السوداء».

هناك تقصير باستنباط أصناف جديدة ذات انتاجية عالية

● المهندس فيصل عراضي قال: «أنا موظف في البحوث، ولدينا دائرة اسمها (دراسات اقتصادية)، عليها أن تجري تكاليف المحصول، من الزراعة إلى الحصاد، هذه الدائرة ميتة وغير مفعّلة، نتيجة الهيكلية البيروقراطية لهيئة البحوث العلمية الزراعية. أهم شيء لدينا إنتاج البذور، وهناك تقصير باستنباط أصناف جديدة، في آخر السنة يعطون مكافأة للباحثين وأعمالهم، الذي لا يعمل ولا يكد يأخذ مكافآته بالواسطة والمحسوبية مثل الذي يكد ويتعب، وهذا ما يضعف همة العمال النشيطين. بذار الشوندر اشتراه الفلاحون الكيلو بحدود 1400 ل.س بدلاً من 550 ل.س وكان عاطلاً ولم ينبت، جاء الصقيع وأنقذ التجار الحرامية الذين هربوا هذه المادة إلى بلادنا».

● الرفيق نجدت وردة قال: «إن الكثير من رفاقنا وأصدقائنا لديه معلومات قيّمة فعلاً، يجب ألاّ تبقى المشكلة الزراعية وهموم الفلاحين في هذه الندوة فقط، أتمنى من الرفاق أن يرفدوا جريدة «قاسيون» بهذه المعلومات المهمة، لأن الجريدة بحاجة إلى قضايا تتعلق بالزراعة».

● الفلاح هزّاع ريشة قال: أود أن ألفت الانتباه إلى قضية هامة جداً، وهي مراقبة التسويق، السرقات في معمل السكر، القطن ومكتب الحبوب. الآن سيتعرض الفلاح للاستغلال، تراكتور الشوندر كان يرضى بـ1500 ل.س، الآن لن يرضى بأقل من 4000 ل.س فالدولة عليها أن تدعم الفلاح وترسل قاطرات من عندها، وقد كانت تفعل هذا الشيء في البداية، ولكنها توقفت.

● الفلاح نصر الشيخ حسن قال: «نحن الفلاحين نعيش تحت خط الفقر، لأن الفلاح بعد غلاء المازوت صار عاجزاً عن سقاية أرضه، فلاحة الدونم صارت بـ500 ل.س. من الأرض نفسها نقطف المحصول، التراكتور الأول من الشوندر تكون درجة الحلاوة 12، والتراكتور الثاني تنزل إلى 10 بسبب التلاعب ورغبةً بالرشوة».

توقيت رفع سعر المازوت يخدم تنفيذ المخطط الأمريكي

● الرفيق عطية دياب قال: «لماذا جاء ارتفاع سعر المازوت في هذا التوقيت بالذات؟! بالرغم أن الوضع الإقليمي والدولي لا يبشر بالخير، وأمريكا تسعى لتنفيذ مخططها بالمنطقة. إن وزير الاقتصاد جاء على أرضية الشراكة الأوربية، وهذا التوجه يخدم تنفيذ المخطط الأمريكي بالمنطقة. القضية ليست قضية زراعة، هي قضية وطن. لم يستطيعوا السيطرة على القرار الوطني، فلجؤوا للسيطرة على القرار الاقتصادي، من أجل السيطرة وإخضاع المنطقة وبلدنا خاصة في المرحلة اللاحقة. الموضوع أشمل وأعم من الزراعة، الموضوع يتعلق بالوطن، منذ عام 2002 رفعت الدولة شيئاً فشيئاً يدها عن الزراعة، لأن بلدنا زراعي، ويعمل بالزراعة أكثر من 75 % من أهله، فعندما يخربون الزراعة هذا يعني أنهم خربوا كل البلد. كل الأسباب والنتائج مع ارتفاع المازوت هي نتيجة لاقتصاد توجهه لليبرالي، يخدم المخطط الأمريكي بشكل مباشر أو غير مباشر، الفريق الاقتصادي متهم من الناس كافة بأنه عميل لأمريكا، وقاعدة داخلية لغزوها لنا».

● وقدّم المهندس الزراعي دياب موسى من مركز بحوث الغاب، مداخلة شرح فيها الفساد المنتشر في المركز، فقال:

1- دائرة الوقاية في مركز بحوث الغاب مغيبة تماماً، حيث أن كوادرها لا يداومون، وهم أربعة مهندسين ودكتور، ومن المستحيل أن تجد الكادر العلمي على رأس عمله.

2- أعتقد أن أصناف الشوندر العالية الحلاوة غير موجودة. والأصناف المزروعة لدى الفلاحين متدنية الحلاوة، بسبب التلاعب والتحريف في درجات الحلاوة في مخبر المركز. وأعتقد أن لجنة البذار تتقاضى عمولة من الشركات الأجنبية المنتجة للبذار، ولا توجد رقابة فعالة، وقد نشرت جريدة تشرين أواخر عام 2003، صفحة كاملة عن تحريف هذه الحلاوة، وحتى الآن لم يحرك أحدٌ ساكناً، ولم يتم أي تحقيق من الجهات المختصة.

3- تعاني بحوث القطن من تراجع حاد في جدية البحث العلمي، بعد انضمامها إلى هيئة البحوث العلمية الزراعية، بسبب تقييدها بنظام الهيئة البيروقراطي. وذلك بعد أن كانت في ذروة نشاطها البحثي في إطار مكتب بحوث القطن، من حيث استنباط الأصناف الجديدة من القطن التي تحافظ على سوية عالية من الإنتاجية. وبالتالي ظهر في السنوات الأخيرة تراجع حاد في إنتاج محصول القطن، بسبب ظهور بذار خليط وغير نقي، وعدم ظهور أصناف متطورة احتياطية عند تراجع أداء الأصناف.

4- ملاحظة هامة أقدمها للإخوة الفلاحين في منطقة الغاب، هي أن المنّ يجب ألا يكافح، ويترك للأعداء الحيوية المعروفة. لأن مكافحة المنّ تقضي على أعدائه الحيويين الطبيعيين أيضاً، والمنّ يعود للتكاثر بسرعة، بينما أعداؤه بطيئة التكاثر».

● وكانت رابطة فلاحي الغاب قد وجهت كتاباً إلى اتحاد فلاحي حماة، شرحت فيه الأعباء الجديدة التي سوف تقع على كاهل الفلاح بسبب قرار رفع الدعم عن المازوت، جاء فيه:

«إلى اتحاد فلاحي حماة، تحية نقابية: يرجى أخذ العلم بواقع المنعكسات السلبية التي ستقع على الفلاحين نتيجة ارتفاع سعر مادة المازوت ومنها:

1- يحتاج الفلاح مالك بئر ارتوازي لسقاية خمسة دونمات برميل مازوت لسقاية واحدة حيث أصبح الفارق بين السعر السابق والحالي لبرميل المازوت /3600/ ل.س.

2- يحتاج مزارع الدخان إلى كمية /6000/ ليتر مازوت سنوياً للفرن الواحد فأصبح فارق السعر الذي ستحمله الفلاح هو /108000/ ل.س مائة وثمانية آلاف ليرة.

3- أما بالنسبة لمزارع الأسماك فمن يملك مساحة /10/ دونمات يحتاج يومياً إلى /200/ ليتر مازوت للبئر الواحد فيكون بذلك قد ترتب عليه زيادة مبلغ /3600/ ل.س يومياً وكون الأسماك تحتاج إلى تربية مدة /7/ سبعة أشهر فيكون العبء الذي ستحمله المزارع زيادة عن السعر السابق هو/756000/ ل.س سبعمائة وستة وخمسون ألف ليرة سورية.

4- أما بالنسبة لمحركات الضخ الصغيرة فتحتاج إلى كمية /20/ عشرين ليتر يومياً، ويكون فارق السعر اليومي الذي سيتحمله الفلاح هو /360/ ل.س.

5- هذا بالإضافة إلى ما سيتحمله الفلاح من إضافة بزيادة الأسعار على عمليات الفلاحة والنقل والحصاد، وكل ما يتعلق بالعملية الزراعية التي تدخل بها الآلة واليد العاملة، حيث أن الزيادة التي حصلت على المحاصيل الزراعية الأخيرة لم تعد مجدية للفلاح وبذلك سيقع الفلاح بخسارة نتيجة عمله الزراعي..... يرجى الاطلاع.

يجب أن يكون سعر القطن 62 ل.س بدلاً من 36 وسعر الشوندر السكري 6.4 ل.س بدلاً من 3.5 والتبغ 152 ل.س بدلاً من 113.

● وقدّم الفلاح الياس أبو حامضة، والمهندس رستم رستم، والمزارع أيمن عبد المسيح، دراسات إحصائية حول أجور وتكلفة محصول دونم واحد من القطن والشوندر السكري والتبغ، على الشكل التالي:

نوع الكلفة والمستلزمات	القطن	الشوندر السكري	التبغ
أجور ضمان أو استئجار الأرض	5000	5000	5000
حراثة ربيعية عميقة (جرار)	250	250	250
حراثة صيفية عميقة (جنزير)	400	400	400
حراثة تسوية (كلدفتور)	150	150	150
حراثة تسوية وتخطيط وتقطيع	175	250	250
قيمة أدوية زراعية/ دونم	100	150	900
قيمة أسمدة (مع سوبر وبوتاس وآزوت)	725	1200=650+550	775
قيمة الشتول أو البذور مع أجور عمال	265	1650=2×825	500
تكلفة السقاية الأولى	402	2 سا×350 = 700	900
تكلفة السقاية الثانية	—	2 سا×350 = 700	350
تكلفة السقاية الثالثة	—	2 سا×350 = 700	350
تكلفة باقي السقايات لنهاية الموسم	3618	———	9500
أجور عمال تعشيب وتفريد (مرحلتين)	1225	1000	1400
ثمن تامكس للتزهير	—	———	945
قيمة المازوت لتجفيف إنتاج دونم كل 1 كغ يحتاج لـ 1.3لتر مازوت =33.15 ل.س×350	—	———	11602.5
أجور عمال تشتيل	—	———	575
أجور عمال تزهير وتفريع	—	———	720
أجور قلع المحصول	3500	1400	4500
أجور نقل المحصول لمكان التجميع	250	1400	1000
ثمن خيوط وشلول مع أجور كبس وخياطة	450	———	250
أجور نقل وتحميل وتنزيل الطرود	300	———	300
مصاريف متفرقة (مولدات وصيانة)	—	———	700
مجموع تكاليف الإنتاج للدونم الواحد	16810	14950 ل.س	41317.5

فإذا علمنا أن متوسط الحيازة للفلاح تبلغ 25 دونماً، وهذه المساحة تنتج في الموسم الكامل:

25×350=8750 كغ من القطن، بتكلفة 420250 ل.س.

أو 25×3=75 طناً من الشوندر السكري، بتكلفة 373750 ل.س.

أو 25×350=8750 كغ من التبغ، بتكلفة 1033000 ل.س.

ولكي يضمن الفلاح القدرة على إعادة إنتاج هذا الموسم مع الحفاظ على هامش الربح البالغ 29 % من تكاليف الإنتاج، كما في السابق، فيجب أن يكون ثمن المحاصيل كما يلي، وعلى أساسه يجب تسعير الكيلوغرام من كل صنف:

420250+121872.5=542122.5÷8750= 61.95 ل.س لكيلوغرام القطن.

373750+108387.5=482137.5÷75000= 6.43 ل.س لكيلوغرام الشوندر السكري.

1033000+299570=1332570÷8750= 152.29 ل.س لكيلوغرام التبغ.

وكانت الجهات الحكومية قد اتخذت قراراً برفع أسعار المحاصيل الزراعية لهذا الموسم نسبةً إلى الموسم الماضي، حيث حددت كغ القطن بـ36 ل.س بدلاً من 30. والشوندر السكري بـ3.5 ل.س بدلاً من 3.4 ل.س. والتبغ بـ113 ل.س. ولكننا نرى هنا أن الأسعار الجديدة المقترحة، غير مجزية، وغير مجدية، ولا تساعد الفلاح على إعادة إنتاج مواسمه في المستقبل. ■■

يوميات مسطول

ضجيج في المالكي وأبو رمانة

قد يظن بعض المغرضين الدواسيس أنني أدافع فقط عن الفقراء لا سمح الله، ولكن ذلك غير صحيح، فقد أثار تعاطفي وألمي الضجيج الناشب في حي المالكي، فقد اجتمعت نسوة المنطقة وهنّ يتذمرن، وشكلن لجنة للدفاع عن المنطقة مؤلفة من أم عربي وأم كردو وأم علي وأم عمر وأم بشار وأم سمريان وأم جورج. أين رجالهن؟ مشغولين بالبزنس. بينما هنّ يعانين.

شو القصة يا مؤمن؟ يا سيدي طال عمرك، القصة أن الدولة خرّبت عليهن حياتهن بإنشاء حديقة تشرين. كيف؟ بعد إنشاء الحديقة استلط عليها الفقراء لأنها مجانية، وكلّ عطلة يتدفقون إليها، يعني بدك تقول: بين كل فقير وفقير، فقير. وطبعاً هم قادمون بالميكروباص (الصرصور) أو سيراً على الأقدام، فيعرقون كثيراً هم وأطفالهم، ويجلسون تحت الشمس، فيزداد العرق وتصعد الروائح في الجو، ثم تأتي نسمة هواء، فتحمل الرائحة إلى بيوت الأغنياء اللي كلفتهم ملايين الدولارات ليبتعدوا عن (العوام) ويسكنوا بجانب بعضهم. لذلك عندما تشمّ سيداتنا الرائحة يصبن بالدوخة والإغماء، ويقال والعهدة على الراوي: إن كل منزل وظف ممرضة في أيام العطل لإنقاذ سيدات المخمل من الإغماء، فمنهنّ من يستحممن بالعطر وفقدن مع الزمن القدرة على تحمل أية رائحة.

وفي كل عطلة رسمية مناحة وندب، لذلك خطرت ببالي ثلاثة حلول للمشكلة، علّي أوفق في إنقاذ سيداتنا الراقيات، الحل الأول أن نمنع دخول الحديقة على كل من لا يملك مئة مليون ليرة سورية. ويجب أن يبرز للحراس شهادة من المختار مصدقة من البلدية بذلك، ولكن المشكلة أن المخاتير سوف يبيعون هذه الشهادة.

والحل الثاني أن نجعل دخول الحديقة مقابل عشرة آلاف ليرة سورية للنفر، ولكن المشكلة أن الفقراء سوف يقفزون عن الجدران هم وأولادهم لتجنب الدفع، يعني مثل العنزة، والعنزة تخلف عنزة.

أما الحل الثالث فهو حاسم، يجتمع تجار البناء مع المرتزقة والشبيحة ويتفقون معهم على بيع البلدية الحديقة للتجار بسعر زهيد. ثم يقلع التجار الشجر والورد ويعمرون بيوت ومتاجر فيشفطون ثمن المنازل والدكاكين من الناس، فينبسط سكان المنطقة، وينبسط التجار والمرتزقة، ويجمدون مئات المليارات، ويهربونها للخارج لدعم الاقتصاد الأوربي.

وهيك يا مرحوم البي، نحل مشكلة أحبائنا الأغنياء..

شفتوا إنوا مو كلّ شطحاتي لصالح الفقراء، أنا مع الحق وبس.

■ **سمير عباس**

رد من رئيس بلدية كفربهم:

فعلنا ما يوجبه القانون

وصل إلى قاسيون الرد التالي من رئيس بلدية كفربهم على المقال الذي نشرته قاسيون بتاريخ 2008/4/5 تحت عنوان (رئيس بلدية كفربهم تجاوز قانوني وأخلاقي وإنساني).

«السيد رئيس تحرير صحيفة قاسيون:

إشارة لما نشر في صحيفتكم، نبين لكم الإجراءات المتخذة بخصوص شكوى المواطنة سارة حنا زيادة.

تم تنظيم ضبط شرطة برقم/253/ تاريخ 2007/4/16 (تاريخ حصول الحادثة) من قبل مخفر شرطة كفربهم، وأحيل الضبط إلى المحامي العام بحماة.

علماً بأن رئيس مجلس بلدة كفربهم المذكور في المقال، قد انتهت مهمته من رئاسة مجلس البلدة في نهاية الدورة الماضية بتاريخ 2007/9/19، وحالياً الموضوع منظور أمام القضاء»..

■■

أضاليل ليبرالية بلكنة مصرية..

القاهرة-ابراهيم البدراوي
خاص قاسيون

لاتكف حكومات مصر المتعاقبة على مدى ثلاثة عقود عن الكلام عن النمو الاقتصادي وعن الرفاهية. والغريب أن ذلك مستمر في هذه الأيام حالكة السواد التي لم نشهد لها مثيلاً.

صور زائفة

في خطابه أمام منتدى ديفوس (وهو كما نعلم أحد المراكز الرئيسية لنفوذ الحركة الصهيونية) والذي انعقد في منتجع شرم الشيخ أشاد الرئيس مبارك بالتجربة المصرية في الإصلاح– وذلك في سياق قضايا أخرى تضمنها الخطاب– فقرر «نمضي في استكمال أركان ديمقراطيتنا.. تعزيزاً للتعددية وتفعيلاً لحياتنا السياسية... الخ» ثم يقرر «تسارعت منذ أربع سنوات خطوات الإصلاح الاقتصادي.... حققنا على طريق الإصلاح انجازات عديدة.. يحقق اقتصادنا معدل نمو يتجاوز 7 ٪ للعام الثالث على التوالي.. قفزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نحو 3 مليارات دولار منذ أربع سنوات، لتتجاوز 11 مليار دولار سنوياً.. انخفض معدل البطالة من 11.5 ٪ إلى 8.8 ٪، وانخفض عجز الموازنة من 9.5 ٪ إلى 6.9 ٪ ونخطط للوصول به إلى 3 ٪ بحلول عام 2011... ما كان لنا أن نحتوي تداعيات الأزمة العالمية الراهنة... وما كان لنا أن نخفف من انعكاساتها على الفئات الأقل دخلاً، لولا ما اتخذناه من خطوات موازية للإصلاح الاجتماعي، ولتوسيع قاعدة العدالة الاجتماعية. إننا ماضون على طريق الإصلاح دون رجعة إلى الوراء».

يستكمل أحمد نظيف الصورة (..)، حيث نشرت الصحف في 20 أيار أن «الحكومة تعمل من أجل محدودي الدخل وسياساتها لا تستهدف الأغنياء..الخ»

أما أبرز وزراء الفريق الاقتصادي– وزير المالية– فيقرر «الاستثمارات العالمية تفتح الباب لإقامة مشروعات لامتصاص البطالة» ويضيف وزير الاستثمار «عدم وجود نية لدى الحكومة لفرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية، وعلى رأسها البورصة، موضحا أنه تم إلغاء الضرائب عام 1997 وكانت نسبتها لاتتخطى 2 ٪، ومع ذلك كانت تمثل عائقا أمام البورصة».

مشاهد من الواقع الراهن

البورصة المصرية التي يستحوذ الأجانب والعرب على 60 ٪ من الأسهم المتداولة فيها، منيت بخسائر هائلة هي الأعلى في تاريخها، بما جعل مستقبلها موضع تساؤل. وذلك بسبب قيام المستثمرين الأجانب والعرب بعمليات بيع واسعة.

أسعار الحديد المنتج محلياً– نتيجة الوضع الاحتكاري المعروف– وصلت إلى 7700 جنيهاً للطن (الزيادة تتم يومياً). كما أن الشركات المنتجة توقفت عن إنتاج المقاسات شائعة الاستخدام، وتتعمد «تعطيش السوق».

تقرير «التنافسية» المصري لعام 2008 الذي تم إعلانه في منتدى ديفوس، ورغم تأكيده على التقدم الذي يحققه الاقتصاد المصري، فانه أورد أن ترتيب مصر على نتائج المؤشر العالمي للتنافسية قد تراجع ليحتل المركز 77 بالمقارنة بالمركز 71 (العام الماضي). والى تراجع مصر إلى المركز 130 (قبل الأخير) فيما يتعلق بكفاءة سوق العمل. كما أكد التقرير تدني وضع مصر على مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي إلى المركز 124 من بين 131 دولة، وأكد أيضاً على أن أهم التحديات أمام الاقتصاد المصري هي استمرار ارتفاع معدلات التضخم والعجز الهائل في الموازنة والنمو غير المتوازن، وأن القطاعات الاقتصادية سريعة النمو في البلاد لا تتطلب عمالة كثيفة والتوزيع الجغرافي للنمو يتركز في المدن الكبرى في تجاهل للأقاليم خاصة الصعيد الذي تتجاوز نسبة الفقر فيه 60 ٪ من السكان.

يضاف إلى ذلك:

احتجاجات العمال لم تتوقف رغم القمع والعلاوة، حيث اعتصم 3 آلاف عامل من قطاع البترول أمام الوزارة، إذ يعملون منذ سنوات بعقود مؤقتة في شركات بترول، ويطالبون بتثبيت أوضاعهم خشية تشريدهم. بينما وجه الأمن تحذيراً لعمال الشركة التي تقوم بتصدير الغاز إلى الكيان الصهيوني لمنعهم من الإضراب احتجاجاً.

معارك طوابير الخبز أمام المخابز ماتزال قائمة في بعض الجهات رغم انتهاء مهلة نظيف لإنهاء الأزمة.

الأسعار توالي الارتفاع خصوصاً بالنسبة للسلع الضرورية والخدمات للفقراء، وتم امتصاص علاوة الـ30 ٪ خلال أيام قليلة نتيجة لذلك وقبل وصولها للمستفيدين منها.

أصحاب المدارس الخاصة التي اضطرت الفئات الوسطى لإلحاق أبنائهم بها بسبب الرداءة الشديدة للتعليم الحكومي، مصممون على زيادة المصروفات بسبب قرار الحكومة فرض ضرائب عليها (كانت معفاة) رغم أنها تحقق أرباحا هائلة.

الليبراليون الجدد أعداء للشعب والوطن

رغم الواقع القاتم المناقض تماماً لما يدعيه المتربعون على قمة السلطة، وينفذون سياسات الليبرالية الجديدة المتوحشة، فإنهم يصرون بشكل مطلق على الاستمرار في اتباع هذه السياسات المهلكة.

الإصلاح الديمقراطي الذي تدعيه سلطة الطبقة الحاكمة هو مجرد خرافة. فالبلاد محكومة بالطوارئ دون أي مبرر منذ تولي مبارك للسلطة، وسوف يمدد العمل بها إذا لم تتمكن السلطة من تمرير «قانون الإرهاب» قبل انتهاء التاريخ المحدد للعمل بالطوارئ. والقانون الجديد أشد فتكا من الطوارئ. وبذلك تضع الطبقة الحاكمة عمداً الأساس لمصادرة أية إمكانية لتطور سلمي في البلاد.

أما الإصلاح الاقتصادي فهو تخريب بكل معنى الكلمة. ولا يعلن أحد عن طبيعة الاستثمارات الأجنبية التي دخلت أو المنتظرة. هل أضافت أو ستضيف للأصول الإنتاجية أم قلصتها لأنها استحوذت عن طريق الخصخصة على أصول إنتاجية هائلة تتولى تقليصها بما يتناسب مع مصالح رأس المال الامبريالي وتقسيم العمل الدولي؟

وهل يعني الاصلاح الاجتماعي تشريد العمال وكنس كل الضمانات التي حصلوا عليها بتضحيات هائلة، وتجويع الغالبية الساحقة من الشعب، بما في ذلك أساتذة الجامعات والعلماء والقضاة الخ.. الذين يعانون من التدهور المطرد في مستوى معيشتهم؟

أم أن الأمر يتجسد في حقيقة وحيدة، وهي أن الليبرالية الجديدة المتوحشة تعني فقط الحرية المطلقة للنهابين سارقي أقوات الشعب وكل الأفاقين والقتلة والمخربين والفاسدين. وأن ما يسمى اقتصاد السوق (أيا كانت التسمية: سوق اجتماعي أو سوق حر.. الخ) إنما هو الجحيم والهلاك بعينه؟

إن تجربتنا في مصر مع هذه الكارثة بدأت بشكل ملموس وتدريجيا منذ السبعينيات مع تولي فريق اقتصادي من الليبراليين إدارة اقتصاد البلاد. فريق تغيرت شخوصه، ولكنهم جميعاً مدربون جيداً على الالتفاف والخداع وصياغة رؤى زائفة وكاذبة وغامضة وملتبسة عما يحمله السوق من مزايا (هي الوهم بعينه). ولم يكن لهم سقف يحد من تخريبهم، بل امتلكوا القدرة على الإطاحة بكل من اعترض طريقهم. لأن لهم سنداً وعلاقات غير مرئية (أو مرئية) مع أعداء الوطن والشعب. ■■

دراسة مُبرمجة: قنبلة ذرية إيرانية في 2009!

في سياق تصاعد التحريض ضد إيران، حذرت دراسة نشرت يوم الثلاثاء، من أن برنامج إيران النووي قد يطلق السباق على تطوير الأسلحة الذرية في الشرق الأوسط، مشيرة إلى حركة نووية ناشطة برزت في المنطقة أخيراً.

وذكرت الدراسة التي أجراها «المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية» أن 13 دولة أعلنت خططاً جديدة أو أعادت إحياء خطط لمواصلة أو بدء دراسات حول الطاقة النووية المدنية خلال فترة أحد عشر شهراً بين شباط 2006 وكانون الثاني 2007.

وقال «جون شيبمان» الرئيس التنفيذي للمعهد الذي يتخذ من لندن مقراً له إن «هذا الاهتمام الذي برز ملفتاً، بالنظر إلى غزارة مصادر الطاقة التقليدية في المنطقة والمستوى المتدني حتى الآن للطاقة النووية فيها». وأضاف «إذا لم تتم مراقبة برنامج طهران النووي، فهذا مثير للقلق كونه قد يؤدي مع الوقت إلى انتشار للسلاح النووي بين الدول المجاورة لإيران»، علماً بأن «إسرائيل» هي القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، وإن كانت لا تقر بذلك، غير أن «مارك فيتزباتريك» الخبير في المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية وناشر الدراسة قال، «نسلم بأن إيران تواصل برنامجها للتسلح النووي»، موضحاً أنها يمكنها نظرياً إنتاج ما يكفي من اليورانيوم لتصنيع قنبلة ذرية في 2009 .!!! ■■

كوبا: «البعثة الأميركية تمول المرتزقة»

أكدت السلطات الكوبية منتصف الأسبوع الماضي أن رئيس البعثة الدبلوماسية الأميركية في هافانا يقوم بتمويل المنشقين، والعمل كـ«مرسال وضيع» لهم بتسليمهم أموالاً من الولايات المتحدة.

وقالت مديرة قسم أميركا الشمالية في وزارة الخارجية الكوبية في مؤتمر صحافي، إن المعارض سانتياغو ألفاريز فرناندير مارينان، والمسجون في الولايات المتحدة بتهمة حيازة أسلحة بصورة غير مشروعة، يرسل «من سجنه أموالاً ومساعدات مالية إلى المرتزقة بدعم من رئيس قسم المصالح الأميركية في هافانا مايكل بارملي».

وفي أعقاب ذلك قدّم مدير مركز الأبحاث التاريخية وأمن الدولة مانويل هيفيا فراسكيري أدلة على هذه الصلة بين المنفي الكوبي والدبلوماسيين الأميركيين والمنشقين، عارضاً بشكل خاص مراسلات إلكترونية ضبطها الأمن الكوبي.

وتفيد هذه المراسلات بأن المنشقة مارثا بياتريث روكي، التي تعد من أبرز المعارضين الكوبيين، والتي أُطلق سراحها من السجن في نهاية 2004 تلقت جزءاً من هذه الأموال. كما ورد اسم لورا بولان إحدى ناشطات حركة «سيدات في الرداء الأبيض» التي تضم زوجات وأمهات السجناء السياسيين ضمن المستفيدين من الأموال الأميركية.

وكثيراً ما تقدم السلطات الكوبية أدلة تثبت قيام قسم رعاية المصالح الأميركية، الموصوف في هافانا، بأنه يشكل «القيادة العامة للثورة المضادة» بتقديم مساعدات مادية للمنشقين. لكنها المرة الأولى منذ الحملة الكبرى التي استهدفت المنشقين عام 2003، التي تهاجم فيها السلطات الكوبية البعثة التمثيلية الأميركية بمثل هذه الحدة. ■■

عشرُ حروب، عشرُ أكاذيب إعلامية

ترجمة قاسيون

تسبق كل حرب كذبة إعلامية كبيرة. اليوم، يهدد بوش فنزويلا والإكوادرو. غداً إيران؟ وبعد ذلك، دور من؟

وفي دور الدمية المتحركة، الرئيس أوريبي، تاجر المخدرات وجزّار الهنود الحمر (جرى تهجير أربعة ملايين). يزعم المذكور أوريبي بأنه وجد في حاسب راؤول ريس من منظمة القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) براهين على دعم شافيز لـ«الإرهاب» وعسكرة المنطقة.

تعكس صحف مثل لوموند هذه الحملة الدعائية لحرب بوش القادمة. فلنذكّر وحسب كم مرةً تلاعبت بنا الولايات المتحدة نفسها ووسائل الإعلام نفسها. كل حرب كبيرة «تبرر» بما سيظهر لاحقاً (بعد فواتَ الأوان) بأنه تضليل إعلامي. وهاكم سرداً سريعاً:

1- فيتنام (1964-1975):

الكذبة الإعلامية:

يوما الثاني والثالث من آب، هاجمت فيتنام الشمالية سفينتين أمريكيتين في خليج تونكين.

ما عرفناه لاحقاً:

لم يحدث الهجوم أبداً. إنه اختراعٌ من البيت الأبيض.

الهدف الحقيقي:

منع استقلال فيتنام وإبقاء السيطرة الأمريكية على المنطقة.

العواقب:

مليون ضحية، تشوهات جينية (العامل البرتقالي)، مشكلات اجتماعية هائلة.

2- غرينادا (1983)

الكذبة الإعلامية:

اتهام الجزيرة الكاريبية الصغيرة ببناء قاعدة عسكرية سوفييتية وبتعريض حياة أطباء أمريكيين للخطر.

ما عرفناه لاحقاً:

الأمر غير صحيح إطلاقاً. لقد فبرك الرئيس الأمريكي ريغان هذه الحجج.

الهدف الحقيقي:

منع الإصلاحات الاجتماعية والديمقراطية التي قام بها رئيس الوزراء بيشوب (الذي سيجري اغتياله).

العواقب:

قمع وحشي وإعادة سيطرة واشنطن.

3- بنما (1989):

الكذبة الإعلامية:

يهدف الغزو إلى اعتقال الرئيس نوريغا بتهمة الاتجار بالمخدرات.

ما عرفناه لاحقاً:

كان نوريغا صنيعة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وطالب بالسيادة بعد انتهاء استئجار القناة. وكان هذا أمراً لا يحتمل بالنسبة للولايات المتحدة.

الهدف الحقيقي:

إبقاء سيطرة واشنطن على هذا المعبر الاستراتيجي.

العواقب:

أدى القصف الأمريكي إلى قتل ألفين إلى أربعة آلاف مدني، تجاهلتهم وسائل الإعلام.

4- العراق (1991):

الكذبة الإعلامية:

سرق العراقيون حاضنات دار التوليد في مدينة الكويت.

ما عرفناه لاحقاً:

اختراع كامل قامت به وكالة إعلانات يدفع لها أمير الكويت هي وكالة هيل ونولتون.

الهدف الحقيقي:

منع الشرق الأوسط من مقاومة إسرائيل ونيل استقلاله عن الولايات المتحدة.

العواقب:

عدد لا يحصى من ضحايا الحرب، ثم مقاطعة طويلة شملت الأدوية.

5- الصومال (1993):

الكذبة الإعلامية:

السيد كوشنر «يضع نفسه على المسرح» بوصفه بطل تدخل إنساني.

ما عرفناه لاحقاً:

اشترت أربع شركات أمريكية ربع باطن الأرض الصومالي الغني بالنفط.

الهدف الحقيقي:

التحكم بمنطقة تتمتع بأهمية عسكرية إستراتيجية.

العواقب:

لدى عجز الولايات المتحدة عن السيطرة على المنطقة، أبقتها في فوضى طويلة.

6- البوسنة (1992-1995):

الكذبة الإعلامية:

أعلنت شركة رودر فين الأمريكية وبرنار كوشنر عن وجود معسكرات إبادة صربية مزعومة.

ما عرفناه لاحقاً:

كانت رودر فين وكوشنر يكذبان. كانت تلك معسكرات سجناء بهدف مبادلتهم. وقد اعترف رئيس البوسنة عزت بيغوفيتش بذلك.

الهدف الحقيقي:

تحطيم يوغوسلافيا اليسارية، وإلغاء نظامها الاجتماعي، وإخضاع المنطقة للشركات عابرة القومية، والتحكم بالدانوب وبطرق البلقان الإستراتيجية.

العواقب:

أربعة أعوام من حرب رهيبة بالنسبة لكافة القوميات (مسلمين وصرباً وكرواتيين). أثارتها برلين، وأدامتها واشنطن.

7- يوغوسلافيا (1999):

الكذبة الإعلامية:

الصرب يرتكبون إبادةً جماعية ضد ألبان كوسوفو.

ما عرفناه لاحقاً:

محض اختراع قام به حلف الناتو مثلما اعترف جامي شيا، الناطق الرسمي باسمه.

الهدف الحقيقي:

فرض سيطرة الناتو على البلقان وتحويله إلى شرطي للعالم. إقامة قاعدة عسكرية أمريكية في كوسوفو.

العواقب:

ألفا ضحية لقصف الناتو. تطهير عرقي في كوسوفو قام به جيش تحرير كوسوفو بحماية الناتو.

8- أفغانستان (2001):

الكذبة الإعلامية:

بوش يزعم أنه يريد الانتقام لأحداث الحادي عشر من أيلول وإلقاء القبض على ابن لادن.

ما عرفناه لاحقاً:

لا يوجد أي دليل على وجود هذه الشبكة. على كل حال، عرض الطالبان طرد ابن لادن.

الهدف الحقيقي:

بسط السيطرة العسكرية على مركز آسيا الاستراتيجي، بناء خط نفطي يسمح بالسيطرة على تزود آسيا الجنوبية بالطاقة.

العواقب:

احتلالٌ طويل الأمد، وارتفاع كبير لإنتاج الأفيون وتجارته.

9- العراق (2003):

الكذبة الإعلامية:

أكّد كولن باول، والأدلة بيده، للأمم المتحدة بأنّ صدام حسين يمتلك أسلحة دمار خطيرة.

ما عرفناه لاحقاً:

أمر البيت الأبيض أجهزته بتزييف التقارير (قضية ليبي) أو فبركتها.

الهدف الحقيقي:

التحكم بكل النفط والتمكن من ابتزاز المنافسين: أوروبا واليابان والصين...

العواقب:

العراق يغرق في الهمجية، النساء يعدن إلى الخضوع والظلامية.

10- .....

الكذبة الإعلامية:

شافيز يساند الإرهاب ويستورد الأسلحة وهو دكتاتور (يبدو أنّ الذريعة النهائية لم يجر اختيارها بعد).

ما نعرفه منذ الآن:

جرى إبطال العديد من الأكاذيب الإعلامية السابقة: شافيز يطلق النار على شعبه، شافيز معاد للسامية، شافيز ذو نزعة عسكرية... غير أنّ التّجريم يتواصل.

الهدف الحقيقي:

تريد الشركات الأمريكية العابرة للقومية الاحتفاظ بسيطرتها على النفط والثروات الأخرى في أمريكا اللاتينية، وهي تخشى التحرر الاجتماعي والديمقراطي في هذه القارة.

العواقب:

تشن واشنطن حرباً شاملة ضد القارة: انقلابات، تخريب اقتصادي، ابتزاز، تطوير قواعد عسكرية قرب الثروات الطبيعية...

الخلاصة:

كل حرب تسبقها أكذوبة إعلامية كبيرة «تبررها». وما ذكرناه غير كامل! إن منع الحروب يعني بدايةً كشف اللثام عن الأكاذيب الإعلامية في أسرع وقتٍ ممكن وعلى أوسع مدى.

حول الأكاذيب الإعلامية:

اليوم، كشف اللثام عن العديد من هذه الذرائع الحربية والأكاذيب الإعلامية. غير أنّ بعضها لا يزال صامداً. بصدد البوسنة ويوغوسلافيا على سبيل المثال، قدمنا براهين على التضليل الإعلامي في كتابي: «بوكر الكذاب» و«مونوبولي».

16 أيار 2008

■ ميشيل كولون

تزامناً مع تهديدات أولمرت..
حشود إسرائيلية كبرى على تخوم غزة

هدد ايهود أولمرت في كلمة استهل فيها افتتاح اجتماع حكومته الأحد الماضي أن الكيان الإسرائيلي يقترب من نقطة الحسم في مسألة الوضع في محيط قطاع غزة ، مشدداً على أنه لا يمكن السماح باستمرار هذا الوضع ويتوجب العمل لتمكين سكان جنوب «إسرائيل» من «العيش بأمان».

وأكد أولمرت ان حكومته ستصادق على منح التجمعات السكنية في محيط قطاع غزة مكانة منطقة تطويرية أولى بالرعاية بهدف دعمها وتقويتها .

وشدد على أن «ساعة البت في الطريقة التي سندير فيها الأمور في غزة قريبة جداً»، في خطوة أشارت إلى أن إسرائيل تخطط لشن هجوم بري على القطاع.

ودعا الوزير أيلي يشاي أولمرت خلال الجلسة لمناقشة «التهديد» الذي يشكله الوضع في قطاع غزة على منطقة جنوب «إسرائيل»، وزعم أن مدينة عسقلان أصبحت مسرحا للإرهاب، لافتاً إلى أنه يخشى من أن يكون مصير مدينة بئر السبع مماثلاً .

وكشفت تقارير صحافية أن الجيش الإسرائيلي دفع بتعزيزات إضافية من الجنود في محيط معبر ايريز شمال القطاع، ومعبر كرم أبو سالم جنوبه، وأنه تم بموجب هذه الخطة الأمنية إرسال عدد كبير من الدبابات والآليات المصفحة إلى هاتين المنطقتين، استعداداً على ما يبدو لشن هجمات ضد غزة. لكن حركة حماس توعدت بالرد بشدة على أي هجوم قد تشنه إسرائيل ضد القطاع، مؤكدة بلسان المتحدث باسمها سامي أبو زهري أن «موافقة الحركة على التهدئة التي تتوسط بها مصر جاءت من منطق القوة».

وكانت صحيفة هآرتس الإسرائيلية ذكرت أن قادة تل أبيب طالبوا مصر باستئناف وساطتها لإطلاق سراح الجندي الأسير في غزة جلعاد شاليط، وأن القيادة السياسية الإسرائيلية تعطي فرصة لعدة أيام قبل البدء في عمليات عسكرية ضد القطاع، حيث ردت حماس بأنها ترفض إدراج ملف شاليط، ضمن اتفاق التهدئة المقترح، رابطة ذلك بإمكانية عقد صفقة تبادل الأسرى حال استجابت دولة الاحتلال لاستحقاقات الصفقة.

وذكرت صحيفة القدس العربي الاثنين الماضي أن مجموعة من ساسة «إسرائيل» ورجال أمن سابقين وكتاب بعثوا مؤخراً رسالة إلى أولمرت ووزير حربه أيهود باراك طالبوا خلالها بإجراء محادثات عاجلة مع حماس للوصول إلى اتفاق يفضي إلى «وقف إطلاق النار»، ووقف أية عمليات عسكرية يخطط لها الجيش الإسرائيلي.

وجاء في رسالة هؤلاء أن «أي هجوم على غزة سينتهي بوقف لإطلاق النار وتدخل أطراف عديدة لذلك من المفضل أن يتم الوصول إلى اتفاق فوري مع حماس دون دفع ثمن من القتلى والجرحى من الجانبين».

■■

المدمرة «ماونت وتني» إلى المتوسط، والسويس تمرر 19 قطعة حربية..

◄ ترجمة قاسيون

نقل موقع «ديبكا» الاستخباري الإسرائيلي عن مصادر عسكرية، أنّ المدمّرة الأميركية «يو إس إس ماونت وتني» وصلت يوم السبت (17 أيار) إلى البحر المتوسط قبالة السواحل اللبنانية، وهي المدمّرة الأكثر تقدّماً من ناحية القيادة وأنظمة الاتصالات والاستخبارات في الأسطول الأميركي والأقرب حالياً من الشواطئ اللبنانية.

وفي حين أشارت المصادر إلى أن المدمّرة استدعيت إلى المتوسط في مهمة غير محددة، قال الناطق باسم الأسطول السادس الملازم باتريك فاوجتي: إن إحضار المدمّرة إلى قبالة السواحل اللبنانية يأتي في إطار دعم الاتصالات اللازمة والإضافية بين السفن الموجودة في المنطقة.

يذكر أن المدمرة «كول» وصلت مؤخراً إلى المنطقة التي توجد فيها «ماونت ويتني» حالياً، فيما بدأت حاملة الطائرات «هاري ترومان» بالتحرّك داخل مياه المتوسط أمام اليونان، الأمر الذي فسره المراقبون بأنه بمثابة تهديد للأجواء اللبنانية والسورية.

وأوضح الناطق: لا نيّة للولايات المتحدة حالياً في تحريك «يو إس إس ماونت وتني» من قاعدتها في المتوسط.

وكشف مراقبون عسكريون لـ«ديبكا» أنهم يرون في تحرك البوارج الأميركية داخل المتوسط وقرابة سواحل لبنان تصعيداً عسكرياً أميركياً في المنطقة، وأشاروا إلى أنّ مثل هذه التحركات تهدف إمّا إلى رسو البوارج لمدة محدودة في مياه المتوسط أو لتنفيذ عملية معينة ومن ثم المغادرة، علماً بأن واشنطن قامت (خلال أحداث لبنان الأخيرة التي تضمنت سيطرة حزب الله على مطار بيروت) بإرسال حوامة من قبرص «محملة بمواد غذائية، ومياه، ومعدات طبية» إلى السفارة الأمريكية في بيروت.

وتستطيع «يو إس إس ماونت وتني» أن «تساعد» بشكل فعال في القيادة والسيطرة للقوات الجوية، بالإضافة إلى استقبال وإرسال كميات كبيرة من المعلومات من أية بقعة من المعمورة.

يشار إلى أن قناة السويس من جانبها سجلت في الخامس عشر من الشهر الجاري طفرة غير مسبوقة في عبور السفن الحربية خلال الشهر ذاته، حيث عبرت القناة منذ بدايته وحتى ذلك التاريخ 19 قطعة حربية، بينها حاملتان للطائرات إحداهما أميركية والأخرى فرنسية. وهو ما بررته مصادر ملاحية مصرية بأنه يعكس «نوعاً من الثقة في درجة الأمان في قناة السويس». وأضافت أن القطع الحربية المارة خلال الشهر نفسه شملت 8 قطع أميركية و5 انكليزية و3 ألمانية، إضافة إلى قطعة واحدة فرنسية وأخرى إسبانية.

■■

الأسطول الخامس:
«الكارثة» يمكن أن تَقع في «أية لحظة»!!

أعلن الأسطول الخامس الأمريكي، أن السفينتين الحربيتين (سي تي اف 59- يو اس اس- ناسو) تقومان منذ الاثنين الماضي بتمرين بحري للتدرب على مواجهة «كارثة إنسانية» في الخليج. وقال بيان للأسطول الذي يتخذ من المنامة مقراً له إن التمرين الذي يستمر حتى 25 أيار «هو جزء من تدريبات مجموعة الهجوم الاستطلاعية التابعة للبحرية الأمريكية ويوفر فرصة جيدة للولايات المتحدة لإظهار رغبتها ودعمها لدول المنطقة في أثناء الأزمات»..!!

ونقل البيان عن قائد مجموعة الهجوم الاستطلاعية الأدميرال «مارك بالمرت» قوله «نقوم بإجراء هذا التمرين لاكتساب الخبرة في تخطيط تنفيذ عمليات مساعدة في مواجهة كارثة إنسانية» مضيفاً أن «هذا التمرين يظهر التزامنا بالأمن في منطقة الخليج والتزامنا حيال «شركائنا الإقليميين»!!

وأضاف بالمرت «لا أحد يستطيع التكهن بالمستقبل لكننا تعلمنا من الماضي أن الكارثة يمكن أن تقع في أية لحظة (..)».

والجدير بالذكر، أن البحرية الأمريكية أجرت «تمارين» عسكرية مشتركة عديدة ثنائية وجماعية مع دول المنطقة وبمشاركة قوات من حلفائها الأوربيين آخرها التمرين الجوي المشترك «الرابط الأساسي 2008» الذي بدأ في 11 أيار وشاركت فيه قوات جوية من دول مجلس التعاون ومصر والأردن وفرنسا وايطاليا واستراليا . وفي 15 أيار، أعلن الأسطول الخامس الأمريكي أن مناورات بحرية بمشاركة البحرين وبريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلندا ودول مجلس التعاون بدأت في مياه الخليج واستمرت ثلاثة أيام بقيادة سلاح البحرية الملكية البحرينية وكان يهدف إلى التدريب على حماية الملاحة البحرية وعلى سيناريو «مواجهة سفينة معادية»..!

■■

ثلاثة تقارير نووية..!

عُلم من مسؤول في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن المدير العام للوكالة محمد البرادعي يعكف حالياً على وضع اللمسات الأخيرة على ثلاثة تقارير سيرفعها إلى مجلس المحافظين لمناقشتها في الثاني من شهر حزيران المقبل.

وأوضح المصدر أن التقرير الأول يتعلق بآخر تطورات البرنامج النووي الإيراني ونتائج جولات المفاوضات التي أجراها وفد رفيع المستوى برئاسة نائب المدير العام لشؤون الضمانات أولي هايونونين خلال الشهرين الماضيين مع كبار المسؤولين الإيرانيين في طهران، والتقرير الثاني حول مدى التزام كوريا الشمالية بإعلان التخلي عن برنامجها النووي السري للأسلحة وتطبيق اتفاق الضمانات مع الوكالة الذرية، والتقرير الثالث حول الغارة التي شنتها مقاتلات إسرائيلية وأدت إلى تدمير موقع عسكري سوري قيد الإنشاء لشكوكها بأنه مفاعل نووي يقع في الصحراء القريبة من منطقة دير الزور.

ورفض المصدر المسؤول في الوكالة الذرية إعطاء أية معلومات عن مضمون تقارير البرادعي الثلاثة واكتفى بالقول إن عملية صياغة هذه التقارير تتم بسرية تامة، وبمشاركة خبراء ومستشارين في المجالات القانونية والتقنية والضمانات والتحقق، وبإشراف المدير العام شخصياً، وأصبحت على وشك الانتهاء .

وتوقع المصدر نفسه أن يتم توزيع التقارير الثلاثة على أعضاء مجلس المحافظين (35 دولة)، وعلى ممثلي الدول الأعضاء في الدول الأعضاء في الوكالة الذرية (140 دولة) خلال الأسبوع الحالي وفي موعد أقصاه يوم الجمعة (أمس) على حد وصفه.

■ «آكي» الإيطالية للأنباء

الدوحة – اسطنبول وقضايا المنطقة..
بين «القاضية» و«بالنقاط»

◄ عبادة بوظو

انسحاباً على تشكيكنا الدائم بالدورين القطري والتركي الملتبسَين، لم يمض أكثر من ساعة على الإعلان عما سمي باتفاق الدوحة بين الأطراف اللبنانية بعد خمسة أيام من شد الحبال والمناورات التكتيكية والإستراتيجية فيما بينها، حتى جاء الإعلان عن الانطلاق الفعلي لمفاوضات «سلام» سورية – «إسرائيلية» غير مباشرة في اسطنبول، وهو ما يتجاوز مجرد الصدفة المحضة ويحمل أكثر من قراءة على المستوى الجزئي والكلي.

وبعيداً عن الجلبة الإعلامية المحيطة بالحدثين فإن إجابات بعض الأسئلة البسيطة المرتبطة بهما تذهب باتجاهات مغايرة إلى حد كبير:

هل يكفي «تبويس الشوارب» بين الفرقاء اللبنانيين، والإعلان عن اتفاق الدوحة بما تضمنه من حصول المعارضة على الثلث الضامن وما تلاه من فك لاعتصامها في وسط بيروت لانتهاء التنازع بين فريقي السلطة والمعارضة؟ وهل تكفي «النوايا الحسنة» لإعادة «جسور الثقة» بين طرفين بامتدادين إقليميين ودوليين متعارضين لم يعلن أحدهما التوبة أو على الأقل اعتذاره عن الارتباط بالمشروع الأمريكي الإسرائيلي ولم يعلن الثاني «تخليه» عن معارضة ذلك؟ وماذا سيترتب على ترحيل بعض الإشكاليات إلى بيروت مجدداً، ولاسيما حول تركيبة الحكومة – المتفق على عدد مقاعدها- وهوية رئيسها؟ وماذا عن تباين التأويلات حول موضوعة سيادة الدولة وحل قضية ارتباط السلاح بالتنظيمات السياسية اللبنانية؟ وماذا عن تهرب السلطة من المحاسبة عن مجزرتي حلبا وعاليه؟ وماذا سيكون رد السلطة على أي رد موعود من جانب حزب الله على اغتيال المناضل عماد مغنية؟

وفي الشأن السوري، هل يكفي الحديث عن إطلاق المفاوضات مع «إسرائيل» لإلغاء حقيقة الحشود والاستنفار العسكري المتبادل؟ ولماذا هذا التوقيت في العرض الإسرائيلي- التركي؟ وكيف سيكون شكل الجولان «المستعاد» افتراضاً، وما أوجه السيادة السورية عليه في «التسوية» المفترضة وسط حديث أكثر المتفائلين من الداخل الإسرائيلي عن منطقة منزوعة السلاح ومفتوحة لـ«مواطني البلدين»؟ وما سر تباين التصريحات الإسرائيلية بخصوص إطلاق المفاوضات بين تأكيد مكتب أولمرت ونفي قطعي سابق من وزيرة خارجيته وحديث وزير حربه باراك عن ضرورة إخراج سورية من «دائرة العداء» التي تشمل حزب الله وإيران وفصائل المقاومة الفلسطينية؟

إن اقل ما يمكن قوله في اتفاق الدوحة هو أنه هش ويشكل هدنة أمنية مؤقتة مرتبطة بالتطورات الإقليمية والدولية، وهو لأنه تحت رعاية قطر، المرتبطة عسكرياً وسياسياً بأمريكا وإسرائيل، ورعاية النظام الرسمي العربي الممثل بالجامعة العربية ولجنتها الوزارية، يعيد إنتاج نظام المحاصصة الطائفية اللبنانية عوضاً عن الخروج بلبنان إلى صيغة دولة المواطنة لا الطائفة، وكم كان محقاً الرفيق خالد حدادة الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني عندما تفرد عن كل القوى الطائفية السياسية اللبنانية بانتقاده تغييب القوى الوطنية العلمانية (المترفعة عن الطوائف) عن اجتماع الدوحة الذي أُحضرت إليه من ضمن 14 شخصية تمثيلية قوى مجهرية بالمعنى العددي والتمثيلي على المستوى الوطني، وفقط لاعتبارات طائفية!

أما أقل ما يمكن قوله بخصوص مفاوضات اسطنبول فهو إنها تشكل محاولة سورية للقول إن دمشق تتعامل بجدية مع عروض السلام «الجادة» (وعلى الأرجح إلى أن يثبت العكس) أي أنها وبالنسبة للطرفين والوسيط التركي بينهما هي محاولة لكسب الوقت أو تمريره في حين تتفرد «إسرائيل» وحلفاؤها في السعي لفك تحالفات سورية وتقويض المنطق الذي قامت عليه سياستها الخارجية والقائل بشمولية السلام، إلى جانب «تسليح» أعداء وخصوم سورية السياسيين في المنطقة من شاكلة قوى 14 شباط بحجة تقول: «لماذا يأخذ علينا حزب الله اتصالاتنا بإسرائيل في وقت تجري فيه حليفته سورية مفاوضات معها وإن كانت غير مباشرة؟»

ومرة أخرى يعود السؤال لماذا هذا التوقيت في حدثي الدوحة واسطنبول؟ ولماذا تصوير وجود اختراق على المسار السوري –«الإسرائيلي» وعلى مستوى الانتصارات المعنوية والسياسية التي جناها حزب الله والمعارضة في الدوحة، ولاسيما لجهة التقاسم الحكومي وانتخاب الرئيس وتعديل نسب وشكل التمثيل في بيروت ولكن مع إسقاط الحديث عن قانون انتخابي جديد، وبعد تقاسم الأدوار بين «تراجعات» السنيورة- جنبلاط، و«تشدد» الحريري- جعجع فيما أسميناه بـ«الضمانات الأمنية»؟ وما معنى اتفاق الأطراف على انتخاب «الرئيس التوافقي» الأحد المقبل بعد فتح مجلس النواب؟ وما معنى مصطلح «توافقي» أصلاً؟ أي مرة أخرى هو حالة «توفيقية» بين طرفين ومشروعين لم يعلن أقطابهما المحليون والإقليميون والدوليون تراجع أي منهما علناً عن مشروعه أو انهزامه اعترافاً . وبالتالي وبعد إبقاء الموالاة اللبنانية لمسألة «سلاح المقاومة» ورقة تحت الطاولة لحين الطلب التفجيري الأمريكي الإسرائيلي، فإن الجيش اللبناني بعقيدته ووحدته وحكمته التي أظهرها في أحداث بيروت والجبل مؤخراً ومواقفه المنسجمة بشكل واضح مع المقاومة ضد إسرائيل هو الهدف التالي على الدريئة، ولاسيما مع طرح مسألة تسليحه وتأهيله أمريكياً . وهنا مايزال الحكم مبكراً على السلوك اللاحق للرئيس التوافقي المفترض، العماد ميشيل سليمان، في وقت لم يكن فيه سلفه العماد إميل لحود، المنحاز بوضوح لأحد الفريقين/ المشروعين، يشكل ذاك الالتباس المفترض الآن.

إن المطلوب ضمن منظور «الضرورة» الغربية من هذه «الصدفة» يتمثل ببساطة في المضي في إستراتيجية ضرب المقاومات في المنطقة، وضمناً سعي تل أبيب وواشنطن لتكتيف سورية وحزب الله عند وقوع أي عدوان بات بدلالة أكثر من مؤشر أكثر من وشيك على طهران، وإن نفي بوش للتسريبات الصحفية الإسرائيلية بهذا الخصوص لا يعني نفيها فعلاً وبالضرورة. وبالمثل فإن هذا «التكتيف» مطلوب عند وقوع أي عدوان واسع النطاق وخارج عن الحدود اليومية من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد غزة بعد حديث أولمرت عن «إجراءات حاسمة قريبة»، وهي إجراءات لا يستطيع القيام بها إلا بعد ضمان الاستفراد بقوى المقاومة ودول الممانعة في المنطقة، من غزة في فلسطين إلى الصدر والموصل في العراق. وهو ما تعنيه بالضبط وبشكل مباشر مقولة «الضمانات الأمنية».

وإذا كان لبنان يشكل إحدى ساحات اختزال وإعادة إظهار الصراع الإقليمي والدولي بتجليات وتجسيدات داخلية، فإن الموالاة أثبتت عجزها عن تسديد «ضربة فنية قاضية» للمعارضة ورأس حربتها حزب الله، اللذين امتنعا في المقابل، ولاعتبارات قد تتباين الآراء حولها، عن تسديد تلك الضربة رغم امتلاكهما لمقومات ذلك. وبالتالي أصبح الطرفان، يعتمدان تكتيك «تسجيل النقاط» ومحاولة الكسب بها . ويبدو أن ذلك يشكل أيضاً امتداداً لطريقة تصارع مشروعي الهيمنة ونقيضه بين القوى المتصارعة في المنطقة وعليها، وهو الذي سيستمر حتى وقوع انعطافة عسكرية كبرى ما .

o.bozo@kassioun.org

البشرية في خطر!
بدلاً من الحروب والمجاعات، لنضاعِف إنتاج الغذاء

❖هيلجا تسيب لاروش

إن علامات كارثة إنسانية لم نشهد لها مثيلاً من قبل، تقف شاخصة أمامنا اليوم كالنبوءة، وهي ستكون مدمرة للإنسانية ككل إذا لم ننجح فوراً في إعلان فشل العولمة في الأيام والأسابيع المقبلة، ونبدأ بتحريك كل شيء وعمل كل شيء ممكن من أجل مضاعفة الإنتاج الزراعي في أقصر وقت ممكن. إن هذه هي أولى الأوليات الآن.

منذ أكتوبر 2007، وقعت مظاهرات ومصادمات بسبب أزمة الغذاء في أكثر من 40 بلداً، ووفقاً للمدير التنفيذي العام لبنك التنمية الآسيوي «راجات ناغ»، فإن مليار إنسان آسيوي يجدون أنفسهم الآن في أزمة مجاعة خطيرة، وأيضاً هناك في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وبقية الدول الفقيرة في قارات أخرى، مليار إنسان يواجهون المصير المأساوي نفسه. ووفقاً لجاك ضيوف، رئيس منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو)، فإن منظمته فشلت منذ ديسمبر 2007 في جمع 10.6 مليون يورو من أجل شراء بذور للفلاحين في الدول النامية. إن الدول الغنية ببساطة، ليست راغبة في دعم الدول النامية بالأموال أو بالبذور أو بالاستثمارات في البنية التحتية، كما قال ضيوف في مؤتمر للفاو الذي تم عقده في البرازيل في منتصف شهر إبريل الماضي.

أما جان زيجلر، مقرر الأمم المتحدة الخاص للحق في الغذاء، فإنه أشار إلى سبب آخر للأزمة، وهو استخدام الغذاء من أجل إنتاج الوقود الحيوي للسيارات ووصف ذلك بـ «جريمة ضد الإنسانية». فمن أجل أن نملأ خزانات بنزين سياراتنا بالايثانول ونحصل على ضمير بيئي نظيف، يتحتم على الشعوب في العالم الثالث أن تموت جوعاً!. وفي حديثه عن الاضطرابات المتعلقة بأزمة الغذاء، قال زيجلر، «إن هذه الاضطرابات ناتجة عن يأس مطلق من قبل أناس يخافون على حياتهم، ولأن الموت يتهددهم فلا حيلة لهم سوى الخروج إلى الشارع».

الانحدار نحو عصر الظلام

ما هذه إلا البداية، لأنه ما دامت سياسة الدول «الغنية» هي منهج التجارة الحرة والعولمة لمنظمة التجارة العالمية ومفوضية الاتحاد الأوروبي وغيرهما، فإن «كارتيلات» الغذاء والمضاربين سوف يستغلون الوضع الناشئ عن تصاعد أزمة النظام المالي والنقدي العالمي، لزيادة أرباحهم و لتغذية التضخم في الأسعار، دون أن يجني الفلاحون أي ربح من ذلك. وإذا استمرت البنوك المركزية في أوروبا والولايات المتحدة في ممارساتها في استخدام مدخول الضرائب والأموال العامة في محاولة لتعويض خسائر المضاربين والبنوك الخاصة فإننا سنرى تضخماً فائقاً على غرار ألمانيا فايمار عام 1923 لكن هذه المرة في كل العالم.

تحت هذه الظروف، سوف ينجرف العالم بفعل عواصف الاضطرابات الغذائية، حتى تنحدر الإنسانية نحو عصر ظلام وفوضى وحروب عصابات وارتفاع نسبة الوفيات. أو على العكس من ذلك، حتى يتم تحقيق العدالة والحياة والكرامة لكل البشر على هذا الكوكب.

> **يتم إجبار دول العالم النامية على تصدير المنتجات الغذائية الرخيصة لكي تتمكن من الحصول على العملة الصعبة لدفع ديونها الخارجية، بالرغم من أن شعوبها لا تحصل على ما يكفيها من الغذاء!**
>
> **مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية: «لا يمكن إدامة النمو السكاني والاقتصادي في أفريقيا والشرق الأوسط لأن ذلك سيقود إلى تزايد خطر العنف والتمرد والتطرف»!.**

مشكلة المفاهيم الأوليغارشية المالثوسية

تتوقع الأمم المتحدة أن تزداد نسبة السكان إلى العام 2050 بنسبة 33 ٪، وذلك من 6.7 مليار اليوم إلى حوالي 9 مليارات نسمة. وسيتصاعد الطلب على الغذاء بالتوازي مع ذلك. وإذا أخذنا في الحسبان المليارإنسان الذين يعانون من سوء تغذية اليوم، فإن مضاعفة إنتاج الغذاء هو تقييم تقريبي جيد يمكن أن نوجه جهودنا وخططنا نحوه.

يصعب على المرء أن يجد قضية أخرى غير هذه ليكشف القناع رسمياً عن الوجه الحقيقي لعقلية النخبة الأوليغارشية. النظرة الأوروبية – الأمريكية الضيقة تعتقد أن الزيادة المتوقعة في عدد السكان ستجر معها مخاطر الهجرة الجماعية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، وأيضاً ستهدد مسألة تأمين المواد الخام (وأكثرها متواجدة في الدول الفقيرة). لقد تم التعبير عن وجهة النظر هذه مؤخراً من مايكل هايدن، مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية في كلمة أدلى بها في جامعة كانساس. وأكد أن هذا النمو السكاني سوف يحصل بالدرجة الأولى في أفريقيا والشرق الأوسط، وهي مناطق لا يمكن فيها إدامة النمو السكاني اقتصادياً، وبالتالي سيقود ذلك من وجهة نظره إلى تزايد خطر العنف والتمرد والتطرف.

إن هذه الرؤية الأوليغارشية هي نفسها التي أطلقها خمسة من جنرالات الناتو المتقاعدين في تقريرهم الاستراتيجي الشنيع، الذي حددوا فيه تزايد نسبة السكان باعتباره أحد التحديات الستة الأساسية التي تواجه المجتمع الدولي، ويدخل ضمن ذلك أيضا التوزيع غير المتساوي للمنحنى الديموغرافي في قارات عدة. وقال هؤلاء الجنرالات إن هذا الأمر يشكل أكبر خطر على الازدهار والحكومات المسؤولة وتأمين الطاقة. إن النموذج الرائد لهذه النظرة الامبريالية تجاه العالم هو الوثيقة المشهورة المصاغة من هنري كيسنجر في عام 1974 المسماة «مذكرة دراسة الأمن القومي 200 (NSSM 200) » والتي تصرح بأن كل الموارد الطبيعية في العالم هي عبارة عن مصالح أمنية استراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها.

اقتصاد كازينو القمار

الحقيقة هي أن النموذج الاوليجارشي الذي أطلقه ريتشارد نيكسون وهنري كيسينجر وجورج شولتز في 15 اغسطس عام 1971، بإنهائهم نظام بريتون وودز الذي أسسه الرئيس فرانكلن روزفلت والذي كان يتميز بثبات أسعار صرف العملات، قد قاد الاقتصاد العالمي بشكل منظم نحو التجارة الحرة غير المقيدة بأي قانون، وهو النموذج الذي ثبت الآن فشله. إن عملية التحول التي وقعت في عام 1971 أخذت الاقتصاد بعيداً عن الإنتاج، وقربته من المضاربات المالية حتى أدت عملية إصدار الاعتمادات في ما تسمى أسواق عبر البحار في جزر الكايمان، حيث توجد مقرات 80 بالمئة من صناديق التحوط العالمية، أدت إلى ظهور اقتصاد كازينو القمار الموجود اليوم.

منذ ذلك الحين، وخطوة فخطوة، كانت كل سابقة تتجه تلو الأخرى نحو نموذج الليبيرالية المحدثة: مثل خلق سوق اليورودولار، وخديعة أزمة النفط في 1973- 1974، وتشديد شروط صندوق النقد الدولي في العام 1975، والهجوم من إدارة كارتر في بداية عام 1976 على الاتجاه التنموي الحمائي للدول النامية؛ وسياسة نسبة الفائدة المرتفعة التي وضعها رئيس الاحتياط الفدرالي بول فولكر في عام 1979؛ والسياسات الاقتصادية الريغانية ومارغريت تاتشر. ويدخل ضمن ذلك عمليات الاندماج والاستحواذ التي ساهمت في إنشاء كارتيلات أكبر وأكبر، وكذلك تدخل آلان غرينسبان «الإعجازي» بإدخال «الآليات الائتمانية الإبداعية» بعد انهيار الأسواق في عام 1987، والعولمة المطلقة العنان بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991، ونقل الإنتاج الصناعي إلى دول تتوفر فيها العمالة الرخيصة – كل هذه هي محطات على الطريق ذاته.

ماذا يكمن وراء كارثة الجوع الحالية؟

إن علينا أن ندرس كارثة الجوع المتفجرة حالياً في هذا السياق المذكور. في السابق، ومنذ عام 1957 كانت «السياسة الزراعية المشتركة» (CAP) للسوق الاقتصادية الأوربية مصممة لتوفير المواد الغذائية الكافية للسكان بأسعار معقولة، بحيث يحصل الفلاحون على مدخول مناسب، ولكي تتم تنمية الإنتاج الزراعي ككل. لكن بإدخال العولمة المنفلتة، أخذت معايير مختلفة تماما موقع الأولوية في الاعتبارات الاقتصادية. فبسبب مشروع «الإصلاح» الزراعي الأوربي لعام 1992 تم تشريع عملية خفض الأسعار للمستهلكين. فعلى سبيل المثال: اللحوم – 20 بالمئة، الحبوب 30- بالمئة والحليب – 15 بالمئة. لكن لم يتم تحديد قوانين لتعويض الفلاحين بالقدر نفسه. بدلاً من ذلك، تم منح الفلاحين معونات مالية مشروطة بالتزامهم «بالمعايير الإيكولوجية».

وقد تم إقناع الفلاحين بقبول هذه الصفقة بواسطة مقولات من قبيل «أن عليهم أن يصمدوا في السوق العالمية»، بمعنى أن عليهم أن يتمكنوا من منافسة الإنتاج الرخيص الآتي من الخارج. لكن، ما كان معنى ذلك عملياً هو أن العديد من الفلاحين اضطروا إلى إغلاق مزارعهم بشكل كامل، بينما كان على البعض الآخر أن يعملوا في مزارعهم كوظيفة جانبية فقط، بحيث أصبحت الفلاحة مهنة غير جذابة للجيل الشاب، الأمر الذي أدى إلى فقدان العديد من المزارع العائلية.

إن هذا التوجه نحو التجارة الحرة قد تسارع نتيجة لما تسمى «جولة أوروغواي» وهي جلسة المفاوضات الأخيرة للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الغات)، والتي قضت على الآلية المعمول بها سابقاً والمتمثلة بالنظر إلى قواعد الإنتاج الزراعي من منظور الأمن الغذائي، وبدلا من ذلك ألزمت الدول نفسها بالشروط الصارمة للتجارة الحرة، وبالتالي بمطالب كارتيلات الغذاء بتحقيق أعلى الأرباح.

منذ ذلك الحين تعرضت ملايين المزارع إلى الإفلاس، وتصاعدت احتكارات الكارتيلات إلى درجة أن منظمة الأغذية والزراعة العالمية الفاو لم تتمكن في مدة خمسة أشهر من جمع حتى 10 ملايين يورو هزيلة في خضم كارثة الجوع هذه لتتمكن الدول الفقيرة من بذر البذور، وحتى هذه البذور تسيطر عليها ثلاث شركات فقط في كل العالم!

إن استبدال الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة الغات - التي كانت برغم كل شيء ماتزال تتميز بوجود اتفاقيات متعددة الأطراف بين الدول - وإحلال منظمة التجارة العالمية محلها، وهي منظمة بيروقراطية فوق قومية بسلطات واسعة ومستقلة، نتج عنه جولة جديدة من إعادة الهيكلة ورفع القوانين وإزالة جميع الحواجز التجارية غير المحددة باتفاقيات التفاوض الجماعية و«تنسيق» معايير الدول الأعضاء. إن المستفيد الأكبر من إجراءات التجارة الحرة الجديدة هذه كان مرة أخرى كارتيلات الغذاء العالمية. منذ ذلك الحين تتمتع مجالس خبراء منظمة التجارة العالمية غير المعلن عن هويتها أو أعضائها، تتمتع بحق بفرض عقوبات على مخالفي التجارة الحرة دون أن يكون هؤلاء «الخبراء» ملزمين بأي شكل ن الأشكال بالتصويت بين الدول الأعضاء على القرارات التي يتخذونها.

أوروبا تدفع الثمن أيضاً!

بالنسبة للاتحاد الأوربي، أدت «الأجندة 2000» والإصلاحات الزراعية لعام 2005 إلى تصعيد وتيرة تخفيض الفائض الإنتاجي (وبهذا تدمير مخزونات الغذاء والصادرات). فبدلا من وضع أسعار معقولة عادلة للمنتجين من شأنها أن تغطي تكاليف الإنتاج، تم منح المزارعين تعويضات مالية لقاء ترك الأرض شاغرة ومقابل إجراءات حماية البيئة اعتباطية كليا. على هذا الأساس تصاعدت وتيرة بيع المزارع العائلية الخاصة.

وقد اعترفت وزيرة الاقتصاد الألمانية السابقة ريناتا كوناست ووزير الزراعة فرانز فيشر بوجود عملية تغيير منظمة عبر عملية الإصلاح الزراعي هذه، وقال فيشر بشكل تهكمي في حينه بأن إجراءات خفض الأسعار الإجبارية ستؤدي أيضا إلى تخفيض النشاط الزراعي لأن الفلاحين لن يكون لديهم ما يكفي لشراء الأسمدة أو المبيدات. بعد مدة وجيزة، تحسنت ظروف بعض الفلاحين فقط بسبب دعم مفوضية الاتحاد الأوربي لزراعة المحاصيل لإنتاج الوقود الحيوي. لكن نتيجة هذه السياسة كانت الكارثة الإنسانية المذكورة أعلاه. ولا بد هنا من التذكير بأن أول رائد لسياسة استخدام الأغذية لإنتاج وقود الايثانول كان الفاشي بينيتو موسوليني.

في ظل سياسة منظمة التجارة العالمية ونظام مفوضية الاتحاد الأوربي، تم خفض السعة الإنتاجية في الدول الصناعية، بينما تم في الوقت ذاته إجبار دول العالم النامية لتصدير المنتجات الغذائية الرخيصة لكي تتمكن من الحصول على العملة الصعبة لدفع ديونها الخارجية، وقد كانت تلك الدول تقوم بذلك بالرغم من أن شعوبها لم تكن تحصل على ما يكفيها من الغذاء. واليوم يقف الإفلاس الاقتصادي والأخلاقي لنظام التجارة الحرة البريطاني ورأسمالية مانتشستر عارياً أمام الجميع.

لحسن الحظ هنالك أيضاً مقاومة لسياسات الإبادة الجماعية لمنظمة التجارة العالمية وسياسة العولمة للاتحاد الأوربي. في الأسابيع الماضية، شن كل من وزير الزراعة الفرنسي ميشيل بارنييه ووزير حماية المستهلكين الألماني هورست زيهوفر حملة موجهة مباشرة ضد سياسات الاتحاد الأوربي. وقد أطلق بارنييه حملة أوروبية دفاعا عن «السياسة الزراعية المشتركة» (CAP). ويهاجم بارنييه فكرة اضطرار الدول الأكثر فقراً لتصدير إنتاجها المحلي إلى الدول الغنية، باعتبارها سياسة دمرت الزراعة المحلية الضرورية لقوت الناس في الدول الأكثر فقراً. بدلاً من ذلك يطالب بارنييه بأن تقوم أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا بتأسيس السياسات الزراعية المشتركة الخاصة بها، أي نظام حماية الإنتاج المحلي بأسعار تعويضية.

الإجراءات الطارئة المطلوبة الآن

لا يمكن أن يكون هناك سوى رد واحد على سياسة العولمة الإجرامية والمفلسة اليوم:

– نحن بحاجة إلى تعبئة عالمية لمضاعفة الإنتاج الزراعي بأسرع وقت ممكن.

– يجب حل منظمة التجارة العالمية ذاتها فوراً.

– تمهيداً لانعقاد مؤتمر منظمة الأغذية العالمية الفاو في روما في 3-5 يونيو/حزيران المقبل، يجب توفير جميع الوسائل التقليدية وغير التقليدية لتمكين منظمة الفاو من وضع برنامج عملي لزيادة الإنتاج الزراعي عالميا. يجب أن يتضمن ذلك «ثورة خضراء» علمية جديدة، بالإضافة إلى إجراءات على المدى المتوسط لتوسيع البنى التحتية الاقتصادية الأساسية وبناء صناعات معالجة وحفظ الأغذية الحديثة في الدول النامية التي لا تمتلك مثل هذه التقنيات، وبناء مشاريع المياه بشكل واسع.

– يجب وضع موضوع تأسيس نظام اقتصادي عالمي عادل وجديد على الأجندة العالمية. بالنظر إلى الأهمية الوجودية لهذه القضية لمستقبل كل العنصر البشري، ويجب تخصيص جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الموضوع.

– تأسيس نظام بريتون وودز جديد و«صفقة جديدة»، جديدة لكل العالم على غرار ما فعله الرئيس الأمريكي الراحل فرانكلن روزفيلت لأمريكا، وهي إجراءات طالب بها العديد من قادة العالم والاقتصاديين والبرلمانيين في السنين الأخيرة. ويجب أن يصبح ذلك فوراً، موضوع مؤتمر قمة طارئ عالمي لقادة الدول، يتخذون فيه قراراً لبناء نظام مالي عالمي جديد تتمكن من خلاله جميع الأمم من التنمية والبناء. كما يجب الاتفاق على تأسيس الجسر القاري الأوراسيوي باعتباره العمود الفقري لإعادة بناء الاقتصاد العالمي.

> **بفعل عواصف الاضطرابات الغذائية سوف ينجرف العالم وتنحدر الإنسانية نحو عصر ظلام وفوضى وحروب عصابات وارتفاع نسبة الوفيات..**

الحقوق الضائعة للشعوب

ينص إعلان استقلال الولايات المتحدة على ما يلي: «إننا نعتبر هذه الحقائق مسلّمات: أن جميع البشر خلقوا متساويين، وأنهم قد أنعم خالقهم عليهم بحقوق معينة غير قابلة للنقض، ومن بينها الحق في الحياة والحرية وطلب السعادة». إن إعلان حقوق الإنسان هذا يجب أن يبقى حقيقيا اليوم أيضا، لجميع البشر على هذا الكوكب. إن ما نحتاجه اليوم هو رجال ونساء يكافحون بعنفوان وحب لفكرة نظام عالمي عادل، نظام يمكن أن تعيش فيه الشعوب معا بسلام وكرامة. الحياة والحرية وطلب السعادة تعني فوق كل شيء القضاء على الفقر، وأن يكون لدى الناس ما يكفيهم لإطعام أطفالهم وأنفسهم، وهذا أمر نملك كل الوسائل التقنية لإنجازه اليوم. إن التاريخ سيحكم على كل واحد منا بمقدار ما نجعل هذا الحلم حقيقة، أو بمقدار ما نسرع من خطى البشرية نحو الانهيار.

❖مؤسسة ورئيسة حركة حقوق المواطن الألمانية، وزوجة عالم الاقتصاد الأمريكي ليندون لاروش.

■ عن مجلة إكزكتف إنتلجنس ريفيو، وحركة لاروش

في الذكرى السنوية الأولى لرحيله..

هشام الباكير.. مازلت تسكن فينا!

◄ جهاد أسعد محمد

نتأخر دائماً حين يتعلق الأمر بنا كآدميين يتوجب علينا ممارسة حقوقنا بالفرح والراحة والحزن ومعاقرة الذكريات.. ننسى في غمرة انهماكنا بالقضايا الكبرى أموراً شخصية حميمة، تباغتنا بالوجد حين تزاحم واقعية الساعات الراهنة..

نحن الذين نتأخر دائماً عن أنفسنا.. نتخلف عن غداء مع الأهل، عن موعد مع الأصدقاء، عن لقاء مع الحبيبة، عن حفل خطوبة أو عيد ميلاد.. لكن ذلك عكس مشيئتنا وعواطفنا.. والذين حكموا على أنفسهم بحفظ ودّنا واختلاق الأعذار لنا، ينتصرون لذواتهم باستمرارهم بإلقاء السلام علينا، ورمينا بورد العتاب كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً..

هذه المرة، داهمنا قلقُ الناس وذهولهم من إجراءات أعلنت الجوع عليهم، فجئنا متأخرين عن الموعد السنوي الأول لرفيق كانت حاله مثل حالنا، يغيب عن أحبابه منشغلاً بهمومهم، ثم يظهر بينهم بحضوره المذهل النقي ليقدم الأعذار ويتلقى العتاب، لكنه في المرة الأخيرة سكن في قلوبهم إلى الأبد.. وأعلن الغياب النهائي.. إنه أبو سعيد، هشام الباكير..

في العاشر من أيار 2007 رحل الرفيق الغالي هشام الباكير وهو في أوج حبه للحياة.. ولنا، وفي ذروة تألقه وإبداعه.. رحل وفي عينيه رغبة جامحة في البقاء بيننا، فلم يغادرنا أبداً..

وعدناه أن نستمر.. أن نتشبث بالأمل.. أن نبقى على قيد الفرح والتطلع إلى مستقبل أجمل، وما نزال على الوعد.. لم نستسلم لأحزاننا، وبذلنا ونبذل كل ما نملك من يقين بخياراتنا لنتجاوز الألم، وها نحن اليوم نمضي في الاتجاه الذي حددناه معاً بإرادة وعزم، لا ينقصنا شيء إلا وجوده في طليعتنا..

الغالي هشام الباكير.. رفيقنا، صديقنا، أخانا.. عذراً... ما زلت تسكن فينا.. لكننا ما زلنا نأتي متأخرين.. ■■

أحبكم.. هشام الباكير

كتب هشام الباكير هذه الكلمات الدافئة أثناء تواجده في الصين، وعُثر عليها مصادفة بين أوراقه بعد شهور من وفاته..

لمن لم يتسنّ له التعرف على هشام، هذه السطور هي خير معبر عن شخصيته الشفافة..

الشوق ينهش روحي
يفتت الجراحْ
تطول المسافات وتطول
وتزداد وحشة المكان
قلبي يخفق بذكريات ستأتي... بعد طول انتظار
أنتم أجمل ما في الوجود ..
ما طعم الحياة وضحكاتكم لا تصلني؟
لماذا رائحة العيد، ولماذا تغرد الطيور كل صباح
إذا كان سحر عيونكم ليس هنا؟؟
لماذا يأتي الصباح، أو لماذا يسافر؟؟
أنتظره عندما يأتي، وأودعه عندما يغادر ...
هكذا كل يوم وفي كل إشراقة له
أنظر في البعيد .. عبر آلاف الأميال
أمي التي لا تفارقني ضحكتها، صبرها، خيبتها، عزيمتها ..
أطفالي... إخوتي.. أصدقائي.. أحبائي..
قلوبكم تجلس بقربي الآن..
صوركم لا تغيب..
الهجر، البعد، غربة الروح، المكان، الرجاء
أنا ذلك المفقود بين حقائب السفر
ذلك المهاجر بغصة الأمل
ذاك الكائن في ثنايا الحياة
إرادة الغد تدفعني نحو الأمام
لكن قلبي قد غادرني منذ البعيد ...
يجلس الآن معكم.. يخفق لكم وبكم
افعلوا به ما تشاؤون
لكن دعوه ينبض ..
اتركوه وإن خابت نبضاته
يعتصر دماءه في كل مرة
وفي كل مرة سيقول: أحبكم..

الصين 2006/12/15

كورتاج .. لنسل الأحلام

◄ ياسر عيسى

بين لغة الطب ولغة الأدب تختلف وظيفة الكورتاج وتختلف معها النظرة تجاهها، أمّا الثابت بين اللغتين فبقاء الجوهر واحداً.

من هذا القاسم المشترك ولج الشاعر الطبيب إياد شاهين عالم الشعر عبر صدور ديوانه الأول بعنوان «كورتاج» عن دار الطليعة الجديدة بدمشق، مختاراً عنوانه بحيث يظلُ هذا المصطلح التعبير السائد عن القتل بروح باردة.. القتل المستند إلى المزاعم الواهية بأنّ الروح الماضية في تشكّلها لم تتشكّل بعد، وأنّ ذلك يجعل قتل من يقع في منتصف الحياة المدركة قتلاً نصفياً.. نصف جريمة ونصف براءة من ارتكابها !!

من هنا ربّما لا تلبث الأعصاب أن تتكئ مخدورةً على قصور الفهم وتبلّد الحس وسلام الضمير .. إسدال الأجفان عن شواردها بعيداً عن حقيقة الفعل الكورتاجي الممارس لاجتثاث الإنسان كبذرة من خصوبة الوجود وجذور الرحم .. اقتلاع البرعم البشري ونفيه في المدارك القصيّة حتى عن تناول الندم .

بهذه الصورة، ومنذ عنوان المجموعة، يضعنا شاهين في هالة الذنب.. يعرّي القتل من ثيابه علّ شيئاً فينا يتغيّر فنخجل من عورة الدماءَ ومأساة الوجوه اليابسة التي تتساقط على الأرصفة كأوراق الخريف.

بسبّابته المسربلة بالحبر يشير شاهين إلى كورتاج الأحلام.. كورتاج الحب والحريّة.. كورتاج لكل محاولة امتثال لتلبية الدّعوات المستترة للحياة إلى ذاتها .. الحياة الشغوفة بمن يحياها .. الهائمة على مسافة قلب وجناحين.. الحياة الحلوة واليانعة، صفاتٌ باتت تستثير فينا السذاجة لأننا أضعناها في كورتاج ما تربّص بنا ذات يوم .كورتاجات عديدة أحرقت الطريق أمام أمنياتنا التي تجرّب إكمال صيرورتها إلى الولادة ..كورتاجات تعلنُ مع كل أمنية لم تتحقق إنساناً لم يتحقق !

ومع ذلك، وبشيء من المكابرة، يبقى الكورتاج في الطب حرفياً وتجسيدياً إلى درجة استيعاب من لا يرون في الإنسان سوى وجوده العينيّ ككتلة تحتلُ حيّزاً من الفراغ، أمّا في الشعر.. في عالم الرّحاب الواسعة فما يصعب على هؤلاء استيعابه هو الفراغ الذي يحتلُ حيّزاً من الإنسان.. حيّزاً يتّسعُ مع كلّ سدادة في فوهة أفق .

من قصائده الجميلة التي أسهبت في رمزيّتها أحياناً.. غائصةً إلى حيث تصبح الكلمات راحات شفافةً لمعان قاسية وصور هُلاميّة، شأنها شأن الأجنّة التي لم تكتمل، نقف مع قصيدة بعنوان الغريب:«أين وجدتُموهُ ؟/في ثيابهِ/وجدناهُ حياً وميتاً/مُكبّاً على صفحة من غيابهِ/وهل شاهدتكم مسامير بابه ؟/دخلنا من المرأة المغلقة خرجنا على دمعة في شرابهِ/تركناهُ حياً وميتاً/مُكبّاً على صفحة من غيابهِ» ■■

بول إيلوار.. غنائيات العاشق الجسور

◄ نضال حمارنة

«أيتها الحرية/ على كل جسد ممنوح/ على جبين أصدقائي/ على كل يد تمتد/ أكتب اسمك/ على زجاج المفاجآت/ على الشفاه المصغية/ في ما يتجاوز الصمت/ اكتب أسمك»..بعد احتلال باريس وامتداد غشاوة الضباب النازي، أصر الشاعر بول إيلوار على المقاومة، على البقاء في عاصمته فكتب: «على جدران باريس كانت تنشر إعلامات وتهديدات أو قوائم رهائن تبعث الرعب لدى البعض والخزي لدى الكل».

باريس لم تعد تغني في الشوارع، شعبها يتعرض كل يوم إلى موت جديد، لكنها تقاوم. فكل الذين عاصروا إيلوار أدركوا عمق فهمه لمعادلة «نفي الظلم»، ولمسوا إيمانه القوي بحقيقة الشعر، فكان يذهب من حي إلى حي ومحفظته في يده مثقلة بأوراق محظورة، وبمنشورات سرية، متعرضاً كل يوم إلى أن يتعرف عليه ويوقف ومنذ صدور «شعر وحقيقة» الذي ضم قصيدة «أيتها الحرية» كمنشور خطير، صار يبدل سكنه كل شهر ولا يحمل معه إلا تلك الأوراق المدعوكة التي ينقل عليها مسودات قصائده.

«منع تجول/ ما العمل.. كان الباب محروساً/ ما العمل.. كنا محبوسين/ ما العمل.. كان الشارع مسدوداً/ ما العمل.. كانت المدينة مقهورة/ ما العمل.. كانت جائعة/ ما العمل.. كان قد هبط الليل/ ما العمل.. تعانقنا». بول إيلوار أحد أهم شعراء الحداثة ويعتبر حالة خاصة إذ كان أول من قدم أعمالاً ظاهرها بسيط وسهل، قصائد قصيرة، مكتوبة بلغة عادية جداً، صورها واضحة سلسة وتطرح مفهوماً عميقاً لم يحدث في حياتنا ومن حولنا عن الحب عن الثمار عن الحيوانات عن المقاومة عن البشر عن الحرية، أعمال حظيت بجاذبية خطيرة بإعجاب من القراء إعجاب لعله أقرب إلى الولع لإيلوار الذي نشأ وسط عمال مناجم الفحم وأصيب بداء برئتيه منذ الصغر، وتعلم في المدارس الحكومية وعند بلوغه السادسة عشرة غادر إلى مصح جبلي فيما بعد انضم إلى الحركة السريالية مع بيكاسو وسلفادور دالي وغيرهما من أشعار تلك المرحلة قصيدة «العاشقة/ إنها منتصبة فوق أجفاني/ وشعرها في شعري/ لها شكل يدي/ لها لون عيني/ إنها تغرق في ظلي/ كحجر في السماء/ إنها دوماً مفتوحة العينين/ ولا تدعني أنام/ أحلامها في سطوع النهار/ تجعل الشموس تتبخر/ تجعلني أضحك/ أبكي وأضحك/ أتكلم وما عندي ما أقول».

انتسب إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وظل مساهماً فعالاً للحركة السوريالية. غادر فرنسا في جولة زار فيها العديد من البلاد، بعد عودته أصدر «العينان الخصبتان» وبدا شعره أكثر تأثيراً وأكثر اضطراماً وأكثر التصاقاً بمشاعر الناس لذلك ظل يتمنى انهيار الأبراج العاجية الأشد حصانة، وظل يعمل على إحياء معادلة جديدة، مفهوم مختلف للكتابة وقبل كل شيء للشعر. كما يقول: «الذي يجب أن يكون حراً إذا أريد له أن يكون صادقاً». «الليل لا يكون أبداً كاملاً/ هناك دوماً/ بما أني أقول ذلك/ بما أني أؤكده/ في نهاية الشجن شباك مفتوح/ شباك مضاء/ هناك دوماً حب ساحر/ رغبة تستطلب التلبية/ جوع يستطلب الشبع/ قلب كريم/ يد ممسكة يد مفتوحة/ عيون متنبهة/ حياة هي الحياة الواجب أن تتقاسم» ■■

تراث

الرشدية اللاتينية

لعل من المشروع لنا أن ننتقل هذه المرة من قراءة تراثنا إلى النظر في امتداداته وتفرعاته في تراث «الآخر» الغربي، ميداننا إذاً في هذه المرة ليس العالم الإسلامي بل أوروبا في نهايات القرون الوسطى، حيث ظهر تيار فلسفي تنويري كبير عرف باسم «الرشدية اللاتينية» مثّل نقطة التقاء حضاري كبير بين عدة ثقافات وحضارات ولعب الدور الأبرز في الانتصارات الفكرية العظمى التي حققها متنورو أوروبا في عصر النهضة، هذا التيار الفلسفي قام على أساس استلهام العمل المعرفي الكبير الذي قام به فيلسوف قرطبة الشهير أبو الوليد بن رشد في إحياء وتطوير ونشر التراث الأرسطي في البيئة العربية الإسلامية.

مع ابن رشد وصلت العقلانية الإسلامية إلى ذروتها العليا، حيث ظهرت فلسفة أرسطو على يديه بكامل ألقها ونقائها، عاملاً على دفعها إلى نهاياتها المنطقية والعقلية وتأصيلها في العقل العربي، وإيجاد التبرير الأيديولوجي لها من خلال إظهار نقاط التقائها مع مقاصد وغايات الشريعة الإسلامية، مع الحفاظ على الاستقلال المعرفي لكل من ميداني الحكمة والشريعة، ولكن للأسف فإن ما يمكن تسميته بـ«الرشدية العربية» لم يكن له مستقبل يضاهي مستقبل الرشدية اللاتينية، فسرعان ما انطفأت مشاعل العقلانية والتنوير الإسلاميين لتنطفئ معها الرشدية العربية، وليسود الفكر السلفي الظلامي في معظم أرجاء العالم الإسلامي، في حين انتقلت عصارة التنوير الإسلامي إلى الغرب الأوروبي.

وفي ذلك الزمن الذي كانت فيه أعمال ابن رشد يطويها النسيان وتتعرض لكل أشكال الملاحقة في العالم الإسلامي، بدأ الغرب بالتعرف على ابن رشد إما عن طريق قراءة الترجمات العبرية التي وضعها يهود الأندلس لأعماله، وخاصةً ترجمات الفيلسوف اليهودي الأندلسي موسى بن ميمون، وإما عن طريق الترجمات اللاتينية التي وضعها ميشيل سكوت بين عامي 1217–1220م في مدينة طليطلة. وقد لاقت تلك الأعمال رواجاً كبيراً بين مثقفي أوروبا الذين وجدوا فيها من عناصر التنوير ما يمكّن من إنقاذ أوروبا من عصور الظلمات التي كانت غارقة فيها حتى ذلك العهد .

ولم يكن استقبال السلطات الدينية في أوروبا للرشدية بأفضل من الموقف الذي اتخذه الفكر السلفي العربي من ابن رشد، فقد سعت الكنيسة إلى استغلال الأجواء الأوروبية المسممة بأصداء الحروب الصليبية لتنعت ابن رشد بالكافر المهرطق، والوثني الذي جاء فكره ليخرب استقرار العقائد المسيحية «وهي النعوت نفسها التي أطلقها السلفيون المسلمون على أرسطو عندما بدأ فكره ينتشر في العالم الإسلامي»، وهكذا دفع أول رشدي لاتيني حقيقي سيجر دي برابانت حياته ثمنا لدفاعه عن أفكار ابن رشد، وصدر قرار كنسي بمنع تداول الأفكار الرشدية في عام 1277م، ولكن كل ذلك لم يحل دون انتشار الرشدية في معظم الجامعات الأوروبية، فأصبحت هي الفكر السائد في جامعتي «بادو» و«بولونيا» في إيطاليا، في حين استعملها أساتذة جامعة الكوليج دو فرانس في فرنسا في صراعهم الفكري مع أساتذة جامعة السوربون المرتبطة بالكنيسة في ذلك الزمن، وتدريجا بدا الفكر الرشدي يحقق انتصاراته في كل الميادين، ليبقى سائدا في أوروبا ومؤثرا على فلاسفتها حتى القرن السابع عشر، عندما بدأ الفكر الأوروبي يهيئ نفسه للانتقال من مرحلة عصر النهضة إلى مرحلة عصر الأنوار.

وقد قام الرشديون اللاتينيون بتطوير فكرة ابن رشد حول اتصال الفلسفة والشريعة بالمقاصد، واستقلالهما المعرفي والمنهجي عن بعضهما لوضع إحدى الصيغ الأولى للعلمانية الأوروبية، هكذا كان التأطير النظري للانفصال في المنهج، وليس التعارض والتناحر في الغايات، بين الفلسفة والدين بداية للمطالبة بفصل الدولة والسياسة عن الكنيسة في أوروبا .

استطاعت البيئة الأوربية إذاً، بعد أن استكملت الكثير من عناصر نهضتها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، استيعاب وتمثل الفكر الرشدي الذي اعطى الكثير من العناصر الثقافية والمعرفية للنهضة الأوروبية، في حين كان العالم العربي والإسلامي قد بدأ يغرق في سباته الحضاري بعد أن حل الخراب في كثير من بنياته الاقتصادية والاجتماعية لأسباب يطول شرحها، وهكذا لم نستطع حتى الآن أن نسترجع فكر فيلسوفنا الأهم أو أن نبدأ بوضع مشروع رشديتنا العربية.

■ **محمد سامي الكيال**
sami@kassioun.org

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2008/5/21) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

الثقافة للجميع

«على أمل» الثقافة للجميع

عساف محمد عساف

تطلق وزارة الثقافة عبارة «الثقافة للجميع» كشعار لشهر الكتاب الذي تقوم به في هذا الوقت من كل عام وتطرح فيه مطبوعاتها في جميع مراكزها الثقافية المنتشرة على طول البلد وعرضها بأسعار تشجيعية تقل عن تكلفة الكتب بكثير كحافز منها لعادة كاد أن ينساها الجمهور «أكبر شريحة من الجمهور» وهي اقتناء الكتب.

ومن يطلع على العناوين التي تصدرها الوزارة يدرك الأهمية الأدبية والعلمية لهذه المطبوعات ولن يكون بعيداً عن الحقيقة إذا شعر بأنه أمام إحدى أهم دور النشر في عالمنا العربي، ولكنه إذا دقق النظر أكثر وأراد أن يمضي خلف العناوين والفهارس، أو حدث بمصادفة خبيثة أن رأى الصفحة الأخيرة من كل كتاب فبالتأكيد سيقف مطولاً أمام حقائق ليست بجديدة ولكنها مفزعة ومحبطة وتدعو إلى يأس بحجم التفاؤل الذي تبثه عبارة الثقافة للجميع.

فعناوين الكتب والسلاسل سواء أكانت تاريخية أو أدبية أو فنية وعمرها الآن يزيد عن 15 عاماً تطرح تساؤلاً يستحضر المفردة الأولى من الشعار –الثقافة– ويضعها عارية أمام نظرات المساءلة وعيون الاستفسار التي تبحث عن معنى الثقافة، ثقافة الكل، ثقافة الجميع، ومصدر هذا اللؤم البادي في النظرات أمر بسيط وجوهري يمكن لأي أحد، من الكل أو الجميع، أن يطرحه ويفكر فيه دون أن يشعر بعبء أخلاقي جراء ذلك لأنه ببساطة من حقه أن يسأل ماذا تقدم هذه الثقافة له؟ أو بشكل آخر.. ماذا يوجد ضمن هذه العناوين والسلاسل مما يمكن أن أستفيد منه في عملي أو يقرب صورة ما يجري في حياتي وما يدور حولي في هذا العالم المتغير بأزمنة قياسية؟ أعتقد أن قلة قليلة ستومئ بالإيجاب بينما ستجد النقيض كلما اتجهت باتجاه الجميع.

وهذا يدعو للتفكير لماذا تغيب عناوين ومفردات مثل الإنترنت والمدونات والإدارة الحديثة ورأس المال الفكري والبشري والعولمة والأسواق والأسهم والحرية الفردية وحقوق الإنسان عن مطبوعاتنا؟.. لماذا إلى الآن نشعر بأن الإنترنت والعولمة وكل المفردات السابقة هي كائنات فضائية لا دخل لنا بها أو أنها طيور شتاء مهاجرة فوقنا، مع أننا الوقود الحيوي لكل هذه الحركة وتبعاتها.

ورغم أن الثقافة وارتباطها بحياة الناس، كل الناس، ودورها في وعيهم وسلوكهم محسوم ونهائي إلى درجة كبيرة إلا أنها مع ذلك تأبى إلا أن تكون ساخنة وطازجة في كل لحظة من حياتنا.

مع طرح المفردة الأولى «الثقافة» ننقاد مغناطيسياً إلى المفردة الثانية «للجميع» فالأرقام المطبوعة في كل عنوان والتي لا تزيد عن 3000 بأحسن حال، تصيب بالخذلان، لأن هذه الأرقام لم تتغير منذ البدايات، منذ أن كنا بضعة ملايين، والآن تضاعفنا وتكاثرنا وبقيت الأرقام نفسها شاهدة على عجزنا بالحساب والرياضيات التي يقول أضعف الإيمان فيها أن تصبح الأرقام 6000 على أقل تقدير.

وهذا الثبات هو المصيبة عينها، تقول الرياضيات لأنه يكشف عن انحسار الشريحة أو الفئة المستهدفة بالثقافة، فلو كانت الأحوال طبيعية لتناسلت الأرقام حتى أصبحت بعشرات الآلاف، لكن العقم موجود والموانع كثيرة فهذا موت المثقف، وهناك تراجع الثقافة، وهنا نهاية الكتاب، وعصر الصورة، وذاك إيقاع العصر والاستهلاك، وأمامنا عجلة الاقتصاد التي تطحننا جميعاً، وغيرها من مفردات اعتدنا أن نسمعها مع كل نقاش حول هذا الشأن، وهي في الحقيقة جزء من المشكلة وليست طريقاً للحل.

فالأرقام الآتية من بلاد الإنترنت والفضائيات والاستهلاك والصورة مرعبة بهذا الشأن وتقول عكس ما قلناه سابقاً، فالإحصاءات في أمريكا مثلاً تشير إلى أن أكثر رواد المكتبات العامة هم من الشباب المدمن على الإنترنت، وأرقام «هاري بوتر» و«شفرة دافنشي» و«عمارة يعقوبيان» المترجمة إلى لغاتهم تدعو للنقر على الخشب.

هل يمكن أن نتصور أنه في بريطانيا وحدها يباع سنوياً 200 مليون كتاب مستعمل، هذا على اعتبار أن الكتاب يمكن أن يباع أكثر من مرة.

لندع الأرقام في سباتها فذلك خير لنا طالما أننا لا نمتلك حلاً أو تصورات مسبقة له وإنما هو حوار مفتوح مع مفردتين ضمن شعار رأيته وأنا أتصفح بعض الكتب في هذا السولد الثقافي الذي أنتظره كل عام وأدعو الجميع لزيارته ولو كل سنة مرة.

■■

صفر بالسلوك

● لقمان ديركي

فلسطين

مرت الأيام، ومرت السنون، وأنجبنا البنات والبنون، وبقيت القضية قضية، لم تمت، مات مفوهوها كلهم، ومات تجارها كلهم، ومات جلادوها أيضاً، لكن القضية لم تمت، وكيف تموت وهي قضية حق، وكما تعلمنا فإن الحق لا يموت، وكما تعلمنا فإن الحق الذي وراءه مطالب لا يموت، لكن من يطالب الآن، ومن يقول، ومن يحمل حق الفقراء في زمن اليورو والدولار والريال والدينار، ودينار دينارين ما يخالف إذا ما سمو الأمير ساوم على غلام من الغلمان، أو هيفاء من الهيفاوات، لكن عندما يتعلق الأمر بفلسطين، فالفلس يصبح في عين الأمير مليون، والقرش يصبح مليار، ومليار مليارين ما يخالف إذا ما كانت القصة قعدة رواق مع قدك الميّاس يا عمري، بل وأنك في زمن البترول المنهوب، ستلمح كيف توزع الآبار على المنتفعين والمنتفعات، وكيف بصاروخ متهالك يطق كفتيشة على حدود العدو الغاشم تشتري قلوب الدراويش من العرب الذين غصت اللقمة في حلوقهم منذ ستين عاماً.

ستون عاماً وأنت حبيبتي يا فلسطين، أقولها أنا الكردي الذي تعلمت في بيادر الجزيرة أن أحبك، وأن أدافع عنك مهما باعوا واشتروا فيك، ستون عاماً وأنت حبيبتي أنا العربي الفقير الذي لم يبخل بدمائه ساعة الحرب من أجلك، ولم يبخل بفكره ساعة الكلام، ولا أقول ساعة السلام، لأن الذين اغتصبوا الأرض، وأهانوا الإنسانية، لا يمكنهم أبداً أن يتعايشوا مع السلام، فهم دولة حرب، دولة كرب، دولة قامت على الزور، وبالزور، وعلى عينك يا تاجر، بل وبترتيبات من التاجر، لكن ما يعزي، أنني أرى أجيالاً جديدة قادمة، تحمل فكرها الجديد، وفقرها الجديد، وخطابها الجديد، لتبدأ من جديد في الدفاع عن حقها الذي لا يموت، حق إدوار سعيد وغسان كنفاني ومحمود درويش، حق الشاعر الذي ضحى بشعره من أجل فكرة، حق الكاتب الذي أحرق كتبه من أجل العودة، ولا مجال للتفكير في ترتيب اللاجئين، فاللاجئون جيلاً وراء جيل ما هم إلا للعودة إلى الوطن منتظرين، ما هم إلا أبناء فلسطين، فهل سيكون هناك خطاب جديد، هل سيكون هناك أمل لأن ينمو جيل جديد كما يتضح الآن يستطيع أن يصنع المعجزة، معجزة العودة، معجزة العودة إلى الحلم القديم، معجزة إحياء الحق الذي كاد على أيدي أمراء البترول يموت، كاد المتحدث باسمه أن يُنعت بالتخلف والتخشب، لكن هيهات، فلقد تعلمتُ أن الحق لا يموت، ستون عاماً وأنت حبيبتي أنا السوري الذي أحمل خريطتك على كتبي ودفاتري، ستون عاماً ونحن نعرف والكل يعرف أن فلسطين لسورية، وسورية لفلسطين. آمين.

■■

«زهر النرجس» دراما سورية جريئة تواجه الواقع

◄ **مهند صلاحات - الأردن**

سيبدأ خلال الأيام القليلة القادمة في سورية، تصوير المسلسل الدرامي الاجتماعي «زهرة النرجس»، وهو عمل رمضاني من بطولة كاريس بشار وسامر المصري، قصي خولي، سلوم حداد، خالد تاجا، ومن إخراج رامي حنا، وهي تجربة جديدة له، وللكاتب خلدون قتلان.

والعمل الذي يتكون من ثلاثين حلقة، تتمحور أحداث العمل حول امرأة تدعى «نرجس العنابي» وهي فتاة في السابعة عشرة من عمرها، تسير حياتها في خط درامي منذ هروبها من منزل والدها خارج قريتها، تحت ظروف قهرية وظلم وقع عليها بعد زواجها من الطبيب الذي عالج والدها أثناء مرضه، وتعيش في مدينة دمشق وتعارك الحياة فيها. يمر عليها في حياتها الكثير من القصص والأحداث المليئة بالإثارة تقاسمها الحياة قسوتها أحياناً، فتنهض من جديد لتعود أقوى من السابق وصولاً لنهاية مشوار نرجس.

والعمل يناصر المرأة بقضاياها كافة، ويستعرض كفاحها وسط مجتمع ظالم لها، كما يبرز العمل كيف أن المادة أصبحت هي المحور الأساسي في حياة الكثيرين، وكيف أن المادة تجعلهم يخرجون عن تقاليدهم وأعرافهم، وتصنع قراراتهم وأحكامهم على الآخرين.

العمل مليء بالمفاجأة الدرامية، ويقدم رؤية مختلفة من حيث النص والإخراج، والنهاية المفاجئة، وهو ما يوضحه المدير التنفيذي لشركة طارق زعيتر وشركاه المنتجة للعمل قائلاً: بأن قصة العمل جريئة جداً وجديدة في الدراما العربية، وتقدم رؤية مغايرة للمرأة العربية، حيث يقف إلى جانبها في أمور قد يراها المجتمع أخطاء فادحة لا تغتفر، لكن الدهشة والإثارة والمفاجأة الكبرى ستكون في نهاية العمل، وخطوطه الدرامية تبرهن بواقعية أن تحولات المادة هي التي ستعيد نظرة المجتمع لـ«نرجس» كامرأة خرجت من أعراف مجتمعها، وجعلت الجميع يبحث عنها.

مضيفاً أن هذا الإنتاج الذي استقرت الشركة على أن يكون رمضانياً لثقتها التامة بقدرته على المنافسة في الموسم الرمضاني الزاخر بالأعمال المتعددة الأفكار، مشيراً بالوقت ذاته لأن هنالك مفاوضات مع عدد من الفضائيات لبث العمل في أوقات الذروة، كما أن تصوير العمل الذي سيكون في عدة مناطق سورية، سيستغرق 90 يوماً، ليكون جاهزاً قبل الشهر الفضيل. حيث أن العمل فيه حقبتان من الزمن، مما يستلزم اختيار عدة أماكن تناسب الحقب الزمنية.

إلى أين ستوصل نرجس الآخرين الذين يبحثون عنها، وإلى أين سيصل بحثهم، هذا ما سيجيب عليه «زهرة النرجس» مع مائدة الإفطار الرمضانية.

■■

دورة باهتة لأيام التصوير الضوئي

حسب التقليد السنوي الذي أرساه المركز الثقافي الفرنسي في دمشق اليوم انطلقت فعاليات الدورة الثامنة من أيام التصوير الضوئي التي تمتد بين 6 أيار وحتى 31 منه، في مكانين، أولهما المركز، والثاني «مدرسة البرانسون» التي يأتي اختيار المكان لأهميته الأثرية.

يشارك في هذه الدورة عشرون فناناً من فرنسا وسورية ولبنان والعراق، من أجل إتاحة فرصة اللقاء والحوار بين الفن الشرقي والغربي. إضافة إلى ذلك هناك نشاطات أخرى تتعلق بفن الفيديو، ومحاضرات وأفلام وثائقية.. لكن اللافت، في هذه الدورة، وخلافاً لتاريخ هذه الفعالية الهامة، أنها دون مستوى ما سبقها، على المستويات كافة، من تنظيم وإعداد وأسماء مشاركة، إلى درجة أنها لم تستطع استقطاب جمهورها الشغوف بها.

■■

«المفتش العام»

نيكولاي غوغول (1809 - 1892)

قدم طلاب السنة الثالثة في قسم التمثيل في المعهد العالي للفنون المسرحية عرض «المفتش العام» لغوغول بإشراف الأستاذ مانويل جيجي، والأستاذ المساعد مصطفى الخاني، واستطاع الطلاب تقديم هذا العرض رغم قلة الإمكانيات، فقد اضطروا لتقديم عرضهم في أحد الاستوديوهات، رغم وجود مسرحين مجهزين في المعهد .كما أنهم أمنّوا كل المستلزمات بأنفسهم.

«المفتش العام» عرض يرصد الفساد المنتشر في المجتمع والذي تناوله غوغول في القرن التاسع عشر ومازال مستمراً حتى الآن وبشكل يتفاقم مع الوقت.

لاقى العرض نجاحاً وقبولاً لصدقه ومستواه الفني، لكنّ المطلوب من إدارة المعهد أن تعمل على احتواء مواهب طلابها، وأن تتحمّل مسؤولياتها بجديّة لكي يتسنى للطلبة التعامل الجدي والمسؤول مع مشاريعهم.

■■

في رحاب الجزيرة

المركز الإذاعي والتلفزيوني في الحسكة، على كسله الواضح، وعدم مهنيته في تغطية ما يجري في المحافظة من أحداث وفعاليات، يزيد صاعين حين يقوم بمتابعة أنشطة عادية لا تمثل شيئاً من مشهد الحياة هناك، ويتجاهل فعاليات لها قيمتها وضرورتها، كمحاضرة للدكتور طيب تيزيني، ومؤخراً تم تجاهل «مهرجان القامشلي الشعري الرابع».. وعلى ما يبدو أن هناك تسعيرة خاصة لقيام المركز بمهامه، ودوره في هذه المحافظة المنتجة لمبدعين كبار وما تزال مستمرة.